1. إيران وتركيا ما بعد 11 سبتمبر

لا يمكن إرجاع جميع الأحداث والتطورات التي شهدتها الساحتين التركية، والإيرانية إلى أحداث 11 سبتمبر، فكثير منها طبيعي ومتوقع حدوثه، حتى بدون انفجارات واشنطن ونيوروك، والبعض الآخر أسرعت هذه الأحداث منه، وجزء ثالث فقط هو المردود لمثل هذه الأعمال الإرهابية التي وقعت في أراض أمريكية، ولكن التعامل معها جاء عالمياً أكثر منه محلياً؛ فلقد ظهر فيض من الحديث عن الحادي من سبتمبر، أرجع كثير من المتغيرات إليه وكأنه مثل انقلاباً في النظام الدولي من المحتم قيامه بتغيير الواقع الإقليمي والمحلى لكثير من دول الجنوب خاصة الدول الإسلامية، في حين أنه من الأجدى تحليلياً الفصل بين هذا الحدث وبين ما ألصق به من سياسات أمريكية كثير منها لتكريس خط ثابت متبع من قبل معظم الإدارات الأمريكية؛ فالتعرض للمستجدات على الساحة الدولية خاصة السياسة الأمريكية عقب 11 سبتمبر لا يعنى إغفال كثير من الخطط السابقة التي تم تكريسها عقب سبتمبر 2001 والإسراع بها وليس ابتداعها. لقد أثرت جميع المتغيرات المستجدة منها، والقديمة على الأطر الإقليمية والمحلية للنموذجين التركي والإيراني بدرجات متفاوتة.

لتقييم تأثير الحادي عشر من سبتمبر على مسار تطور كل من النموذج التركي والنموذج الإيراني، كان لابد من تناول الثابت والمتغير داخل كل نموذج، واستجابة الدولتين لما طرأ على النظام الدولي ما بعد 11 سبتمبر من مستجدات. كما ستستفيد الدراسة من مستوى آخر للتحليل، يفرق بين القضايا السياسية والاستراتيجية، وتلك الثقافية والأيدولوجية والقيمية. وترتبط الأولى بالدور الأمريكي الذي تحاول أن تفرضه إدارة بوش في المرحلة الحالية من خلال ما يسمى بالحرب الأمريكية ضد الإرهاب، في حين تتعلق النوعية الثانية من القضايا بالأبعاد الحضارية الخاصة بكل نموذج ورؤيته للعالم ولذاته. فمن القضايا الهامة التي أثارتها أحداث 11 سبتمبر؛ إشكالية عدم تحديث العالم الإسلامي واستمرار ضعفه الأيدولوجي قبل المادي، وعدم ديموقراطيته، وغيرها.

وسوف يعتمد التحليل في هذه الورقة على المزج بين هذين المستويين المستوى الأول زمني يسعى إلى قياس الفارق بين ما قبل وما بعد سبتمبر لمعرفة ما استجد من سياسات تركية أو إيرانية كاستجابة لهذا الحدث الكبير، أما المستوى الثاني فهو نوعى يتم التصنيف فيه وفق معايير نوعية للقضايا المطروحة، حيث ترى الدراسة أهمية الأبعاد الثقافية للقضايا الدولية والمحلية في عالم العولمة الذي نعيشه وبشكل أخص في مرحلة ما بعد سبتمبر 2001.

كيف أثرت أحداث سبتمبر على كل من تركيا وإيران، وكيف كانت استجابتهما لها؟؛ هذا هو تساؤل الدراسة الرئيسي. وفى البداية لابد من إيضاح أن الورقة ستعمل على استخدام فترة ما قبل 11 سبتمبر كفترة دالة وحاكمة لتقييم حجم التغيير الحادث في ما بعد ذلك التاريخ في محاولة لعمل تفرقة بين ثوابت استمرت في كلا الفترتين ومتغيرات طرأت في الربع الأخير من 2001.

بالنسبة للوضع الدولي هناك تناقض واضح بين الدولتين التركية والإيرانية فيما يخص وضع كل منهما داخل النظام الدولي وعلاقته بالقطب الأكبر فيه (الولايات المتحدة)، وهى العلاقة التي تحدد حجم القيود، والفرص المتاحة لكل دولة على الساحة الدولية وتجعل الحسابات المفروضة على صانع القرار مختلفة ما بين التجربتين، ولكن بالرغم من علمانية النموذج التركي وإسلامية النموذج الإيراني إلا أن المكون الإسلامي داخل كل منهما يخلق مشاكل مع المحيط الخارجي ولكن في اتجاهات وبأساليب مختلفة؛ ففي الحالة التركية نحن أمام دولة حليف استراتيجي

للولايات المتحدة، أما إيران فهي دولة مناوئة لها بل وصنفت أخيراً كأحد المحاور الثلاث للشر في العالم في سياق الخطاب الأمريكي الرسمي.

يجب النظر إلى ما يمثله كل نموذج للعالم وللإسلام، وكثيراً ما تتأرجح تقييمات النموذج ما بين إبراز السلبيات أو تضخيم المزايا، ويرجع ذلك إلى ما تلعبه التفضيلات القيمية والأيدولوجية من دور كبير في رسم صورة كل خبرة منهما، فكل تجربة فيهما تحمل عبء تمثيل منظومة قيم مغايرة، ومن هنا تنبع أهمية وحساسية ما تقدمه الدولتان التركية والإيرانية من خبرة سياسية مختلفة. لقد طرح كلا النموذجاًن إشكالية العلاقة بين الديموقراطية والإسلام ولكن قدم كلاهما معادًلة مختلفة لكيفية تزواج الإسلام مع الديموقراطية حيث المنطلقات والآليات والأساليب، بل والأهداف المرحلية المختلفة. المنطلق في النموذج التركي أن الديموقراطية الغربية يعمل في إطارها طرح إسلامي، أما الإيراني فهو ديموقراطية إسلامية لا ترى مكاناً للعلمانية وإنما التنافس بين التيارات السياسية في إطار منظومة القيم الإسلامية وإعلائها. أما الآليات فبالرغم من اعتماد كلا النموذجين على انتخابات ذات مصداقية عالية، إلا أن الإطار المؤسسي مختلف فالقيود الدستورية واردة على الإصلاحيين في البلدين ولكن من أطراف مختلفة؛ الجيش في الحالة التركية الذي يدافع عن دوجما العلمانية، والمرشد والجناح المحافظ الذي يدافع عن صورة نقية غير متطورة لرؤية الخوميني. أما أهداف النموذج التركي في المرحلة الحالية على الأقل هي إثبات نجاح الديموقراطية الغربية في تركيا حتى لو قدمت شريكاً إسلامياً في الحكم ولكن في إطار من تداول السلطة وليس احتكارها للإسلاميين فقط. أما إيران فإن الهدف إثبات نجاح الديموقراطية الإسلامية التي تسعى لطرح نموذج قابل للتطبيق في العالم الإسلامي ويتلاءم مع منظومة قيمه.

تنقسم الدراسة إلى جزئين رئيسيين: كل جزء يتناول تجربة بذاتها (الأولى التركية والثانية الإيرانية)، ويتم التعرض داخل كل جزء للقضايا الخارجية والداخلية التي تحمل بالأساس أبعاداً سياسية وأخرى قيمية.

أولاً– تركيا.. الحليف الإسلامي "المعتدل":

تلعب تركيا دور الدولة النموذج على المستوى الأيدولوجي والثقافي، فهي من المفترض أنها تقدم نموذجاً "**للإسلام المعتدل**" في إطار نظام علماني محمى بقوة العسكر، ونموذجاً للديموقراطية في منطقة يندر فيها الحكم الديموقراطي. فكثير من الكتابات الغربية تنظر إلى النموذج التركي باعتباره أنه استقى مكانته الدولية من كونه الدولة الإسلامية الوحيدة ذات النظام العلماني "**المعتدل**"، و التي تقدم بديلاً مدعماً غربياً لما سمى "**بالفعالية الإسلامية**" **Islamic Activism**وموازناً للتوسع السوفيتي سابقاً والإيراني حالياً[1]، بالإضافة إلى أنها تطرح نموذجاً للتطبيع بين دولة مسلمة وإسرائيل. قبل ذلك فهي مثال للاندماج في الغرب –أو بمعنى أدق الرغبة في–، وعبر عن ذلك كلينتون حين قال: "**إنه في تركيا حيث أوروبا والعالم الإسلامي يمكن أن يتلاقوا في سلام وانسجام**".[2]

وجاء انتصار حزب العدالة والتنمية في نوفمبر 2002 ليجعل من الموقف التركي مصدراً للتساؤل حول مسار التوجهات التركية المستقبلية خارجياً وداخلياً. وكان لهذا التطور الداخلي دلالته المحورية التي تختبر بحق قوة ثوابت النموذج التركي ربما أكثر من تبعات أحداث 11 سبتمبر.

1 – ما بعد سبتمبر واستمرارية السياسة الخارجية التركية:

تكتسب السياسة الخارجية التركية درجة يعتد بها من الاستمرارية نابعة من موالاتها للغرب منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، فالتوجه الغربي واضح دوماً لدى الساسة الأتراك حتى في الفترات التي شهدت فيها العلاقات الأمريكية التركية اضطرابات. ويتسم التوجه التركي الخارجي بالاستقرار ويساعد على ذلك التوحد المؤسسي تحت مظلة العسكريين فيما يخص عملية صنع القرار

الخارجي التركي. وربما خلال فترة أربكان ظهر احتمال حدوث نقلة في الموقف التركي الممتد الموالى للغرب[3] وحالياً تكرر هذا التخوف الغربي، وخاصة الأمريكي في ظل حكومة جول الإسلامية ولكن بدرجات متفاوتة وفى ظل ظروف مغايرة حرجة. ولكن يدعو المسلك التركي الخارجي عامة إلى الحفاظ على الوضع القائم وندر أن تنخرط في أي صراع إقليمي (باستثناء اليونان)، وتعمل على أن تبدو في إطار منظومة القانون الدولي، ولذا من السهل وصف سياساتها الخارجية بالاستقرار والثبات.[4]

ولا تدعى تركيا اضطلاعها بأي قيادة في العالم الإسلامي، أو أنها تمثل الإسلام في علاقاتها بالغرب، حيث يعتبر أفراد النخبة التركية أنفسهم غربيون وعلمانيون أكثر من كونهم يخرجون من العالم الإسلامي.[5] ومن ناحية أخرى فإن الإدراك الغربي السائد في معظمه إن لم يكن جميع التحليلات الغربية يركز على الشكوك العربية التركية المتبادلة والنابعة من التاريخ العثماني البعيد، والثورة العربية بعد ذلك التي تعتبرها الذاكرة التركية خيانة عربية. مما يؤهلها للارتباط بالغرب وإسرائيل.[6] ومن هنا تنبع إحدى إشكاليات نظرة الغرب إلى تركيا فهي تقوم على إبراز معوقات اندماج تركيا في السياق الإسلامي العربي بسهولة وفى الوقت ذاته لا تنسى إسلامية الأتراك ولا تتوقع اندماجهم الكامل في منظومة القيم الغربية، إنها ولاشك معضلة يعانى منها النموذج التركي منذ تأسيس الدولة العلمانية الأتاتوركية.

حافظت السياسة الخارجية التركية على توجهها الغربي بالرغم من تغير البيئة الدولية (حرب باردة وما بعدها) والداخلية (تحول في هياكل صنع القرار وفى توالى أحزاب مختلفة). وأدخلت البيئة الدولية فيما بعد الحرب الباردة درجة من عدم التأكد حيث سادت تساؤلات لدى نخبة السياسة الخارجية حول الدور التركي في العالم وكيف ستتدخل المؤسسات السياسية المختلفة في القرار الخارجي مستقبلياً، والأهم بزغ بوضوح الانقسام ما بين الطابع العلماني والطابع الإسلامي للدولة التركية.[7] وربما كان التغيير أكبر في مستوى الأدوات والشركاء الإقليميين المساعدين وليس في التوجه العام للاستراتيجية التركية الخارجية خلال هذه الفترة التي سبقت أحداث سبتمبر.

في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ساد شعور بانخفاض القيمة الاستراتيجية لتركيا لدى الولايات المتحدة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي وأصبحت البيئة الإقليمية لتركيا أكثر أمناً[8]، فلقد أعطت حرب الخليج الثانية فرصة لدور تركي جديد في الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط فيما بعد الحرب الباردة. فبدأت بلعب دور قوى من خلال قوتها الإقليمية وموقعها الجغرافي كأداة لمواجهة كل من إيران وموازنة الدول المستقلة حديثاً من الإتحاد السوفيتي السابق ولتقليل صعود الإسلام السياسي، بل وتقديم "**إسلام معتدل**" بديل. ورحبت تركيا بالدور الجديد خاصة وأن هذه المنطقة تسمح بالحصول على مكاسب اقتصادية أكثر من الأسواق الأوروبية، كما تعمل على تخفيف الضغوط الأوروبية على تركيا حول المشكلة الكردية، وسأهم التحالف التركي الإسرائيلي في تزايد الأهمية الاستراتيجية لكليهما لدى الولايات المتحدة، وأسهم التعاون العسكري بينهما في ردع الحرب ضد أي منهما. فخلال التسعينيات تكيفت تركيا مع الأحادية القطبية وأصبحت لاعباً رئيسياً إقليميا موالياً للغرب.[9]

تزامن انتهاء الحرب الباردة مع ظهور ما سمي بشرق أوسط أكبر **Greater Middle East**، خاصة بظهور الجمهوريات المستقلة حديثاً عقب انهيار الاتحاد السوفيتي مما أنتج فرصاً، وقيوداً جيدة على صانع القرار التركي الخارجي، والبعض يقارن المنظور التركي لهذه الفترة من التحول الكبير التي يمر بها النظام الدولي بالمناخ السائد في نهاية الدولة العثمانية، فهناك إطار جغرافي متحرك وقلاقل داخلية ميزت التسعينيات[10]

ففي هذه المرحلة طرأ بعض التغيير منها انخفاض أهمية عضوية الناتو (خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي)

بالرغم من كونه مازال أداة للدخول إلى الجماعة الأوروبية، كما توطدت علاقات تركيا بدول آسيا الوسطى والقوقاز بشكل لم يكن موجوداً من قبل، وظهرت بعض المصالح الإقليمية لتركيا مثل المد التركي في الجمهوريات حديثة الاستقلال ومن ثم اهتزت مصداقية الميراث الأتاتوركي في هذا الشق، والتي كانت تحجم من تأثير متغير الإثنية التركية المشتركة مع شعوب هذه المنطقة في رسم السياسات الخارجية. كما بدأت بعض دول الخليج خاصة الصغرى منها في الترحيب بتوطيد الروابط التركية لموازنة الكثافة الجغرافية لإيران، بل وللسعودية.[11] وساعد ذلك تركيا على اتباع سياسة خارجية أكثر توازناً وأن تبتعد عن التركيز فقط على العالم الغربي، ولذا اتجهت لتقوية العلاقات مع محيطها الإقليمي شمالاً وجنوباً: دول آسيا الوسطى والقوقاز الجديدة. وجاءت منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود كمبادرة تركيا لزيادة التجارة مع هذه الدول، وتؤمن تركيا بدورها كدولة ترانزيت تخدم تجارة ونقل موارد آسيا الوسطى للعالم. وكرست العوامل المشتركة بين تركيا وهذه الدول مثل اللغة والدين والإثنية من سهولة الاتصال والتعاون، كما نشطت تركيا أكثر على صعيد الشرق الأوسط من خلال اضطلاعها بدور هام في حرب الخليج الثانية، وربطها التحالف مع إسرائيل أكثر بصراعات المنطقة. وبالرغم من تزايد الشركاء الإقليميين لتركيا فيما بعد الحرب الباردة إلا أنها ما زالت ذات توجه غربي تحتل فيه الولايات المتحدة مكانة الحليف الأكثر أهمية ويتم في إطاره تقييم الحلفاء الإقليميين، ليس فقط في ذاتهم، بل أكثر في قدرتهم على تقوية الروابط الأمريكية التركية.[12]

قبل الحرب الباردة لم تقم تركيا بدور الوسيط في النزاعات الإقليمية والدولية؛ بسبب ما قد يؤدى إليه ذلك من إضعاف للدعم الأمريكي؛ الذي تعتمد عليه اعتماداً كلياً في منظومتها الدفاعية، ولأنه أيضاً كان يتعارض مع اهتماماتها الإقليمية مثل القضية القبرصية، ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة تغير الوضع والمنظور التركي، وزادت القضايا الإقليمية التي يمكن أن تلعب تركيا دور الوسيط وصانع السلام. خلال التسعينيات بدأت تركيا في تأسيس مبادرات للتعاون الإقليمي مثل التعاون بين دول البحر الأسود، كما اتجهت للعب دور نشط في مشاريع أخرى مثل التدخل في البوسنة والهرسك وكوسوفو تحت مظلة الجماعة الأوروبية والناتو، بل وفى العملية الإيطالية لاستعادة الاستقرار في ألبانيا.[13]

وكانت الدول العربية من أوائل الدول، التي احتفظت معها بعلاقات جيدة كلما أمكن ذلك لأسباب براجماتية، إلا أن التوجه الأقليمي قد تم توطيده منذ انتهاء الحرب الباردة ليشمل المحيط الإقليمي بكامله وتحولت السياسة التركية الإقليمية نحو مزيد من الحركة والنشاط والمبادرة. ولعل أهم تجديد طرأ على السياسة الخارجية التركية في فترة ما قبل 11 سبتمبر هو مزيد من إقليمية التوجه بشكل يخدم التحالف مع الولايات المتحدة.

ومن التطورات التي كانت واضحة أيضاً على الساحة التركية قبل 11 سبتمبر: تنامي الديموقراطية حيث زاد الاهتمام النسبي بالمد الديموقراطي كأحد نتائج انتهاء الحرب الباردة، وانعكس ذلك في تزايد تأثير الرأي العام والإعلام على السياسة الخارجية التركية. وقد تقود عملية الدمقرطة هذه للسياسة الخارجية التركية إلى أحد احتمالين كلاهما يقوضان بعضاً من مبادىء الميراث الأتاتوركي: أولها التوجه التركي القومي الداعم للروابط مع الدول الأخرى التي تقطن بها أجزاء من الأمة التركية، والثاني التوجه الإسلامي الداعي لتقوية العلاقات مع العالم الإسلامي. (وهو الجدل الذي تزايد عقب وصول جول). أما التغير الثاني الداخلي فهو تنامي اقتصاد السوق الذي جعل من مجتمع رجال الأعمال في تركيا عنصراً جديداً هاماً في الفكر القومي.[14] فسادت توقعات باتجاه تركيا نحو صياغة سياسة خارجية أكثر توازناً وأكثر تداخلاً تجاه ماضيها الثقافي الذي يضم تقاليد إسلامية وغربية.[15]

بالرغم من حداثة إقليمية التوجه في السياسة الخارجية التركية، إلا أن أحداث 11 سبتمبر لم تقد إلى ردته بل استمر ليخدم التوجه الرئيسي وهو الغربي بالأساس. لقد صرح وزير الخارجية التركي إسماعيل كيم في محاضرة عن الهوية متعددة الأبعاد أن العمل على الاندماج في الاتحاد الأوروبي، وتكريس الوضع المحوري لتركيا في أوراسيا لا يتناقضان بل يتكاملان. "**فالهوية التركية هي أوروبية وبحر متوسطية وقوقازية وبلقانية وشرق أوسطية وتمتد جغرافيتها التاريخية والثقافية العريضة من البلقان لآسيا الوسطى. وأن الهوية التركية نتاج لعدة حضارات وثقافات**"، وأعلن انطلاقاً من ذلك أنه من خمس سنوات أعيد تعريف السياسة الخارجية التركية بناءاً على خمس نقاط: أولاً- التركيز على هدفين خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وهى الانضمام للاتحاد الأوروبي، ومن ناحية أخرى أن تلعب دوراً حاسماً في أوراسيا، ثانياً- التأكيد على الأبعاد الثقافية والتاريخية في السياسة الخارجية التركية، ثالثاً- تطوير علاقات تركيا مع جغرافيتها الثقافية والتاريخية، رابعاً- مخاطبة سوء التفاهم الموروث من الماضي وإعادة تعريف مفهوم "**الغرب**"، وخامساً- العمل من خلال إدراك أن تركيا المعاصرة تمثل في وقت وأحد سبع قرون من العثمانية مع الثورة والجمهورية. [16]

لم تفرض أحداث سبتمبر تغييرات كبرى على السياسة الخارجية التركية بل كرست من الارتباط العضوي بين تركيا والحليف الأمريكي بل وأثبتت هذه الأحداث قوة هذا التحالف وتغلبه حتى على تغير الطرف الحاكم الداخلي ووصول حزب ذو توجه إسلامي، حيث اتضح استقرار وثبات التوجه الخارجي بدرجة يعتد بها. كما لم يضعف الاهتمام بالدوائر الإقليمية داخل الأجندة التركية الخارجية بل تم توظيف الدور الإقليمي المتزايد بنجاح لخدمة ما سمي بالحرب الأمريكية ضد الإرهاب.

تتأسس **العلاقات الثنائية الأمريكية التركية** على الروابط الأمنية (مبيعات الأسلحة والتعاون العسكري وعضوية الناتو). كما أن إحدى أهم وسائل التأثير الأمريكية على تركيا يكمن في المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وفى مبيعات الأسلحة، وحصول تركيا على المعدات الأمريكية، والمعرفة التكنولوجية. [17] يمكن إذاً القول إن الرابط القوى الذي يجمع الدولتين يقوم أكثر على دبلوماسية المكافأة أكثر من تلاقى عواقب العقاب.

كان هناك قبل الحادي عشر من سبتمبر انخفاض تدريجي في القدرة الأمريكية على التأثير على أنقرة بالنظر إلى مشاكل خاصة بالإمدادات العسكرية والمساعدة الاقتصادية التي ارتبطت دوماً بمطالب سياسية وأثيرت المخاوف حول التأثير السلبي المستقبلي لذلك على العلاقات التركية خاصة في ظل كثرة الحديث عن التكلفة السياسية والاقتصادية العالية للمساعدات الأمريكية لتركيا أو بسبب تسييس مبيعات السلاح لها، الأمر الذي كان له أكبر الأثر خاصة وأن تركيا تحصل من الولايات المتحدة على 80% من احتياجاتها العسكرية. واستمر فقط تركيز رجال الكونجرس على مساعدتها في مجال القروض من المؤسسات الاقتصادية الدولية. [18] إلا أنه عقب هذه الأحداث تخطت الولايات المتحدة مرحلة التشكيك والتدقيق في مساعدتها وعادت إلى محاولة ربط أنقرة بها بكافة الوسائل بشدة وبسرعة كبيرة.

في يناير 2002 قام رئيس الوزراء التركي بزيارة إلى واشنطن، وأشاد خلالها بوش بالتعاون، والجهود التركية في الحرب ضد الإرهاب، وأضاف أن البحث جاري عن وسائل لزيادة التجارة بين البلدين، وأنه سيقدر قيادة تركيا لقوات حفظ السلام في أفغانستان بعد انتقالها من بريطانيا إلى تركيا إذا ما انتهت المفاوضات التي مازالت جارية لذلك، وأشار إلى أن الولايات المتحدة ستتعاون مع تركيا خلال عملية إعادة إعمار أفغانستان، كما ألغت الولايات المتحدة التحذير من زيارة تركيا سياحياً بل ودعي الأمريكان للاستمتاع بهذا البلد الرائع، ورحب أجاويد

بالقرار الأمريكي في تأسيس لجان عليا للتعامل مع المسائل الاقتصادية بين البلدين. كما أشار إلى أهمية القرار الأمريكي بزيادة العلاقات التجارية والاقتصادية مع تركيا ورفع مستويات العلاقات الاقتصادية إلى مثيلتها السياسية. [19]

تتأثر العلاقة الحيوية الاستراتيجية بين الدولتين بمجموعتين من القضايا: الأولى تخص أطراف ومشاكل إقليمية ترتبط بشكل أو بآخر بالدور الأمريكي في النظام الدولي الحالي، أما المجموعة الثانية من القضايا فتتعلق بالدور التركي كدولة لنموذج تسعى الولايات المتحدة لتعميمه حيث تراه الأوفق ثقافياً وقيمياً ليس فقط لمنظومة قيم الحياة الغربية بل الأهم لمصالحها الاستراتيجية بعيدة المدى ومنها القضايا الخاصة بحقوق الإنسان والديموقراطية والعلمانية والإرهاب، وتصب جميعها في النهاية لخدمة النوعية الأولى من القضايا. إن التخطيط الأمريكي يقوم على عدة محاور ثقافية واقتصادية وعسكرية وسياسية تكون معاً عقداً تعمل على ألا ينفرط تحت أي ظرف.

ويبدو أن الأمريكيين – رغم التطورات الأخيرة في تركيا– متحمسون **لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي،** حيث يعتبرون أردوغان محافظاً موالياً للغرب، وأنه قد تخلى عن الآراء الإسلامية المتشددة التي اعتنقها في الماضي، فهو لا يطالب على سبيل المثال بالانسحاب من الحلف الأطلنطي، ويؤمن بضرورة وفائدة عضوية الاتحاد الأوروبي. إلا أن الحماس الأمريكي يثير حفيظة وشكوك الأوروبيين بالرغم من إدراكهم لموقع تركيا الجغرافي الاستثنائي في العالم الهام للغاية لتنفيذ المشروع الأمريكي للحرب ضد العراق. بل حتى قبل هذا المشروع تتميز قاعدة أنجيرليك الجوية في الأناضول بأهمية استراتيجية كبرى حتى إن مجرد التلويح التركي بتهديد الوجود العسكري الأمريكي فيها أظهر دعوات داخل الكونجرس لتجريم تركيا في عمليات ابادة الأرمن في 1915.

إن الحكومة التركية الجديدة تواجه امتحاناً صعباً فإما تلبية المطالب الأمريكية وانتهاج نفس سياسة الإدارت التركية السابقة أو إرضاء الناخبين المعارضين للحرب.

و لقد أعلنت الولايات المتحدة مؤخراً عن مساعدة عسكرية جديدة قيمتها مليار دولار، ومن الجدير بالذكر أن تركيا تعد رابع دولة مستوردة للسلاح في العالم، وذلك لتسهيل تنفيذ المطالب الأمريكية الخطيرة من أنقرة، والتي ستضع الحكم الجيد أمام اختيار صعب.

لم تفرز أحداث سبتمبر عن تقارب تركي أوروبي يختلف عما كان سائداً في مراحل سابقة، فمازالت نفس الإشكاليات محل جدل. ففي آخر اجتماع للاتحاد الأوروبي أرجأت أوروبا مفاوضات انضمام تركيا إلى ثلاث سنوات أخرى، الأمر الذي مثل استمرارية للوضع التركي داخل سياقه الأوروبي.

ومن **القضايا الإقليمية** التي تؤثر بدرجات متفاوتة على العلاقات بين البلدين في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر: المسألة العراقية، العلاقة مع إيران، إسرائيل وعملية السلام في الشرق الأوسط، التعامل مع القوقاز وآسيا الوسطى ومصادر الطاقة بهما والاتحاد مع أوروبا. فما هو الوضع الحالي فيما يخص هذه المحاور؟

إن تطور العلاقات الأمريكية التركية عقب أحداث سبتمبر ارتبط ولاشك بدرجة المساندة التركية لواشنطن في حربها ضد الإرهاب. كان هناك تعاون بين تركيا والولايات المتحدة فيما يخص **الحرب الأمريكية ضد الإرهاب** على كافة المستويات من أهمها: مستوى الرقابة المالية على الأفراد والجماعات لتجفيف ما تسميه أمريكا بمنابع تمويل الإرهاب؛ حيث تم تجميد أرصدة أحد الأفراد بعد تحقيقات تركية. وكان هناك تعاون واضح في المجال المخابراتي، حيث تم تعيين ضباط اتصال للتعاون المشترك وتبادل المعلومات. ومنذ 25 أكتوبر 2001 تم تمرير القرار 1373 لجميع النيابات العامة للأخذ به. وبعد 11 سبتمبر وكعضو للناتو دعت لدعم المادة 5 من ميثاق

الحلف واحتفظت تركيا دوماً بالرؤية القائلة: إن الإرهاب هو التهديد الجديد الذي لابد من مواجهته في المفهوم الاستراتيجي الجديد. وشاركت تركيا في جميع جهود منظمة الأمن والتعاون الأوروبي لمكافحة الإرهاب، واشتركت في المؤتمر الدولي لتقوية الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى: "**تقوية الجهود الشاملة المضادة للإرهاب في ديسمبر 2001**". كما ساندت تركيا المبادرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب مثل تلك الخاصة بمنظمة التعاون لأوروبا الجنوبية ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود،[20] ذلك بالإضافة إلى التعاون القائم بين منظمة المخابرات الوطنية، والولايات المتحدة في تتبع الجماعات الإسلامية الراديكالية في الدولة. [21]

في البداية خلال الحرب الأمريكية في أفغانستان، لم تندلع أي احتجاجات غاضبة ضد الولايات المتحدة أو تسمع نداءات الدعم لطالبان من النوعية التي ترددت في الدول الإسلامية الأخرى. وأشارت استطلاعات الرأي أن الأتراك إنما يعارضون ضرب **أفغانستان** على أسس إنسانية. لقد أظهرت تركيا نفسها مرة أخرى أقوى حليف في العالم الإسلامي وأكثرهم التي يمكن الاعتماد عليها ولقد عرضت الحكومة التركية إرسال 90 من الكوماندوز للحاق بالقوات الأمريكية في أفغانستان. ولقاعدة أنجيرليك في جنوب تركيا أهمية كبرى للعمليات الأمريكية في أفغانستان والعراق بعد ذلك. وعندما زار باول تركيا في ديسمبر 2001 كان للتنسيق مع حليف، وليس تعبئة الدعم من العالم الإسلامي.[22]

بالنسبة لأفغانستان اتفقت تركيا مع الجهود التي تعمل على اقتلاع الإرهاب من أفغانستان وإعادة إعماره، وفى هذا الإطار على الشعب الأفغاني وحده أن يقرر مصيره وعلى الدول المجاورة الابتعاد عن الاتصال بجماعة دون غيرها بحثاً عن مصالح خاصة.[23]

ومثل الولايات المتحدة فإن تركيا ترى في **إيران** تهديداً أيدولوجياً لنظامها العلماني وكثيراً ما اتهمت تركيا إيران بالتدخل في شئونها الداخلية، و مثلها أيضاً رأت في وصول خاتمي للحكم أملاً مستقبلياً لم يرق بعد إلى تحقيق تطوير فعلى. ولكن من ناحية أخرى تعارض تركيا عزل إيران وتسعى لتقوية العلاقات الاقتصادية معها، خاصة وأنها كانت تعد أحد شركائها الاقتصاديين الرئيسيين، مما دفع بعض المحللين الأتراك إلى القول إنه على تركيا مرة أخرى تحمل تبعات السياسة الخارجية الأمريكية، ولقد تابعت تركيا اتفاقها الخاص باستيراد الغاز الإيراني الذي يقدر ب23 بليون دولار من خلال خط أنابيب يعبر الحدود الإيرانية والتركية معلنة أنه نشاط استيرادي وليس استثمارياً يتعارض مع قانون الحظر الأمريكي[24]، كما زادت درجة التعاون الاقتصادي والتصريحات الودية والزيارات المتبادلة، التي تنم عن دخول العلاقات التركية الإيرانية إلى مرحلة أكثر إيجابية من أي وقت مضى. ويمكن اعتبار أن إبقاء تركيا على حد أدنى من العلاقات الإيجابية مع إيران لا يتعارض بشكل كبير مع تحالفها مع القطب الأمريكي، بل قد يوظف كقناة اتصال مستقبلية ممكنة طالما أنه تعاون لا يمتد لمجالات أكثر حساسية وتضر بالمصالح الأمريكية ويبقى على المستوى الاقتصادي الذي تستفيد منه تركيا بالأساس.

وفيما يخص **المسألة العراقية**، مثل التدخل العسكري التركي المتكرر في شمال العراق الاستثناء الرئيسي لمبدأ عدم التدخل قبل 11 سبتمبر، وظهر تعارض مع الأمن العربي خاصة فيما يخص مسألة المياه. وتنبع الحساسية التركية تجاه العراق من أن مشاكل تركيا المحلية الملحة والتي لها أبعاد أمنية مثل الإسلام السياسي والمشكلة الكردية إنما لها امتدادات إقليمية لا يمكن إغفالها خاصة في شمال العراق[25]. إلا أن ذلك لم يمنع تركيا من مواصلة الجهود لتلافى الضربة الأمريكية على العراق لما لها من ضرر واضح على مصالحها الحيوية خاصة الاقتصادية منها. ومن ثم فإن تركيا ظلت طوال التسعينيات ترحب بعودة العلاقات الطبيعة للعراق مع العال؛م حيث لابد من إعطاء الأمل للشعب العراقي، فبالرغم من أن تركيا دولة محورية في

مسألة فرض العقوبات إلا أنها من الدول المتضررة بجانب العراق حيث إن الخسائر الاقتصادية الصافية تقدر بعشرات البلايين من الدولارات وفى تزايد ولذا تنادى بتطبيق المادة 50 من ميثاق الأمم المتحدة للتقليل من خسائر الأطراف الثالثة.[26]

وظل الموقف من العراق من أهم مجالات الخلاف مع الولايات المتحدة نظراً لمحوريته بالنسبة لمفهوم التهديد لدى العسكرية التركية. وستظل عقبة طالما لم يحدد مستقبل العراق و لم يتم حل المشكلة الكردية، فتناول مسألة العراق بشكل يضمن التكامل الإقليمي لتركيا مطلب أساسي لتزع أي توتر في العلاقات بين أنقرة وواشنطن[27]. وجاءت أحداث سبتمبر لتحدث تطوراً واضحاً في درجة التنازل النسبي التركي، والتي لم تستطع بالرغم من ذلك مقابلة المطالب الأمريكية المتزايدة. فلقد تكثفت المفاوضات وتعددت مراحلها لمناقشة آليات الدور التركي فيها ومردوده الإيجابي والسلبي على تركيا.

ترغب الولايات المتحدة أن تلعب تركيا دوراً رئيسياً في السيطرة على شمال العراق والحفاظ على النظام في المناطق التركية والتركمانية، كما ترتكز خطط المخابرات الأمريكية على المساعدة العسكرية التركية في الاستيلاء على المدن العراقية الشمالية وفى مقدمتها كركوك والموصل، وتظهر هنا فكرة تنفيذ برنامج الشرطي البديل عند الحديث عن القوات الكردية الصديقة، والذي في إطاره يتم تسليح أكراد القرى مما يزيد من قدرة أنقرة العسكرية في المناطق النائية ويبعد الأكراد عن المنظمات شبه العسكرية المعادية للدولة التركية، مثل حزب العمال الكردستاني. وسيتم اتخاذ الخطوات لضمان عدم انفجار ثورة الأكراد داخل تركيا ذاتها. البعض يرى أنه بالرغم من المعارضة الرسمية للحرب إلا أن الأتراك عمليون، فعند بدء القتال الفعلي سيرى الأتراك أنهم مضطرون للاشتراك. ركزت المطالب التركية على ضرورة الحصول على تعويضات كبيرة في حالة نشوب الحرب بالفعل حتى يسهل إتباع الولايات المتحدة (بل إن بعض المصادر ذهب للقول إن التعويضات تشمل السيطرة التركية على حقول البترول في شمال العراق).[28]

وقد سلمت الإدارة الأمريكية رسالة من سبع صفحات إلى السفير التركي في واشنطن تضم قائمة بالمطالب الأمريكية من تركيا في حالة اندلاع الحرب مع العراق. وتضمنت قائمة المطالب فتح المطارات والموانىء التركية أمام القوات الأمريكية ونشر 100 ألف جندي على الحدود بين تركيا والعراق. ودعت الرسالة تركيا إلى المشاركة بـــ35 ألف جندي تركي في الحشد. ووعدت وواشنطن أنقرة بإلغاء كافة الديون العسكرية المستحقة على تركيا والتي تبلغ 7 مليارات دولار، وإنهاء المشكلات المتعلقة بتوريد الأسلحة لتركيا.[29]

في البداية، رفضت الحكومة التركية طلبًا أمريكيًا بنشر 100 ألف جندي في أراضيها مع السماح فقط باستخدام القواعد التركية في أنجيرليك وديار بكر وموسى وباتمان وملاتايا. بعد أن كان أردوغان قد أعلن عدم السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية في ضرب العراق. كما ربطت مشاركتها في الحرب الأمريكية ضد العراق بنشر شبكة دفاع صاروخي أمريكي فوق أراضيها لحمايتها من أي هجوم صاروخي عراقي محتمل، كما اشترط الجانب التركي موافقة مجلس الأمن على ضرب العراق.[30] ثم رددت بعض التقارير الصحفية بعد ذلك أن قوات أمريكية وتركية تخطط لعبور الحدود العراقية والبقاء في المنطقة التي يسيطر عليها الأكراد في شمال العراق لمدة خمس سنوات على الأقل.

وقد تقدمت تركيا بطلب رسمي إلى الولايات المتحدة للحصول على نسبة 10% من النفط العراقي بعد إسقاط نظام صدام. واستندت تركيا في طلبها الذي يعد أول اتفاق لتقسيم غنائم الحرب في العراق على ما ذكره مراد مورجان نائب رئيس حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا أن الطلب التركي تضمن حق تركيا في الحصول على

نسبة من واردات الشركات النفطية ونقل النفط عبر الأراضي التركية. ووصف مورجان المطلب التركي بأنه بداية تحرك واسع لاستعادة الحقوق التركية القومية. وأوضح مورجان أن حصة البترول لتركيا ستكون جزءًا من التعويض الذي تحصل عليه تركيا عن الخسائر التي ستتكبدها بسبب الحرب؛ حيث أبلغت أنقرة المسؤلين الأمريكيين بأن الخسائر التركية ستصل إلى 28 مليار دولار بسبب الحرب غير شاملة للنفقات العسكرية للحرب. وعادت تركيا لتقبل نشر 80 ألف جندي أمريكي فوق الأراضي التركية ويتيح ذلك الرد التركي الرسمي-في حالة موافقة مجلس الأمن القومي عليه- استخدام القواعد والموانى. وترتبط الموافقة التركية بعدة شروط أخرى منها: عدم السماح بإقامة دولة كردية في شمال العراق، وأن يكون الشعب العراقي مسئولاً عن اختيار نظام حكمه الجديد، وأن يحصل التركمان على نفس حقوق بقية الفصائل الكردية في حالة إقامة دولة فيدرالية، مع تعهد واشنطن بعدم تسليح الفصائل الكردية بأسلحة ثقيلة وعدم توفير حماية لحزب العمال الكردستاني وأن يسمح للقوات التركية بالتوغل إلى عمق 75 كيلومترًا داخل العراق، ذلك بالإضافة إلى المطالب السابقة الخاصة بضرورة حصول أمريكا على موافقة مجلس الأمن قبل ضرب العراق ونصب درع صاروخي أمريكي داخل تركيا.[31]

كما أعلن أردوغان أن بلاده لا تستطيع وحدها المشاركة في الهجوم الأمريكي المرتقب على العراق، وأكد على ضرورة وجود تحالف مع دول مثل: مصر والسعودية وسوريا وأن خسائر تركيا ستكون كبيرة إذا شاركت تركيا وحدها، وطالب بضرورة مشاركة الجميع في العدوان المتوقع؛ لأن مشاركة تركيا وحدها ستؤدى إلى نتائج سلبية للغاية. وبالفعل قام جول بجولة في المنطقة لبحث هذا الموضوع[32].

وتعرض أسلوب معالجة الحكومة التركية الجديدة لتزايد احتمالات توجيه ضربة أمريكية للعراق إلى كثير من الانتقادات الداخلية: انتقد بايكل سياسة الحكومة تجاه المسألة العراقية و أوضح أنها تقود إلى **"جيشين وقيادتين أنه سيكون هو أمراً خطيراً لمدة خمس سنوات، وأن أمن الدولة قد يكون في خطر، والاستقرار الذي من الصعب تأسيسه في المنطقة خلال 15 عاما قد يتقلل وقد يتصاعد الإرهاب"**[33].

وبالرغم من التنازلات التركية استمر عدم الرضاء الأمريكي؛ حيث لوحت واشنطن بمزيد من الضغوط الأمريكية؛ لرفض الحكومة التركية اشتراك قواتها مباشرة في العمليات العسكرية المحتملة ضد العراق، وكان هذا القرار بمثابة تعريف للخطوط الحمراء التي لا يمكن للقيادة التركية أن تتخطاها وهى تحاول تهدئة المخاوف الأمريكية تجاه حكومة حزب العدالة والتنمية. كما أن صانع القرار التركي –أي كان الحزب الحاكم- عليه مواجهة عدة إشكاليات في حالة اندلاع الحرب في العراق، منها الخسائر الاقتصادية الكبرى والمستمرة التي تستنزف اقتصاداً يعانى من أزمة اقتصادية طاحنة حتى إن حكومة جول وصفتها في برنامجها عقب تولى الحكم بأنها أكبر أزمة اقتصادية تمر بها البلاد، وذلك بالإضافة إلى المخاوف من رفض القاعدة الجماهيرية خاصة ذات التوجه الإسلامي للضربة الأمريكية ضد العراق. إلا أنه قد ظهر اتجاه قوي داخل النخبة الحاكمة حتى السياسية منها يرى ضرورة التعاون مع الولايات المتحدة حتى تحصل تركيا على قدر كاف من التعويضات ولا تفقد دورها في صياغة خريطة ما بعد الحرب خاصة وأن الطموح التركي ركز على شمال العراق وموارده، بل وتسعى الحكومة التركية إلى البحث عن حقوق تاريخية منسية في هذه المنطقة وتمثل الموصل والكركوك المنطقة الاستراتيجية التي تحظى باهتمام كبير.

يقوم الموقف التركي الرسمي **تجاه القضية الفلسطينية** على ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن الخاص بوقف إطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية وأن المعاملة التي يتعرض لها الفلسطينيين تعد انتهاكاً لحقوق الإنسان، (لغة أكثر تهذيباً على عكس إيران

التي تصفها بالإرهاب)، وتدين تركيا الرعب المرتكب من خلال "**العمليات الانتحارية**"، (لم تصفها بالإرهاب، و لم تصفها كذلك بالاستشهادية) –، وتضمنت كثير من التصريحات الرسمية مشاركة الشعب الإسرائيلي ألمه الفظيع ورفضها إثارة رعب المدنيين لأنه عمل لا يوجد ما يبرره، وعلى فلسطين عمل الممكن لتلافى "**أعمال الرعب هذه**". وتعترف تركيا بالرئيس عرفات كرئيس للدولة رسمياً واعترضت تركيا على المعاملة الإسرائيلية لعرفات. وأكدت على أهمية مواصلة الولايات المتحدة لدورها في الشرق الأوسط للقضاء على الاحتلال والإرهاب وتحقيق العملية السلمية. وتحافظ تركيا على صلتها بجميع الأطراف وتدعوهم إلى الاجتماع والتوصل إلى السلام انطلاقاً من مرجعية اتفاقيات مدريد وأوسلو كما دعت تركيا إلى أخذ مبادرة الأمير عبد الله السعودية في الاعتبار.[34]

يقوم الموقف التركي على ضرورة البدء في المفاوضات مباشرة بدون أي شروط مسبقة وبالمثل إنهاء العنف. وعلى فلسطين عمل ما يمكن من أجل إيقاف المرتكبين لأعمال العنف وسط الفلسطينيين وعلى إسرائيل وضع نهاية لاستخدام العنف المتصاعد. وترى القيادة التركية أن ترك السياسات التي تجلب عدم الأمن والموت ليس فقط على شعوبهما بل على شعوب المنطقة إنما هي مسئولية زعماء كل من إسرائيل وفلسطين. [35] فإن كل من العمليات الانتحارية والانتقام غير المتكافىء وراء تصاعد العنف الخطر في المنطقة ولا يمكن قبولها تحت أي مبرر. وأن الحل الدائم والشامل للصراع يقوم على قرارات الأمم المتحدة رقم 242 338 ومبدأ الأرض مقابل السلام.[36]

وتقودنا القضية الفلسطينية بما احتوته بعد 11 سبتمبر من أبعاد جديدة ترتبط بإشكاليات مفاهيمية أبرزها يدور حول مفهوم الإرهاب إلى ضرورة الإشارة إلى الأبعاد الثقافية للصراع. فما قدمته العمليات الاستشهادية من أدوات جديدة للصراع وأثارت المخاوف الغربية والأمريكية والإسرائيلية بالذات أبرز أهمية البعد القيمي للقضايا الخارجية.

وبالرغم من حداثة تولى هذا الحزب الحكم في تركيا إلا أنه من السهل استنباط مدى استقرار المسلك التركي خارجياً بل وداخلياً حتى يمكن القول إن الاستقرار في التوجه العام والشركاء الإقليميين والحلفاء الدوليين كان السمة الغالبة على رد الفعل التركي لأحداث واشنطن ونيوروك. وكان للحكومة التركية كثير من التحفظات على مطالب إدارة بوش من تركيا حتى تلعب الدور المرسوم لها في سياق السيناريوهات المختلفة للحرب الأمريكية ضد الإرهاب، ولكنها تحفظات على حدود وأدوات، الدور وليس طبيعة واتجاه الدور ذاته. ربما يرجع البعض تزايد هذه التحفظات نسبياً في ظل حكومة يديرها حزب ذو توجه إسلامي، إلا أن قصر فترة تولى الحكومة التركية الجديدة وعظم ثبات واستقرار دور العسكر في المنظومة المؤسسية التركية يجعل من الصعب قبول مثل هذه المقولة.

فيما يخص **القضايا الأيدولوجية والثقافية** فتتداخل بشدة المتغيرات الخارجية مع العوامل الداخلية بحيث يصعب الفصل بينهما لفهم الواقع المعقد والمتشابك موضوعياً.

يتقارب الموقف التركي في **تعريف الإرهاب ووسائل مقاومته** من الرؤية الأمريكية. فلقد عانت الدولة التركية في مراحل متفاوتة من تكرار العمليات الإرهابية على أراضيها، فنبعت رؤيتها من تداعيات خبرتها في هذا المجال. وازداد هذا التقارب في اقتراب مقاومة الإرهاب وسبله التي قد تجيء على حساب حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بعد أحداث 11 سبتمبر.

فقد أعلن وزير الخارجية التركية عقب الأحداث أن الإرهاب أصبح العدو رقم واحد للإنسان وليس له جغرافية أو ديانة ولا يوجد أي مبرر له تحت أي ظروف. وأن استخدام المعايير المزدوجة من أهم العوائق أمام مكافحة الإرهاب. وقد دعت تركيا إلى ندوة غير رسمية تجمع

الاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي في إطار دعوة لانسجام الحضارات في الأبعاد السياسية. ورفض الخطاب التركي ازدواجية المعايير في تعريف الإرهاب أو في التعامل معه لأنه يعد بمثابة مساندة للإرهاب، وندد بالاقتراب المفاهيمي لتناول الإرهاب الذي يجعل هناك إرهاباً سيئاً وإرهاباً **"مسموح به"**، وفيه الإرهابيون يتمتعون بإقامة آمنة ويحصلون على التمويل ويديرون العمليات الإرهابية في دول أجنبية، وكانت تركيا ضحية هذه الازدواجية في المعايير بحيث يدعى الأفراد دفاعهم عن قضية ما ويوجهون أعمالهم لبلدانهم الأصلية وتقوم الدوائر الإعلامية في الدول المضيفة بالإعلان عن هذا النوع من الإرهاب المسموح به. وتؤمن تركيا بأهمية اتباع القرار رقم 1373 لمجلس الأمن لمكافحة الإرهاب. كما رحبت بالإعلانات المشتركة للاتحاد الأوروبي في 14 و21 سبتمبر 2001 ودعت أن يمتد التعريف الأوروبي للجماعات الإرهابية وألا يقتصر على الجغرافية الأوروبية بل الجماعات الأخرى التي تمتد أعمالها إلى دول أخرى، فحتى يكون الصراع ضد الإرهاب فعالاً يجب أن يكون شاملاً لجميع مراكز الإرهاب في العالم.[37]

لقد كرست أحداث سبتمبر من الرفض التركي للموقف الأوروبي تجاه الإرهاب الموجه ضد الدولة التركية وإفراطها في التشبث بحقوق الإنسان عند انتقادها للوسائل العنيفة المتبعة من قبل النخبة الحاكمة للقضاء على الإرهاب.

عقب الأحداث مباشرة علق سيزار بقوله إنه يجب أن يكون ما حدث درساً للدول الأوروبية لتغير سلوكها وعقليتها تجاه الإرهاب، وأبرزت الأحداث إلى أي مدى كان الموقف التركي من الإرهاب صحيحاً وأنه يعتقد أن الدول الأوروبية بدأت تغير من موقفها [38]. وأضاف أجاويد"**إن معظم العمليات الإرهابية التي وجهت لتركيا خططت في دول أوروبية، وهو عار على أوروبا، وكانت الولايات المتحدة دوماً متفهمة لحربنا ضد الإرهاب وأنه حان الدور علينا أن نساند صديقنا**"[39]. فكثيراً ما انتقدت تركيا الدول الأوروبية والمجاورة، لعدم مساندة تركيا في حربها ضد الإرهاب وتشبثها بحقوق الإنسان وحكم القانون **"كواق لحماية الإرهابيين"** كما صرح مسئول عسكري تركي كبير.[40] هناك تشابه كبير في الرؤية والإطار المفاهيمي لعقلية القيادة التركية الحاكمة والرئيس بوش وفريقه حيث إن الخطاب الأمريكي حول الإرهاب ما بعد 11 سبتمبر يتلاقى بوضوح مع الخطاب التركي السائد منذ الثمانينيات حول مفهوم الإرهاب وطرق مواجهته، فكلاهما يعليان من قيمة الأمن على القيم الأخرى، ويؤمنان بالحلول العسكرية العنيفة، ولعل جزءاً من ذلك يعود إلى هيمنة الجناح العسكري على الإدارة الأمريكية الحالية في الوقت الذي ما زال العسكر الأتراك يتحكمون في قواعد اللعبة السياسية التركية.

أما فيما يخص أسباب الإرهاب ووسائل مقاومته، فتقوم الرؤية التركية على ضرورة التعاون بين الأجهزة القضائية والأمنية في جميع البلدان، وهو واجب على كل أعضاء الأمم المتحدة لتبني التشريع الدولي الحالي ومراجعة القوانين المحلية المرتبطة به.

وتدعو الدول التي لم تبدأ في عمل ذلك إلى الانضمام إلى المعاهدات الدولية الاثنى عشر حول الأعمال الإرهابية وتركيا عضوة في عشر منها، ووقعت على الاثنان المتبقيين وعملية التصديق عليهما في الطريق. وتشير تركيا إلى ظروف التدهور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي على أساس أنها الأرض الخصبة للإرهاب. ولذا لابد من العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية المستديمة وتحسين توزيع الدخل والتعليم والعدالة والاحتياجات الاجتماعية.[41]

ولم تشكك القيادة التركية في قدرة أو أهلية الولايات المتحدة لمواجهة الإرهاب، ووصل الأمر إلى تبرير بعض أخطاء الخطاب الأمريكي الرسمي التي رفضتها كثير من الدول الإسلامية ومنها إيران، فتحدث سيزار عن:"**إن استخدام كلمة الحروب الصليبية من قبل بوش قد أسيء فهمها**

من بعض الدوائر، وأنه لا يمكن التشكيك في الأساس الإنساني والقانوني في الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، فالولايات المتحدة دولة ديموقراطية وليس هناك حاجة إلى الشك إذا ما كانت ستحارب ضد الإرهاب ديموقراطياً أم لا"[42].

لم يهمل الخطاب التركي أهمية دور المنظمات الدولية؛ حيث نادت تركيا بدور هام لمنظمة المؤتمر الإسلامي في محاربة الإرهاب مع الأمم المتحدة، خاصة وأن قرارات المنظمة الدولية 1373 – 1368- 1333- 1267 تتفق في معظمها مع قرارات المنظمة الإسلامية[43].

شهدت **الديموقراطية** التركية كثيراً من الجدل بسبب الشد والجذب بين تدعيم التطور الديموقراطي من جانب وما يمكن أن يقود إليه من إضعاف لعلمانية النظام إذا ما تدعمت مكانة الإسلاميين في الآلية الحاكمة التركية.

لقد كرست أحداث واشنطن ونيوروك من الأهمية المتزايدة لتركيا كحليف اقتصادي وثقافي أيضاً. فبالإضافة إلى محاربة الإرهاب مباشرة فعلى الولايات المتحدة تجفيف منابع الغضب تجاهها ومن ثم تظهر أهمية إبراز أن المواطن الإسلامي يستطيع تحقيق الرخاء في ظل العالم المعاصر الحديث الديموقراطي وتستطيع تركيا أن تلعب دوراً محورياً في هذا المجال. ويمكن ملاحظة أن خطاب بوش حول تركيا أصبح أكثر تجاهلاً للأداء التركي فيما يخص الديموقراطية وحرية التعبير وحقوق الإنسان والفساد، فهذه مسائل تبدو محلية وأقل أهمية في الحالة التركية بالنظر إلى احتياجات الولايات المتحدة المتعددة من تركيا في هذه المرحلة وبسبب تحركاتها في المنطقة[44]، والإشكالية الرئيسية هنا ليست في مدى ولاء الحليف التركي، وإنما في المشاكل الداخلية التي تؤثر سلباً على قدرة تركيا الوظيفية في إطار الاستراتيجية الأمريكية خاصة عقب فوز حزب العدالة والتنمية. فكما تتأثر البيئة الداخلية بالمتغير الدولي في الحالة التركية، فإن العكس صحيح أيضاً فالعلاقة في أساسها جدلية، هناك تطوران داخليان قد يؤثران بالسلب على الانسجام التركي الأمريكي وهما: تدهور عميق في نوعية الديموقراطية التركية وعودة الإسلاميين للسلطة.[45] ولكن في الواقع أن هذان التطوران متناقضان، وهذه هي المعضلة حيث إن التطور الديموقراطي الإيجابي الحقيقي يطرح بقوة إمكانية وصول حزب ذي توجه إسلامي وهو ما حدث في شهر نوفمبر 2002 بالفعل.

ويتخذ كل من الجيش والولايات المتحدة الأمريكية موقف المترقب في انتظار ما تؤول إليه التجربة حتى لا يقود أي تدخل إلى ضرب التجربة الديموقراطية. وتظل المعضلة قائمة خاصة إذا تبنت الحكومة الجديدة موقفاً يضر بالمصالح الاستراتيجية الأمريكية وحينئذ سنرى هل سيلتزم الموقف الأمريكي بالديموقراطية ويحاول التعايش مع حكومة ترتدي عباءة إسلامية. يبدو من تعاون حكومة جول حتى الآن أن هذه مخاوف لا محل لها على الأقل مرحلياً.

وكان قد ظهر تخوف من أربكان وسادت الشكوك من حكومته، فلم تستطع الولايات المتحدة اعتبار أربكان صديقاً وتركيا مثالاً للعلمانية والاستقرار؛ مما أعاق تطوير العلاقات الأمريكية التركية في عهده. ومن ثم وقفت الولايات المتحدة في حالة ترقب لحملة العسكريين الشرسة لإقصاء أربكان وبزغ تساؤل رئيسي هل الولايات المتحدة تهتم بالعلمانية التي يمثلها العسكر أم الديموقراطية التي يمثلها رئيس الوزراء التركي؟

والحقيقة أنها لا تهتم إلا بالحفاظ على التوجه الموالى للغرب الذي طالما تمتع به النموذج التركي. والأمر المؤكد أن الولايات المتحدة ارتاحت لمخرج الصراع الذي أتى بمسعود يلمز في ظل تحالف علماني للسلطة ومنذ ذلك الحين توطدت أكثر العلاقات الأمريكية التركية. إلا أن فترة أربكان (والفترة الحالية) تثير تساؤلاً رئيسياً حول مدى استمرارية تركيا ذات التوجه الغربي والاستقرار الداخلي والدور المهيمن للعسكر، والطبيعة الخاصة للديموقراطية[46].

2- علمانية الاعتدال الإسلامي التركي؟

تمتاز الخبرة السياسية التركية بحساسية التطورات الداخلية للمطالب الدولية، وبدرجة ارتباط قوية بين المتغير

الداخلي والدولي، بالرغم من أن عملية التحديث التركي تمت دوماً من خلال قوى محلية إلا أن الهياكل الدولية تقدم إطاراً من الفرص والقيود فيه يتم التغيير. ويتضح التداخل بين التاريخ التركي والدولي في إصلاحات الدولة العثمانية المتبعة للنموذج الأوروبي للدولة القومية وفى إلغاء أتاتورك للخلافة وتأسيس جمهورية تركية علمانية ثم في قيام نظام حزبي متعدد.[47] بذلك فإن المجتمع التركي من أكثر المجتمعات تأثراً وحساسية للمتغيرات الدولية.

فرضت الظروف الحرجة التي يمر بها العالم عقب 11 سبتمبر ورؤية وأساليب الإدارة الأمريكية الحالية كثيراً من القيود على حرية حركة أي تنظيم ذي توجه إسلامي حتى لو كان حزباً سياسياً شرعياً فاز في انتخابات ديموقراطية. ففي الوقت الذي تحدثت كثير من التحليلات على قيود البيئة الدولية الحالية الرافضة للاستبداد السياسي والتي وضعت سقفاً على تحركات الجيش تجاه تكرار تجربة أربكان، أغفلت أيضاً الخطوط الحمراء المفروضة على حزب العدالة والتنمية؛ بحيث تجعل من تحدى أسس الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط مخاطرة لا يضمن عواقبها. فمحاولات الحكومة التركية الحالية لدرء تهمة "**الإسلامية**" والتأكيد على احترامها للثوابت التركية في النموذج الداخلي الممثلة في علمانية النظام، يجعل من الاعتدال الإسلامي في تركيا مضطر لأن يكون علمانياً في هذه اللحظة التاريخية الحرجة، أو على الأقل لا ينطلق في تطبيق أساسيات الرؤية الإسلامية التي اختير من قبل الناخب التركي على اعتبار أنه يمثلها.

عندما أسس أتاتورك دولته المركزية كان ذلك يتلاءم مع الأوضاع الدولية عقب الحرب العالمية الأولى، في حين أن المسار التسلطي المستمر بدرجات متفاوتة في المنظومة السياسية التركية يتناقض حالياً مع رغبة تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. لقد طرأت تغيرات جذرية على البيئة الدولية أنتجت تناقضاً بين الدوجما السياسية للدولة الكمالية وبين التوجه الغربي لتركيا، الأمر الذي ضخم التوتر بين أنقرة وشركائها الغربيين، [48] خاصة الأوروبيين منهم.

وتراوحت التقييمات للنموذج التركي ما بين اعتباره مثالاً للديموقراطية الناجحة طور نظاماً حزبياً متعدداً ويتمتع بمجتمع مدني وصحافة حرة. في حين أن هناك تقديرات أخرى ترى في النظام التركي السياسي نظاماً بعيداً عن الديموقراطية وأن الجيش قادر على التدخل في السياسة. ولكن من الأمور المرجحة أن تركيا تمتاز بدولة قوية منذ الإمبراطورية العثمانية حتى الآن، حيث غالباً ما توجد نخبة تعمل باسم الدولة وتفترض استقلالية كاملة عن باقي الجماعات حتى عن النخبة السياسية،[49] ويمثلها حالياً ومنذ أتاتورك العسكريون العلمانيون. ففي خطابه التنصيبي، أشار الرئيس التركي الجديد سيزار إلى القصور الديموقراطي ونادى بتطبيق حكم القانون، ومحاربة الفساد وتأسيس ديموقراطية ذات مصداقية في تركيا[50].

وللتعددية الديموقراطية التركية خصوصية تتضح في الإطار السلطوي للنظم السياسية في العالم الإسلامي، إلا أن الخصوصية لا تقتصر على ذلك بل تشمل معنى الإسلام السياسي الذي يتنافس سياسياً مع التيارات العلمانية. فالإسلاميين لا يقدمون وعوداً سحرية للناخبين كما يفعل أقرانهم في دول أخرى مثل مصر والجزائر، كما لا يعانون من نفس السياسات القهرية. ولذا لا تتوقع الكتابات الغربية أن يظهر الإسلام الراديكالي ويحصل على الدعم الكافي في هذه الدولة[51]. بل هو غالباً "**إسلام معتدل**" تم احتواؤه في سياق علمانية النظام السياسي المحمية بمؤسسة عسكرية فعالة سياسياً تمتلك روابط عضوية واستراتيجية مع الولايات المتحدة.

قد تجد الولايات المتحدة نفسها خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين مضطرة للتعامل مع نخبة سياسية جديدة غير مستعدة للتعامل معها تحتوى على ساسة مسلمين معاصرين، رجال أعمال ومفكرين ليسوا من الأنماط الجامدة من الأصوليين. فلقد دفع الساسة

الإسلاميين ثمن الإجراءات غير الديموقراطية خلال عقد التسعينيات ولكن في نفس الوقت حركت تحولاً بطئ الحركة عند القواعد الاجتماعية العريضة. فلقد انفتح جيل تركي مسلم على العالم، يستفيد من حوافز العولمة، ويختلف في نظرته للولايات المتحدة عن النظرة التقليدية للإسلام السياسي، ويرى فيها دولة تتمتع فيها الحريات الفردية والاعتقادات الدينية بالحرية، ومن ثم تطالبها بإظهار اهتمام حقيقي بطموحاتهم. وقد تشهد بدايات القرن الحالي تطوراً حاسماً في النظرة الأيدولوجية التقليدية للنخبة التركية[52].

شهد العام الذي تلى أحداث 11 سبتمبر كثيراً من الصراعات داخل أروقة النظام السياسي خاصة بين أعضاء حكومة أجاويد؛ فبعد مواجهة كبرى داخل حزبه، قرر رئيس الوزراء أجاويد إجراء انتخابات مبكرة في نوفمبر 2002 متراجعاً عن تصميمه السابق في استكمال مدة حكمه حتى 2004، مما عد بمثابة محاولة للتقليل من الحملة المناهضة لحكومته. ففي يوم 16 يوليو 200 ترك ستة أعضاء برلمانيين وفقد بذلك حوالي نصف أعضاء برلمانه خلال عشرة أيام ليتحول من ثالث حزب في التحالف الحاكم إلى أصغرهم. فمع مطالبة القوميين الذين تحولوا إلى أكبر حزب في التحالف الحاكم بانتخابات 3 نوفمبر، وتزايد هجر الأعضاء لحزبه لم يكن أمام أجاويد إلا إصدار هذا القرار.

كما ساند حزب المعارضة الرئيسي (حزب الطريق القويم) هذه الانتخابات. ومن ناحية أخرى حرصت أحزاب قليلة أخرى على مواجهة الناخبين، لأنها أرادت استغلال عدم تتمتع أحزاب التحالف الحكومي بالشعبية الكافية بسبب الأزمة الاقتصادية في الوقت الذي اهتزت صورة حزب المعارضة الرئيسي من جراء قضية الفساد. كما عانت حكومة أجاويد من الاختلافات الداخلية حول الإصلاحات التي ضغط الاتحاد الأوروبي من أجل تحقيقها مثل إلغاء الحكم بالإعدام وحقوق أكبر للأقليات الكردية[53]، ثم استقال كمال درويش الذي كان يعول على جهوده كثيراً للخروج من الأزمة الاقتصادية من التحالف الحكومي في أغسطس 2002 متعهداً بتجميع قوى اليسار الوسط من أجل انتخابات نوفمبر. وبذلك يكون أكثر من خمسين عضواً في البرلمان أو في الحكومة من حزب اليسار الديموقراطيي قد استقالوا في الشهور التي سبقت الانتخابات الأخيرة، وكثير منهم معترضين على تمسك أجاويد بالسلطة بالرغم من مرضه. وقد حذر أجاويد الوزير المستقيل درويش من محاولته لتأسيس حزب منافس بينما هو ما زال عضواً في الحكومة. حيث ساد الاعتقاد أنه يحاول إقامة تحالف سياسي عريض موالي للغرب قبل الانتخابات ولكنه حتى الآن لم ينضم رسمياً لأي حزب. وعند استقالته أعلن درويش أن أجاويد أخبره أنه لا يصح أن يكون في الحكومة ويمارس أنشطة سياسية مع أحزاب أخرى، وقد وضع هذا التعليق في اعتباره وهو يستقيل. وكان وجود درويش هاماً لضمان قروض البنك الدولي لمساعدة تركيا في صراعها للنهوض من أكبر كساد تتعرض له خاصة وأن تركيا من أكبر المدينين للبنك الدولي حيث تبلغ قروضها حوالي31 بليون دولار، ولكن خلال الأسبوع الذي تلى هذه الاستقالة وافق البنك الدولي على إعطاء تركيا 1.1 بليون دولار آخرين معلناً أن برنامج تركيا للعلاج الاقتصادي يسير في طريقه[54].

اكتسح حزب العدالة والتنمية الانتخابات البرلمانية التركية في 3 نوفمبر واستطاع أن يشكل الحكومة منفرداً بعد 15 عام من سيطرة الحكومات الائتلافية المضطربة على البلاد. حصل حزب العدالة والتنمية على 43،3% من أصوات الناخبين ومن ثم فاز ب363 مقعدا من اصل 550 مقعد برلماني، فتوفرت له الأغلبية التي تمكنه من تشكيل الحكومة منفردا. وزاد من أهمية الحدث أن الاكتساح كان قوياً لدرجة أنه أخرج كل الأحزاب العلمانية الأخرى الخمسة عشرة باستثناء حزب الشعب الجمهوري لأنها لم تحصل على 10% الحد الأدنى للدخول في البرلمان. ولذا علق د.محمد نور الدين بقوله إنه "**انتصار**

ساحق أسفر عن تصفية طبقة سياسية بكاملها بصورة غير مسبوقة بما يمكن تشبيهه بإبادة جماعية" [55].

ولأن حزب العدالة خلا في مظهره وإطاره العام من التشوهات، والنقائص التي جرى تصيدها للنشطاء الإسلاميين، فإن خصومه تركوا كل مشكلات تركيا الكبرى، وحاولوا افتعال المشاكل معه حول الحجاب الذي حظرته الحكومات العلمانية في الجامعات والدواوين الحكومية. و عمل قادة حزب العدالة والتنمية على طمأنة الرأي العام الداخلي والخارجي، خاصة، وقد تناقلت وكالات الأنباء بعض ردود الأفعال الأوروبية المنددة بنتائج الانتخابات التركية.

وفى الداخل أظهر قادة الحزب خطاباً تصالحياً أعلنوا فيه احترامهم للنظام العلماني، كما حرصوا على كسب ود قادة الجيش بالرغم من محاولات العسكر للحيلولة دون تمكين الحزب من المشاركة في الانتخابات، وقد صرح أردوغان أنه "**تخلى عن أفكاره السابقة**" حين كان عضواً قيادياً في حزب الفضيلة بزعامة أربكان أما عبد الله جول فلقد نفى "**تهمة**" أن يكون لديه أجندة إسلامية وأعلن أنهم ليسوا إسلاميين وإنما أعضاء في حزب محافظ وغاية ما يمكن أن يوصفوا به أنهم ديموقراطيون مسلمون مثل الديموقراطيون المسيحيون في أوروبا. وفى محاولة لخطب ود الجيش ذكر جول أن الجيش "**مبعث لفخرنا**"، وأنه يؤدى مهمته في خدمة الأمة.

من الواضح أن هناك تغيير حدث لمعادلة توازن القوة بين مؤسسات الدولة التركية ولكن الدرجة سيتم استنباطها في المستقبل. فلأول مرة منذ عقدين من الزمان على الأقل تتولى السلطة في تركيا حكومة قوية تتمتع بتأييد شعبي جارف وكان الضعف النسبي للحكومات السابقة سبباً في استقواء الجيش وتنامي دوره في الحياة السياسية من خلال هيمنته على مجلس الأمن القومي.

إذن أصبح الجيش في مواجهة حكومة قوية تتمتع بتأييد شعبي كبير الأمر الذي لن يطلق يدهم في ممارسة وصايتهم التقليدية. كما أصبح من العسير عليهم القيام بانقلاب عسكري مماثل لما حدث تكراره ليس بسبب شعبية الحكومة الجديدة، وإنما الأهم تغير الظروف الدولية المحيطة، خصوصاً موقف الاتحاد الأوروبي. وللتدليل على أهمية المكون الدولي لابد من ذكر التحذير الذي وجهته واشنطن إلى أنقرة قبل الانتخابات التركية من عاقبة استصدار قرار قضائي يمنع حزب العدالة والتنمية من دخول الانتخابات. ولعل دافعها لذلك هو تأكيد أنها ضد الإرهاب وليس الإسلام. كما أنها حرصت على تجنيب تركيا احتمالات الوقوع في دوامة الفوضى بعد ثبوت عجز وفشل الأحزاب التقليدية في الحكم، وذلك بالإضافة إلى أهمية تهدئة المسرح التركي خاصة في الوقت الذي يجرى الاستعداد للحملة العسكرية ضد العراق. ومن الملاحظ أن العواصم الأوروبية في مجملها تعاملت بإيجابية مع نتائج الانتخابات التركية بالرغم من وجود بعض الاستثناءات التي عبر فيها عن القلق الأوروبي من المد الإسلامي في تركيا، إلا أن الرسالة الأمريكية جاءت مشجعة للمسلك الأوروبي. وظهر المناخ الفرنسي مرحباً بالتطورات في تركيا حيث أجمعت الصحف الفرنسية أن فوز الإسلاميين بالأغلبية البرلمانية في تركيا بمثابة "**مناسبة تاريخية للمصالحة بين الإسلام والديموقراطية**" وربما يساعد ذلك في إقامة جسر بين العاملين الإسلامي والغرب[56].

اعتبر البعض الآخر نتائج هذه الانتخابات بمثابة ثورة بيضاء أطاحت بالنظام القديم من الأحزاب "**المهترئة والفاسدة**" وحملت لأول مرة السلطة حزباً يحظى بإجماع ثلثي أصوات الناخبين، مما يعد دليلاً على أن الشعب التركي صوت ضد النظام أكثر من تصويته لمصلحة حزب العدالة والتنمية. فمن الواضح أن الطريقة التي تعالج بها بعض النظم نمو الحركات الإسلامية سياسياً وبالأخص بعد أحداث سبتمبر وتحت الضغوط الأمريكية أصبحت تأتى بردود فعل عكسية سريعة الارتداد، مما يدل على فشل ذريع في سياسة حجب القوى الإسلامية عن الشرعية،

الأمر الذي يعطيها قداسة مبالغ فيها لدى الناخبين.[57] بالرغم من المناخ المعادًى لإسلامية النظم والجماعات الذي ساد عقب أحداث سبتمبر، إلا أن الحالة التركية قدمت دليلاً على استمرارية تواجد الفاعلين الإسلاميين على الساحة السياسية في العالم الإسلامي وربما كانت الطبيعة المهادنة للإسلام السياسي التركي من وجهة النظر الأمريكية وراء السماح بهذا التطور الهام.

وبالفعل فإن أردوغان نفى عن حزبه أن يكون حزباً دينياً إسلامياً بالمعنى المتعارف عليه. وبالفعل فإن الحزب يضم أعضاءاً من المتعلمين والأكاديميين والليبراليين والمهنيين الذين يضعون أنفسهم على يمين الوسط ويطمحون في بناء تركيا على نمط الأحزاب الديموقراطية المسيحية التي تنتشر في الغرب ولكن بصبغة إسلامية مع الإبقاء على الصفة العلمانية لتركيا. ومازالت مشكلة الاقتصاد المتدهور، والانضمام للاتحاد الأوروبي خاصة في عهد حكومة أقل ما يقال إنه يسهل التشكك في اتجاهها العلماني هي المشاكل الهامة التي على الحكومة الجديدة أن تواجهها[58].

أعلن طيب أردوغان أن الحكومة الجديدة ستضع برنامجاً عاجلاً للمضي قدماً في إصلاح ملف حقوق الإنسان التركي بهدف دعم مفاوضاتها بشأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وأضاف أن حزب العدالة والتنمية سيطرح فوراً عقوبات لمنع التعذيب، وهو أحد أهم الإصلاحات التي طالب بها الاتحاد. وكانت المفوضية الأوروبية في أكتوبر الماضي، قد أشادت بتمرير البرلمان التركي لعدة قوانين تهدف إلى إجراء إصلاحات في مجال حقوق الإنسان وطالبت بالمزيد[59]. فلقد استمر التوجه العام السابق الساعي إلى تحسين صورة الدولة التركية لدى الغرب بعد 11 سبتمبر وفى ظل حكومة حزب العدالة والتنمية الجديدة.

لقد تطورت الظاهرة الإسلامية على الساحة السياسية التركية كما أشار فهمي هويدي واتضح هذا التغيير في الفرق بين تجربة أربكان والتجربة الحالية؛ حيث إن أربكان نظر إلى تركيا الإسلامية وتأثر بتجربة العمل الإسلامي في العالم العربي في حين أن أردوغان تعامل مع الكمالية في تركيا المسلمة واختار العمل وفقاً ما تمليه الساحة التركية وما تفرضه ظروفها. ولذا لم يتردد الأول في الاشتباك مع المؤسسة العلمانية واستفزازها، أما الثاني فجاء متصالحاً معها حريصاً على تجنب الصدام ومن أولى مؤشرات ذلك رفض استدراجه للدخول في معركة الحجاب. ولقد اتضح الفرق في تعريف كل منهما لذاته؛ ففي الوقت الذي اعتبر أربكان حزبه إطاراً لحركة إسلامية اعتبر أردوغان أن حزبه مظلة لتجمع إصلاحي محافظ وكرر ذلك أيضاً جول؛ بحيث نفى الاثنان وصف الحزب بأنه إسلامي وفق المفهوم الشائع وتمسكاً بالصيغة التي تضع الإسلام في وعاء يتعايش فيه مع الديموقراطية والعلمانية وغيرهما من القيم التركية السائدة. لقد استعادوا الركن المغيب في الهوية السياسية التركية، وهو الدين الذي نفته العلمانية الكمالية في مشروعها المهيمن وفى حدود السقف المتاح، فإن استدعاءهم للدين تم في الإطار الاجتماعي وليس السياسي، وبذلك فإنهم قدموا المشروع الإصلاحي على الأيدولوجي" **كما ذكر فهمي هويدي**".[60]

أعلن رئيس الوزراء التركي الجديد عبد الله جول أمام البرلمان أن حزب العدالة والتنمية الحاكم لن يجرى تغييرات على دستور البلاد إلا بالتوافق مع حزب الشعب الجمهوري المعارض. وأكد جول مراراً أنه لا يوجد جدول أعمال سرى لحزب العدالة، وأنه لا يسعى لهدم النظام العلماني المستمر في البلاد منذ نحو 80 عاماً. وعبر في المقابل بايكال زعيم حزب المعارضة عن مخاوف العلمانيين حينما حذر أي طرف في إشارة إلى حزب العدالة والتنمية من الادعاء بأنه يمتلك السلطة لتغيير الدستور والقضاء على مكاسب الجمهورية التركية المكتسبة من ثمان عقود.[61]

ولكن استطاع حزب العدالة والتنمية أن ينجح في تمرير تعديلات دستورية خلال الشهرين الأوائل من وصوله

إلى السلطة، بالفعل احتلت قضايا **التعديل الدستوري** مكانة على الساحة الداخلية التركية عقب أحداث سبتمبر مباشرة وبعد تولى حكومة حزب العدالة والتنمية، فعقب محاولات مستمرة لتحسين الأداء التركي في مجال حقوق الإنسان أصدرت العديد من التعديلات الدستورية في المواد التي تتعلق بالحريات وحقوق الإنسان وحماية الحرية الفردية وتعديل الإجراءات القضائية مثال المواد المعدلة: 14-19-20-21-22-26-28-31-33-34-36-38-40-41 وغيرها في 17 أكتوبر[62].

وتعد هذه التعديلات محاولة لخطب ود الاتحاد الأوروبي واستمراراً لسياسات تركية سابقة في تحسين الصورة التركية في مجال حقوق الإنسان. وكان أجاويد قد حاول الاستجابة للنقد الأوروبي الخاص بحقوق الإنسان فصدرت بعض القوانين مثل إلغاء عقوبة الإعدام ومنح بعض الحقوق الثقافية للأقلية الكردية. إلا أن القمة الأوروبية في كوبنهاجن أقرت مشروع توسيع الاتحاد الأوروبي بضم عشر دول أخرى ليس من بينها تركيا بل وكثر من ذلك هو فتح الطريق أمام قبرص، مما أثار اعتراض تركيا الشديد حتى إنها هددت بضم القطاع التركي من قبرص إليها إذا ما انضمت قبرص من دونها[63].

ومرة أخرى صعدت قضية التعديل الدستوري لتهيمن في نهاية عام 2002 على الجدل السياسي التركي؛ حيث انتقد حزب العدالة والتنمية قرار الرئيس أحمد نجدت سيزر بعدم التصديق على التعديلات الدستورية التي أقرها البرلمان وتسمح لأردوغان بتولي منصب رئيس الوزراء. وكان البرلمان قد أقر التعديلات على ثلاث مواد هي 67 و78 و79 من الدستور بأغلبية ساحقة وكان من شأن هذا التعديل الدستوري أن يتيح لرئيس الحزب خوض الانتخابات التشريعية الجزئية في مدينة سيرت خلال شهري فبراير ومارس 2003. وفى حالة فوز أردوغان بهذه الانتخابات سينطبق عليه شرط أن يكون رئيس الوزراء نائباً في البرلمان؛ حيث تم رفض ترشيحه في الانتخابات العامة التي جرت 3 نوفمبر الماضي بسبب إدانته في قضية اتهم فيها بإثارة الفتنة الدينية. ولقد هدد حزب العدالة والتنمية باللجوء إلى استفتاء شعبي في حالة إصرار الرئيس على موقفه واستبعدت مصادر داخل حزب العدالة أن يجرى تصويت جديد في البرلمان على هذه التعديلات. بل إن المعارضة ذاتها (حزب الشعب الجمهوري) أعلنت دهشتها من موقف الرئيس خاصة أن التبرير الذي قدمه لرفض التصديق على التعديلات: بأنها أعدت من أجل شخص أردوغان فقط غير مقنعة لأنه بموجب هذه التعديلات يتم رفع الحظر عن جميع السياسيين الذين يدانون في قضايا أيديولوجية[64].

وفى النهاية صدق الرئيس سيزار في 31 ديسمبر على التعديلات الدستورية التي ظلت طوال شهر ديسمبر 2002؛ محوراً للجدل بين البرلمان والسلطة التنفيذية، وهى التعديلات التي تقلل من القيود المفروضة على المرشح قبل انتخابه عضواً في البرلمان وتفرض إجراء انتخابات بعد 90 يوماً من عدم وجود ممثل لمنطقة أو مدينة وتفصل بين الانتخابات البرلمانية والمحلية. وبسبب المادة 57 من الدستور التركي التي تنص على عدم تطبيق أي تعديل دستوري في الانتخابات البرلمانية الجارية في نفس العام المطبق فيه الحادث به التعديل الدستوري، فلن يتم تطبيق التعديل في الانتخابات البرلمانية المنعقدة في الدورة 22 للبرلمان[65].

واحتلت **القضايا الاقتصادية** أولوية عظمى في سلم أولويات النظام الحاكم التركي خلال عامي 2001-2002، حيث تفاقمت مشكلات مثل البطالة والتضخم وضاعفها الفساد. ورداً على كثير من الانتقادات لأداء الحكومة الاقتصادي، أشار أجاويد أنه لابد من إدراك التأثير السلبي لأحداث سبتمبر على الاقتصاد التركي وأنه سيتم إجراء تعديلات على البرنامج الاقتصادي ولا شك، بالإضافة إلى ما ورثته حكومته من الحكومات السابقة من

مشاكل أخرى كبيرة. "**وأن العالم قد تغير وأن من المستحيل أن نظل كما كنا**"[66].

وبالمثل احتلت القضايا الداخلية وخاصة الاقتصادية أولوية واضحة في برنامج حكومة حزب العدالة والتنمية المعلن في 23 نوفمبر 2002. وتم التركيز على أن الهدف هو الوصول إلى "**مستوى الحضارة المعاصرة التي حددها مؤسس جمهوريتنا القائد المميز مصطفى كمال أتاتورك**". وأعلن أن الحكومة ستجرى التغييرات اللازمة على الدستور والتشريعات لجعل الحقوق الأساسية والحريات تصل للمستويات المحددة في المؤتمرات الدولية خاصة تلك التي انضمت إليها تركيا وبالذات احتراماً لمعايير كوبنهاجن. كما تم التركيز على تدعيم الديموقراطية من خلال إجراء تعديلات على الإجراءات القضائية لتوفير محاكمات أكثر عدالة وعلى تعديل قوانين الانتخابات والأحزاب السياسية لجعلها أكثر انفتاحاً وتسمح بزيادة الرقابة الشعبية عليها وتجعلها أكثر تعبيراً عنها. ومن ثم كان التركيز بشكل عام على العلاقة بين الدولة والمجتمع وتحسين الحكم والإدارة [67].

هناك ديناميكية وحيوية للتجربة التركية لا يمكن إغفالها جعلت حزباً تأسس قبل أقل من عامين على يد جيل شاب نسبياً يتمكن من إسقاط كل الطبقة السياسية التقليدية الفاسدة التي احتكرت الحكم لسنين طويلة. وتقيم كثير من الكتابات حزب العدالة والتنمية باعتباره حزب إسلامياً له توجهات علمانية معتدلة، أدرك مؤسسي هذا الحزب أن المناخ معد لرفض الطبقة التقليدية بسبب المشاكل والتدهور –خاصة الاقتصادي– وأن الناخب يريد إعادة التوازن إلى إشكالية الهوية والثقافة التي خلقت هوة عميقة بين المجتمع والدولة[68].

- ثانياً– إيران وسعى إلى التهدئة:

إذا ما تتبعنا البيئة الخارجية والداخلية للدولة الإيرانية، نلاحظ سمة مشتركة عامة وهى العمل على التهدئة وليس التصعيد لكثير من الأحداث المتعاقبة التي شهدتها الساحتين. على مستوى العلاقات الخارجية، تأرجحت محاولات الحوار مع الولايات المتحدة ما بين دفعة تزعمها الإصلاحيين مستغلين تداعيات أحداث سبتمبر وما بين ردة سببتها تصريحات بوش المعادية، ولكنها في جميع الأحوال انحصرت في سياق عام من عدم الرغبة الإيرانية في تصعيد التوتر بين البلدين في هذه المرحلة الحرجة. أما على مستوى التطورات الداخلية، فلقد شهدت إيران جدلاً واسعاً ممتداً بين الإصلاحيين والمحافظين محوره حدود حرية التعبير ونقد المؤسسة الفقهية بشكل خاص ونتج عنه تدخل قطاع هام من المجتمع وهو قطاع الطلبة. وسعى النظام الإيراني سواء بمعسكره المحافظ أو الإصلاحي إلى تهدئة أهم قطاع من قطاعات المجتمع المدني الإيراني واحتواء عدم رضائه.

1– دبلوماسية نشطة لمواجهة التطويق الأمريكي:

يمكن تقسيم القضايا الخارجية لإيران إلى قسمين رئيسيين: الأول– خاص بالقضايا السياسية والاستراتيجية وفيها تلعب الولايات المتحدة دوراً حيوياً في خلق كثير من محدداتها سواء دولية أو إقليمية والتي على صانع القرار الإيراني التعامل معها. في حين أن الجزئية الثانية تعالج قضايا من نوع آخر لها أبعاد قيمية وأيدولوجية وثقافية بمعناها العام وهى الأبعاد التي اكتسبت أهمية واضحة في عالمنا المعاصر وبشكل أخص عقب أحداث سبتمبر.

وصف خاتمي وضع إيران الداخلي والخارجي بأنه ممتاز ولكنه "**خطير ومعقد**"[69]. وبالفعل تواجه إيران واقعاً دولياً جديداً تزيد فيه القيود المفروضة على كل ما هو إسلامي سواء أكان دولة أو تنظيم سياسي أو حتى جمعية خيرية، وجاء ذلك بعد فترة تعددت فيها فرص لحرية حركة أكبر خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة. لكن ما هو حجم التغيير الحادث للوضع الإيراني في العالم وللتوجه الإيراني الخارجي بعد 11 سبتمبر؟

منذ قيام الثورة الإسلامية مثلت إشكالية العلاقة مع الغرب وخاصة مع الولايات المتحدة إحدى أهم المعضلات

التي على القيادة الإيرانية للجمهورية الإسلامية التعامل معها. وتكمن الإشكالية الرئيسية التي على إيران مواجهتها في المرحلة القادمة (حتى قبل 11 سبتمبر) هي إعادة العلاقات مع الدول الغربية وواشنطن إلى طبيعتها بدون المساس باستقلاليتها السياسية، وإذا تخطت إيران هذا التحدي ستستطيع بسهولة أوضح أن تبني دوراً أكثر فعالية وإيجابياً في السياسة الدولية، بل واعتبرها بعض الكتابات الغربية تحد القرن الحادي والعشرين لإيران[70].

بالرغم من التفاوت الضخم في موقفي تركيا وإيران من الولايات المتحدة سواء قبل أو بعد 11 سبتمبر، إلا أنه لا يمكن إغفال التوتر المتزايد في العلاقات الأمريكية الإيرانية كمحدد رئيسي وهام في رسم شكل واتجاه تفاعلاتها ليس فقط الإقليمية، بل و الدولية أيضاً مثلها مثل تركيا.

بالنسبة لإيران فيما بعد الحرب الباردة، استمرت العزلة الأمريكية مفروضة عليها ولكن بدرجات متفاوتة من النجاح، وفرض تواجد القوات الأمريكية في الخليج مشكلات مستمرة وكبيرة للنظام الإيراني. وأدت هذه التطورات إلى تطويق فعال لإيران، وزاد عقب ذلك التواجد الأمريكي المباشر في أفغانستان. ومن ثم تصاعدت أهمية التعامل مع القطب الأمريكي بأسلوب ناجح إن لم يعظم المكاسب فليقلل الخسائر.

وكانت قد شهدت إدارة كلينتون انفراجة نسبية في **العلاقات الأمريكية الإيرانية**، فتحت الطريق أمام احتمالات تطوير اتجاه أكثر تعاوناً. فلقد توجه خاتمي بخطاب إلى "**الشعب الأمريكي العظيم**"، وأشار إلى العوامل الثقافية المشتركة، وإلى تأثره بالألم الذي سببته أزمة الرهائن ودعا لزيادة التبادل التعليمي والثقافي والعلمي بين الدولتين. وبالمثل ردت الإدارة الأمريكية إيجابياً لهذه الانفراجة النسبية باعتراف أولبرايت بالدور الأمريكي في إسقاط مصدق وبالمعاناة الإيرانية في ظل الهيمنة الأجنبية وبالمساندة الأمريكية للعراق في حربها ضد إيران، ورحبت بالديموقراطية النامية في إيران. وتم التخلي عن الحظر الأمريكي للصادرات الزراعية والطبية لإيران وجددت استيرادها للسجاد الإيراني وبعض المنتجات الإيرانية.

وبالفعل شهدت هذه الفترة تنامي الزيارات غير الرسمية من أهمها زيارة رئيس مجلس الشورى بالإضافة إلى تشجيع الاتصال بين الولايات المتحدة والعلماء الإيرانيين والأكاديميين ورجال الأعمال[71]. و لم تختبر اتجاهات إدارة بوش بوقت كاف قبل اندلاع أحداث 11 سبتمبر ولكن المؤشرات كانت تشير إلى توقف الغزل غير الصريح على الأقل بالنظر إلى الاتجاه الانعزالي الذي ساد في الفترة القصيرة قبل هذه الأحداث ولسيطرة المحافظين على الجهاز الاستشاري حول الرئيس الأمريكي.

اتفقت النخبة الإيرانية على شجب ورفض ما تعرضت له الولايات المتحدة في الربع الأخير من 2001، إلا أن معسكري النظام من إصلاحيين ومحافظين تفاوتاً في الدرجة وشدة اللهجة؛ بحيث جاء الإصلاحيون أكثر تحمساً لإثبات الموقف الإيراني المعارض لمثل هذه الأعمال وتقديم صورة جديدة لإيران بعيدة كل البعد عن هذه الأحداث. في حين اقترن موقف التيار المحافظ برؤية نقدية للخطاب الأمريكي منذ البدايات الأولى.

ندد خاتمي سريعاً بأحداث سبتمبر الإرهابية في الوقت الذي جاء أول تنديد لخامنئي بأحداث نيويورك وواشنطن في 18 سبتمبر (أي بعدها بأسبوع) ولكن معها أدان الغزو الأمريكي المحتمل لأفغانستان على أسس إنسانية[72]. ثم أكد خامنئي في تعقيبه على أحداث سبتمبر في 26 من نفس الشهر أن ملحوظات وسلوك المسئولين الأمريكيين حول هذه الأحداث كانت متغطرسة وانتقد ما جاء في التصريحات الأمريكية الرسمية: أولاً- رفض مقولة أن تكون مع الولايات المتحدة أو ضدها، حيث إن كثيراً ممن يتخذون جانبها أخطر من كثير من إرهابي العالم مثل حكومة إسرائيل التي تأوي أخطر الإرهابيين. ثانياً- أنها عبأت المناخ العام ضد المسلمين منذ اللحظات الأولى التي تلت تلك الأحداث، وتحدث بوش عن الحملات الصليبية

التي تعنى بالأساس مواجهة بين الإسلام والمسيحية. ثالثاً- أصبحت المطالب الأمريكية كثيرة لأن الأمريكيون يتوقعون أن يتعاون معهم العالم أجمع بعد أن تعرضوا للاعتداء وأضيرت مصالحهم وعصف بها. ولكن عندما تتضرر مصالح الآخرين لا يهتم الأمريكيون ومن أمثلة ذلك الموقف الأمريكي المنعزل في مؤتمر دوبران. وأشار إلى التعريف الخاطىء للإرهاب في عقلية المسئولين الأمريكيين؛ بحيث إن مذابح مثل صابرا وشاتيلا ليست بالأعمال الإرهابية من وجهة نظرهم. وبالرغم من قولهم إن الإرهاب جميعه سيء فإنهم بالفعل يقسمونه لإرهاب حسن وآخر سيء. وأضاف أن أمريكا ستفعل بآسيا الوسطى كما فعلت بالخليج؛ حيث ستعمل على التواجد المباشر بحجة ضعف الأمن في المنطقة. وصرح أن إيران لن تقدم أي مساعدة للولايات المتحدة في عملياتها العسكرية في أفغانستان[73]. وهاجم المرشد الموقف الأمريكي المعادى للإسلام خاصة في أفغانستان والعراق وفلسطين وأنها تكشف عن الوجه الحقيقي لديموقراطية الغرب الليبرالية وكذلك ندد بالدعم الأعمى للنظام الصهيوني بالرغم من مذابحه ضد الفلسطينيين[74].

تؤمن الرؤية الإيرانية أن أحداث 11 سبتمبر قد ساعدت القوة العسكرية الأمريكية على توسيع نفوذها، وكذلك الأمر بالنسبة للأجهزة الأمنية الأمريكية مثل وكالة المخابرات الأمريكية والمباحث الفيدرالية في الساحة الداخلية والخارجية. وأن الولايات المتحدة قد نحت مشاكلها مع روسيا والصين جانباً بشكل مؤقت حتى تكثف عملياتها في أفغانستان، ولكنها لن تستطيع أن تؤدى دوراً مؤثراً في قضية فلسطين. وتهدف الولايات المتحدة بالأساس وفق هذه النظرة إلى مواجهة عسكرية وأمنية شاملة في المنطقة مع القوى المعارضة لها: العراق وإيران، ووضعت النفط وبيع الأسلحة إلى دول المنطقة على رأس أولياتها. حتى إن بعض الكتابات الإيرانية عقب الاعتداءات مباشرة أثارت نقطة على عكس المتوقع وهو أن الولايات المتحدة تريد استخدام إيران لتطويق روسيا ومواجهتها في آسيا الوسطى والقوقاز[75].

خلال زيارته لنيويورك في نوفمبر 2001وإلقاء خطابه في الدورة الخاصة حول حوار الحضارت عقب الأحداث مباشرة، أشار خاتمي إلى أن الولايات المتحدة لا تعمل على تدعيم علاقاتها مع إيران وأن الاتهامات الأمريكية مستمرة وألمح إلى أن المظاهرات التي تطلق شعار الموت لأمريكا لا توجه إلى الشعب الأمريكي العظيم، وإنما إلى السياسات الأمريكية الخاطئة وأنه حان الوقت لتوجيه هذا الشعب التساؤلات إلى حكامه حول الأسباب التي قادت إلى مأساة سبتمبر ولماذا عليهم دفع ثمنها. وأدان الدول الغربية وأمريكا إيواءها الإرهابيين المسئولين عن قتل إيرانيين وارتكاب كثير من الفظائع[76].

وعندما ترددت أنباء عن اتصالات سرية مع واشنطن خلال الحرب الأمريكية في أفغانستان، نفى خاتمي ذلك مؤكداً أنها تمت فقط من خلال ممثلي مصالح الدولتان في عواصم كلا منهما وخلال مجموعة 6+2 الخاصة بالمسألة الأفغانية[77].

يمكن اعتبار الرحلة التي تلت تصريحات بوش التي جعلت من إيران محوراً للشر مرحلة ثانية مختلفة لفترة ما بعد 11 سبتمبر، اختلف فيها الخطاب الأمريكي ومن ثم جاء رد الفعل الإيراني مغايراً تبعاً لذلك. فلقد تصاعد العداء الأمريكي لإيران بوصفها أحد أضلاع مثلث الشر في العالم ومع تجدد احتمالات الحرب ضد العراق بدأت إيران تواجه خطر العدوان وسط تصعيد إسرائيلي مريب لوضع إيران على أولوية الأجندة الأمريكية لمحاربة الإرهاب[78].

مثل خطاب بوش في أوائل 2002 صدمة شديدة للإيرانيين خاصة بعد ظهور حالة من التعاطف الإيراني مع الولايات المتحدة بعد أحداث سبتمبر بالإضافة إلى الدور الهام الذي لعبته إيران من أجل إعادة بناء الدولة الأفغانية ما بعد طالبان. وكان لهذا الخطاب آثار سلبية على التحسن

الطفيف المتوقع في العلاقات الإيرانية الأمريكية وتدعم موقف المتشددين الذي يقوم على عدم إمكانية الثقة في الولايات المتحدة الأمريكية [79]. فلقد شكلت هذه التصريحات عاملاً دافعاً للوحدة قلما وجد؛ حيث تقاربت وجهات نظر المحافظين والإصلاحيين بشكل واضح. وركزت معظم الكتابات الصحفية الإيرانية على الطابع المحافظ لإدارة بوش، والذي تكرس عقب أحداث 11 سبتمبر.

في 31 يناير رد خامنئي على خطاب الاتحاد لبوش بقوله إن بوش: "**أظهر عطشًا للدماء الإنساني**"، وأضاف أن أمريكا بأكبر عدد من أسلحتها المميتة ودعمها لأكثر الدول عدم شعبية تثبت أنها "**شيطان العالم الأكثر لعنة**"[80]. كانت تصريحات خامنئي أكثر شدة من خاتمي عقب تصريح بوش الخاص بمحور الشر حيث قال إن الولايات المتحدة ستندم إذا ما قامت بأي اعتداء على الجمهورية الإسلامية. وفى المقابل طالبت جامعاتان في الكونجرس بالدعوة لتغيير النظام في طهران أولاً لأنه يمثل تهديدًا أكبر مما تمثله العراق[81].

وجاء أيضاً رد الحكومة الإيرانية برئاسة خاتمي رافضًا بشدة لتصريحات بوش في خطابه الأول للكونجرس في عام 200 حيث أكد أن تصريحاته: "**تدخلية، محرضة للحرب ومهينة للأمة الإيرانية**". وتقف الأمة الإيرانية ضد الحرب، وداعية للسلام القائم على العدل، وأنه ثبت أن الأمة الإيرانية مستعدة لدفع الثمن المطلوب لمبادئها السياسية القائمة على الاستقلالية والحرية والجمهورية الإسلامية. وأشار أنه تم إساءة استخدام الرأي العام العالمي المعبأ لمناهضة الإرهاب عقب أحداث سبتمبر لنشر عدم العدالة للإنسانية كلها. وأعلن أنه لاشك أن أحداث سبتمبر أحداث أليمة ولكنه لا يجب تجاهل السياسات الأمريكية الخاطئة والمواقف غير المناسبة للسياسيين الأمريكيين التي مهدت الطريق لهذه الأحداث، وأدت للخسائر الكبيرة للأمة الأمريكية. إن الدعم الأمريكي للنظام الصهيوني أوضح وأقوى من أى وقت مضى؛ حيث إنه يمثل نوعية النظام الشريك للولايات المتحدة في مفهومها الخاص للسلام.[82]

مرة أخرى انتقد خاتمي تصريحات بوش التدخلية التي أعرب فيها عن تضامنه مع المتظاهرين أمام جامعة طهران. وأضاف أن اعتذار الولايات المتحدة هو الوحيد الذي يمكن أن يخلق تصدعاً في الحائط الطويل من عدم الثقة بين واشنطن وطهران. وأن مثل هذه التصريحات التدخلية ليست جديدة؛ حيث تكمن المشكلة في الاستكبار غير المنطقي والرؤى الخاطئة التي يتبناها المسئولون الأمريكيون حول المسائل الدولية وعن إيران ومن الأسف أن السياسة المتشددة قد شكلت جانبًا من الإدارة الأمريكية، وهى التي تقود العالم إلى الحرب بشكل يضر بمصالح الدولية والأمريكية ذاتها. وأشار إلى أن إدارة الرئيس كلينتون كانت عادلة بما يكفى للاعتراف بأخطاء الولايات المتحدة في الماضي وتدخلها في الانقلاب ضد مصدق، وأنها كانت تهتم بالمصالح الأمريكية[83].

ومن ثم انتقد خاتمي وفريقه الإصلاحي خطاب بوش بنفس العنف الذي عبر عنه المحافظون، وبدأت تقارير المخابرات الأمريكية تشير إلى تراجع التعاون الإيراني مع الأنشطة الأمريكية على الساحة الإقليمية لإيران مثل أفغانستان، بل وفى المقابل تزايد الدعم الإيراني للأنشطة المضادة لأمريكا ولإسرائيل حتى بدأ كثير من المراقبون الأمريكيون يتشككون في جدوى خطاب بوش المعادًى لإيران وتأثيره سلبياً على المصلحة القومية الأمريكية[84].

احتلت مسألة **الحوار مع الولايات المتحدة** حيزًا كبيرًا من الجدل الدائر بين الإصلاحيين والمحافظين خلال عام 2002، وكانت من أهم القضايا الجدلية الداخلية. بدأ يظهر اتجاه متنامي في طهران (عقب 11 سبتمبر مباشرة) يريد أن يبعد الإيرانيين بأي طريقة عن أحداث سبتمبر وتعددت المسيرات المنددة بالإرهاب والإرهابيين بالرغم من المعوقات التي تضعها قوات الأمن. فمع تعقد وتشابك

صورة الولايات المتحدة داخل العقلية الإيرانية حتى إن كثيرًا من المحللين يراها خلطًا من الإعجاب والرفض بحيث تركت للإيرانيين ما يسمى "**بعقدة أمريكا**" إلا أن أحداث سبتمبر مثلت اختبارًا جديًا لمشاعر المجتمع والقادة تجاه هذه الدولة. وفى الوقت نفسه الذي سادت فيه مخاوف عن ما هي الدولة التي ستلي أفغانستان والبعض أشار إلى أن إيران التالية. فلقد حدث نوع من المراجعة الذاتية للعلاقة مع الولايات المتحدة.[85]

لقد ظهرت بعض الأصوات خاصة بين الأكاديميين بضرورة وجود حوار مباشر بين طهران وواشنطن وأن تضطلع وزارة الخارجية بوصفها القناة التنفيذية الوحيدة للسياسة الخارجية الإيرانية بهذه المهمة. وفق هذه الرؤية فإن السياسة الخارجية الإيرانية لابد من أن تقوم بحفظ المصالح القومية، وليس المحافظة على "**مشاعر مجموعة من المتشددين**" في الداخل، ولكنها المتحدث الرسمي بإسم الشعب الذي اختار بنفسه حكومته ويدافع عن سياسات السلام لها. نظراً لأن الأسلوب السابق الخاص بعدم التباحث مع الولايات المتحدة يؤدى إلى استمرار عزلة وتقوقع الشعب الإيراني غير المستعد لتسديد تكلفة مثل هذه السياسات. في الوقت الذي يعلن فيه المسئولون الأمريكيون أنهم مستعدون للحوار مع إيران، إلا أن الإيرانيين وفق هذا التيار لا يجيبون إلا بشعار الموت لأمريكا، وهو ما يعتبره كثير من أفراد النخبة الإصلاحية سلوكًا لا يدعو للشجاعة والثبات بقدر ما يعبر عن التقوقع والانغلاق. وأشاع صورة التطرف عن الثورة الإيرانية ويثبتها. ولذا رأى الإصلاحيون أنه لا يجب أن تدار وتنظم السياسة الخارجية الإيرانية بشكل يدل على تسلط وسيطرة الأصولية عليها. حيث إن إدراج اسم إيران جنبًا إلى جنب مع العراق في محور الشر يسبب ضررًا لمصالح إيران السياسية والاقتصادية. وبدأت فعليًا الحرب الباردة الإعلامية ضد إيران، وهى أسوأ من الحرب التقليدية؛ حيث استطاع الإعلام السلبي أن يضرب مكانة إيران الدولية بعد أن كان خاتمي قد نجح في ترميم وجه ومكانة إيران. إن الطريق إلى مجابهة الولايات المتحدة إذا قررت شن حملة عسكرية على إيران ليس هو الحل العسكري، فعلى إيران أن تدرك قدراتها حق تقديرها حتى لا تتردد كلمة الحرب وسط الشعب الإيراني بهذه السهولة. وعلى إيران أن تغتنم الفرصة سريعًا؛ لأنه إذا ما هاجمت الولايات المتحدة العراق ودمرتها سريعًا، فإن قدرة إيران الدولية على المناورة ستقل. ومن ثم فالطريق السياسي الدبلوماسي هو أنسب الطرق لمجابهة والتصدي للولايات المتحدة، فعلى المؤسسة الدبلوماسية أن تتمتع بالشفافية الكاملة، وأن تمضى وزارة الخارجية في تجهيز دبلوماسية جديدة ومختلفة عما سبق[86].

وأعلن كاروبي أن الحوار مع الولايات المتحدة؛ لم يغلق للأبد، وأنه سيعود عندما يتخلى زعماء أمريكا عن "**سلوكهم المهيمن**"، وأن الولايات المتحدة استغلت أحداث 11 سبتمبر ولا جدوى من الحديث في ظل الظروف الحالية؛ ففي ظل اعتبار الأمة الإيرانية العظيمة محورًا للشر، ليس هناك أي ميزة شرفية في الحوار مع المسئولين الأمريكيين. ولكنه في نفس الوقت انتقد وزارة العدل الإيرانية التي هددت بمحاكمة الذين يحاولون تشجيع الحوار مع الولايات المتحدة. وهاجم –مثله– كثير من البرلمانيين ورجال الصحافة ووزير الثقافة هذا الإعلان على اعتبار أنه يفتقد أي أساس قانوني[87]. إذا سعت الحركة الإصلاحية الإيرانية إلى عدم إغلاق أي إمكانية للحوار المستقبلي مع واشنطن حتى بعد تصريحات بوش العدائية تجاه إيران.

من الملاحظ أنه بعد تصريح الرئيس الأمريكي في 28 يناير، لم تتراجع فقط الانفراجة المتوقعة في العلاقات الأمريكية الإيرانية، بل اتجهت لاتباع أساليب غير مباشرة فقط من أهمها المحور الأفغاني، وذلك بعد أن قامت قنوات اتصال مباشرة قبل ذلك عبر الأمم المتحدة بين مندوبي البلدين، ومن خلال لجنتي الاتصال بخصوص الشأن الأفغاني، اللتين جمدتهما واشنطن، وكذلك لجنة الأزمة التي شكلها خاتمي للتعامل مع الشأن الأفغاني بعد أحداث

سبتمبر، وأعطى لها بعد ذلك إدارة حوار مباشر مع واشنطن. وقد جاء التفعيل الأمريكي للقناة الأفغانية الجديدة بعد تدارك إدارة بوش لمخاطر استبعاد إيران عن الساحة الأفغانية أولاً وعلى المستوى الإقليمي والدولي عامة. واتضح ذلك جليًا بعد ما مثل السلوك الإقليمي الإيراني تحديًا سافرًا للولايات المتحدة يهدد مساعيها: فعلى سبيل المثال بدا أن هناك تطويرًا إيرانيًا لعلاقاتها مع العراق من خلال تشكيل جبهة موحدة عراقية إيرانية في وجه المساعي الأمريكية لإعادة رسم المنطقة تحت ذريعة ما يسمى بمحاربة إرهاب دول محور الشر[88].

استبعد خامنئي المفاوضات مع الولايات المتحدة كطريق لحل التوتر الحالي بين الدولتين. ورأى أن المواجهة الفعالة للتهديد الأمريكي هي بتقوية النظام وتجهيز دفاع شامل. وجاء ذلك بعد خمسة أيام من تصريح رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس في دعوته لفتح الحوار من رجال البرلمان الإيراني والمثقفين. وكان الإصلاحيون قد رحبوا بهذه الدعوة في حين تلقاها المحافظين بحذر. وأكد أن أهم ما يغرى الأعداء بالعدوان هو ما يظهر من خلافات بين المسئولين. وكان هذا التصريح بعد يوم واحد من تصريح المتحدث الرسمي باسم الرئيس خاتمي بأنه ليس هناك خطأ في النظر لعرض السيناتور الأمريكي بايدن، وأنه حان الوقت لتفكيك حائط عدم الثقة بين الدولتين. ومثل تصريح خامنئي خيبة أمل للإصلاحيين الذين كانوا يأملون بفتح الحوار مع واشنطن لتلافى العدوان الأمريكي خاصة أنهم يرون أن الولايات المتحدة ستتجه إلى تغيير النظام في بغداد ثم تلتف إلى طهران. وبذلك فإنه كلما فتح الحوار مبكرًا كان للصالح الإيراني وأفضل من أن يتأخر وتبدأ إيران المفاوضات من موقف أضعف. إلا أنه لا يمكن تصور فتح أي حوار مع الولايات المتحدة بدون دعم المرشد[89].

ويمكن ملاحظة أن فكرة فتح الحوار مع الولايات المتحدة وإن اقتصرت في البداية على الإصلاحيين، إلا أن التطورات الداخلية والدولية المتعاقبة دفعت المحافظين إلى التغاضي أحيانًا عن بعض القنوات التي من المحتمل أن يفتحها الجناح الإصلاحي. وانتقلت بذلك قضية الحوار مع الولايات المتحدة إلى دائرة القضايا التي تتداخل فيها مواقف الإصلاحيين والمحافظين، ولكن بدرجة أقل من قضايا أخرى مثل الحرية السياسية والتي تتداخل فيها الرؤى بشكل أكبر.

وكانت الخارجية الأمريكية قد أرسلت في 12 فبراير 2002 رسالة تهدئة لإيران عبر السفارة السويسرية، تؤكد فيها رغبتها في الحوار وحل الخلافات من خلال حوار هادىء، وهى الرسالة التي كانت من ضمن عوامل أخرى دعمت من رؤية التيار الإصلاحي، وبعدها قرر خاتمي إطلاق يد لجنة إدارة الأزمة في إجراء حوار مباشر مع الولايات المتحدة. وكان للمحدد الأمريكي تأثير في الجدل العقائدي بين معسكري الساحة الإيرانية الداخلية، حتى إنه قد تبلورت لدى المحافظين الرغبة في عدم ترك الإصلاحيين يستأثرون بدور المحاور مع المسئولين الأمريكيين وحدهم. وظهرت أقاويل حول لقاءين سرِّيين بين مسؤلين إيرانيين في مجلس "**تشخيص المصلحة**" مع مسؤلين أمريكيين في قبرص في بداية شهر أبريل 2002، وتلى ذلك تصريحات لرافسنجاني يعلن فيها عدم وجود حظر على اللقاءات غير الرسمية بين الإيرانيين، سواء أكانوا مثقفين أو برلمانيين مع نظرائهم الأمريكيين. ثم جاء قرار رافسنجاني بتكليف كل من حسن الروحاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي ومحمد جواد لارجانى المنظر العقائدي للتيار المحافظ، بدراسة إمكانية إجراء حوار مع الولايات المتحدة. مما يعد بحق انتقالة في موقف المحافظين من مسألة الحوار مع الولايات المتحدة، حيث لابد لرافسنجاني من الحصول على موافقة المرشد قبل الإقدام على استخدام هذه القضية كمنطلق للظهور الإعلامي بقوة في الساحة الإيرانية. ويأتي هذا التحول في الموقف المحافظ بعد حملة شرسة ضد البرلمانيين الذي قادوا حملة المطالبة بفتح الحوار مع الولايات المتحدة في ظل إدارة الأزمة الأفغانية ومساءلاتهم أمام المؤسسة القضائية، وبعد رفض خامنئي

لاقتراح رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ – الذي قُدم في مارس 2002– بإجراء حوار برلماني بين البلدين. وبذلك بدأ الحديث عن وجود سباق غير ظاهر بين الجناحين في إدارة حوار فعال مع الولايات المتحدة.[90]

بخلاف تركيا التي وطدت موالاتها للغرب من خلال تطوير دورها، فإن إيران لم تتبع جمهور المنصاعين وإنما حجمت وحكمت معارضتها للنظام الدولي للولايات المتحدة[91]. يقوم الموقف الإيراني على عدم تصعيد التوتر مع الحفاظ على الاستقلالية بقدر الإمكان. فلقد استمرت القيادة الإيرانية في تأكيد سياسة إيران القائمة على تخفيف التوتر وجهودها المضادة للإرهاب خاصة في أفغانستان، كما اتفق الجميع على أهمية الدور الإيراني وأنه لولاه ما كانت مأساة أفغانستان قد سويت بهذه السهولة.[92]

وساعدت البراجماتية الإيرانية على هذا النهج؛ حيث عمدت إلى إزالة كافة مواطن التوتر أو المبررات التي يمكن أن تسوقها الإدارة الأمريكية للتصعيد ضد إيران. وبدت عدة خطوات للتهدئة منها: عدم تسييس المحدد الأمريكي في رسم العلاقة الجديدة مع أفغانستان، التوحد الإيراني خلف دعم الحكومة الانتقالية الأفغانية، النقد الحاد الذي وجهه خاتمي لقادة حرس الثورة بعد تهديدهم باستهداف آبار النفط والملاحة بمنطقة الخليج إن منعت إيران من تصدير نفطها، وطلب منهم عدم التدخل في قضايا السياسة الخارجية.[93]

يمكن ملاحظة أن المسلك الإيراني تجاه الولايات المتحدة إنما ينطلق كرد فعل للهجة الخطاب الأمريكي؛ فحينما دعا بوش في البداية إلى ضرورة أن تشترك إيران في الحرب ضد الإرهاب: "**إيران لابد أن تكون مشارِكة في الحرب ضد الإرهاب**"، وأضاف أن الولايات المتحدة تريد أن تعمل مع إيران وجيران أفغانستان على توفير الاستقرار لحكومة كابول، وكان ذلك خوفًا مما أوردته بعض التقارير من قيام إيران بأنشطة على الحدود الغربية لأفغانستان قد تهدد استقرار الحكومة الأفغانية الجديدة[94]، كان هناك تعاون إيراني في بعض المستويات لا يمكن إغفاله. ومن ثم في ظل هدوء اللهجة الأمريكية والرغبة في المهادنة ظهرت دعاوى إيرانية قوية لفتح الحوار مع الولايات المتحدة ومراجعة الموقف الإيراني في تعامله مع تزايد التواجد الأمريكي في المحيط الإقليمي لإيران.

تقف عدة قضايا خلافية عائقًا أمام التطور الإيجابي للعلاقات الأمريكية الإيرانية: المرارات التاريخية، الإرهاب، برنامج التسليح الإيراني، الوجود الأمريكي في الخليج (والآن في أفغانستان وربما مستقبلاً في العراق أيضاً)، المعارضة الإيرانية لعملية السلام في الصراع العربي الإسرائيلي، ورفض إسرائيل، والحظر الأمريكي على التعامل في مصادر الطاقة الإيرانية.

سادت دوماً الشكوك الإيرانية في النوايا الأمريكية، وقد لخص محمد صادق الحسيني الرؤية الإيرانية لأهداف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة بأنها تسعى إلى إعادة رسم جغرافية الخليج، بما يؤمن قيام جمهورية نفطية أمريكية خالصة لوقف تدهور الاقتصاد الأمريكي الذي يعاني نقصًا حادًا في مجال تأمين الطاقة الذاتية، وخلع النظام العراقي الراهن واستبداله بنظام تحالف شيعي كردى ملكي دستوري؛ ليلعب دور المارونية السياسية اللبنانية القديم وإضعاف انتمائه للبحر العربي الإسلامي، وليكون أول نظام تحركه الإدارة الأمريكية في شرق أوسط جديد تلعب فيه إسرائيل دور الشرطي الوحيد، وأخيرًا تسعى الولايات المتحدة من خلال حربها الإعلامية الشعواء ضد إيران أن تستبدل الجمهورية الإسلامية الحالية بجمهورية ليبرالية على طريقة روسيا الحالية. ومن هنا دافع عن ضرورة معارضة ضرب العراق وتحريم التعاون مع واشنطن بأي شكل.[95]

بالنسبة لربط إيران بالإرهاب في الخطاب الأمريكي خاصة الرسمي منه، فمع تأكيدات خاتمي بعدم وجود إرهابيين بإيران وأنه لن يتم السماح تحت أي ظرف بمرور إرهابيين فرادى أو جماعات إلى الأراضي الإيرانية، فلقد تم اعتبار إيران "**من أكثر الدول النشطة الراعية للإرهاب**" كما

نص تقرير وزارة الخارجية عن الإرهاب في أبريل 2002، وذلك بغض النظر عما أشار إليه التقرير من مستوى ضئيل للدعم الإيراني سواء في التمويل أو التدريب أو المساعدة المعلوماتية للجماعات المتطرفة في الخليج وإفريقيا وتركيا وآسيا الوسطى. ولكن استمرت المكافأة لهدر دم سلمان رشدي و لم يتم سحبها، وقامت إيران وفق هذا التقرير بتوفير مأوى لسبع عناصر إرهابية من 22 إرهابي على قمة قائمة المطلوبين بشدة بعد 11 سبتمبر. ولكن الأهم: ربط التقرير الإرهاب هنا "**بالعداوة الصارمة لإسرائيل**" فكلا المحافظين والإصلاحيين –وإن اختلفا في التوصيف– فهدفهما واحد هو "**استمرار الحملة ضد الصهيونية حتى تباد إسرائيل بالكامل**"[96].

ولكن في المقابل تعتمد الحكومة الإيرانية في حملتها للقبض على من يسمون "**بالإرهابيين الدوليين**" على تسليمهم لدولهم الأم، الأمر الذي لم يحظَ بترحيب أمريكي. فلقد سلمت إيران 16 مشتبهًا في انتمائهم إلى القاعدة إلى السعودية اتساقًا مع الحملة الدولية ضد الإرهاب، وأكد خاتمي أن أي مشتبهين في المستقبل يتم ضبطهم ويهربون عبر الحدود سيتم تسليمهم لدولهم الأصلية.[97]

وأعلن خرازي أن الولايات المتحدة لابد أن تشارك غيرها بالمعلومات في حربها ضد الإرهاب بدلاً من انتقاد إيران؛ وذلك ردًا على ما ادعته الحكومة الأمريكية من هروب عناصر من القاعدة وطالبان إلى الأراضي الإيرانية، كما أشار وزير الخارجية الإيرانية إلى استحالة السيطرة الكاملة على حدود يبلغ طولها أكثر من...ألف متر، وأنه إذا وجد أي من هذه العناصر سيتم الإبلاغ عنها، فما يجب عمله هو تقديم الدعم والمساعدة لإيران لمعركتها ضد الإرهاب بدلاً من نقده، كما نفى أيضاً الادعاءات الإسرائيلية بوجود مساعدات إيرانية في شكل صواريخ وإرسال طائرات إلى حزب الله في جنوب لبنان.[98] وفى نفس الوقت أثنى خاتمي على الدور السوري في دعم المقاومة العادلة للشعب السوري واللبناني.[99] ومن ثم فمحاولة إيران درء تهمة مناصرة الإرهاب لم تعنِ التخلي عن رؤيتها الأساسية التي تفرق بوضوح بين شرعية المقاومة ضد الاحتلال من جانب والإرهاب من جانب آخر؛ حيث إن الأخير لا يرتبط بأي شكل من الأشكال بالأعمال البطولية لهذه المقاومة.

وفى مواجهة ما أثارته بعض التقارير عن وجود خطط أمريكية **لاستخدام القوة النووية** ضد بعض الدول من بينها إيران، أكد مجددًا خاتمي على سياسة تخفيض التوتر التي تتبعها حكومته[100]. وأعرب عن قلقه من هذه المخططات قائلاً "**إنه لا يجب أن يستغل الإرهاب كمبرر لارتكاب مزيد من العنف في العالم**".[101] كما حذر رئيس الحرس الثوري الإيراني الولايات المتحدة بأنها ستغامر بفيتنام أخرى إذا ما هاجمت إيران. وجاء ذلك ضمن سلسلة من التهديدات من قبل الجيش الإيراني، تعاقبت بعد الاتهامات الأمريكية لإيران بتهديد السلام العالمي وامتلاكها لأسلحة الدمار الشامل وبتهريب رجال القاعدة والعمل على هز استقرار الحكومة الأفغانية[102].

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن إيران تعد من الدول الداعية إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، ورحبت إيران بموافقة العراق على دخول المفتشين الدوليين، وأنها بذلك تبطل الحجج الأمريكية التي تسعى لاستغلال الوضع [103]. إيران أبقت على رقابة مستمرة من هيئة الطاقة الذرية على مفاعلاتها النووية وأثبتت بالفعل أنها لأغراض سلمية[104].

وبشكل عام، لا يتوقع حدوث تغيير يذكر في العلاقات الأمريكية الإيرانية طالما أن الأزمة السياسية في إيران ما بين المحافظين والإصلاحيين لم تحسم، ولا يتطلب الأمر فقط أن ينتصر الإصلاحيون، وإنما أن تكف العلاقات مع الولايات المتحدة أن تكون معيارًا للتصنيف في السياسات الإيرانية، وأن تتسع الجبهة داخل المحافظين التي تشارك الإصلاحيين رؤيتهم لتأثير الحوار مع الولايات المتحدة على الصالح القومي الإيراني. وأعرب خاتمي أكثر

من مرة عن ترحيبه بالتطور الإيجابي الذي حدث للعلاقات الإيرانية الأوروبية. وبالفعل تعددت زيارات الأوروبيين إلى طهران منها: زيارة وزير خارجية بريطانيا، بلجيكا، إيطاليا، ألمانيا، النمسا، ويوجوسلافيا، وفى المقابل قام خاتمي بجولتين في أوروبا توجه خلالهما إلى النمسا واليونان وإسبانيا خلال 2002.

استمرت إيران في محاولة استخدام التقارب مع أوروبا لموازنة تصاعد العداء الأمريكي الذي لم يبرز مباشرة عقب أحداث واشنطن ونيويورك وخلال العمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان، وإنما ظهر بعد ذلك؛ فلقد نادى الدول الأوروبية وكذلك الصين وروسيا بأن تعارض الخطاب العدواني للمسئولين الأمريكيين، وخاصة الرئيس بوش الذي صنف إيران كأحد محاور الشر في العالم.[105] كما طالب أوروبا بعزل مثيري الحرب في العالم؛ حيث إن الخطر الحقيقي كامن فيمن يقودون العالم إلى الحرب باسم محاربة الإرهاب[106]. ومن هنا مثلت أوروبا فاعلاً هامًا في الاستمرارية الإيرانية بعد 11 سبتمبر لموازنة العداء الأمريكي المتوقع تصاعده باستمرار، خاصة إذا ما احتفظ التيار المحافظ الأمريكي بسيطرته على الإدارة الأمريكية.

وقد أشار خاتمي في أكثر من موضع إلى التطور الإيجابي النسبي الطارىء على الرؤية الأوروبية للشرق الأوسط، إبان 11 سبتمبر وهو ما يراه مؤشرًا جيدًا، وبدأت إسرائيل في إدراكه وتعمل على مواجهته وتغييره. وكان يأمل أن تكون هذه النقلة استراتيجية، وإنما هي فقط تكتيكية[107].

بالرغم من استمرار الضغوط الأمريكية لمنع تحسن العلاقات السياسية والاقتصادية الإيرانية بدول الاتحاد الأوروبي، إلا أن أعضاء هذا الاتحاد في اجتماعهم بلوكسمبرج في 2002/6/11 أعلنوا رغبتهم وتأييدهم لاستمرار الحوار مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، خاصة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري؛ ولعقد الاتفاقيات المختلفة لتحقيق ذلك، خاصة في ظل تلاشى كثير من العوائق التي كانت تحول دون تطوير العلاقات الأوروبية والإيرانية[108]. وكان قرار دول الاتحاد الأوروبي في 19 يونيو الماضي بإطلاق مفاوضات تستهدف توقيع اتفاق اقتصادي وتجارى مع طهران ما هو إلا تتويج لمسيرة طويلة من التقارب الأوروبي الإيراني في ظل المعارضة الأمريكية.

ويكتسب هذا الاتفاق أهمية بالغة لأنه الأول من نوعه الذي جاء بموجب قرار لوزراء خارجية الاتحاد، وقضى بعدم إدراج المطالب السياسية الأوروبية من إيران شرطًا لتوقيع الاتفاق، وأعطى كذلك الضوء الأخضر للجنة الأوروبية للبدء فورًا في المفاوضات مع طهران لتوقيع اتفاق تجارى، وهو ما اعتبرته إيران على لسان وزير خارجيتها **"خطوة للأمام"** على الرغم من تبنى الاتحاد في يوليو 2002 سياسة عامة تربط التجارة والتعاون بالحوار السياسي ومكافحة الإرهاب. وساعدت بعض التطورات الدولية والإقليمية على إجراء هذا الاتفاق، من أهمها: إنشاء مجلس الناتو – روسيا في روما في مايو 2002 الذي اعتبرته إيران مصدرًا للقلق؛ حيث إنه يثير مخاوف امتداد النفوذ الأمريكي–الروسي إلى منطقة بحر قزوين؛ وذلك على الرغم من الموقف الروسي الإيجابي من إيران؛ حيث رفضت روسيا الطلب الأمريكي بوقف التعاون العسكري مع طهران مقابل إعفاء روسيا من ديون الاتحاد السوفيتي السابق. ولكن ما جدد المخاوف الإيرانية هو الإعلان الروسي بعدم الاستعداد لتنفيذ منظومة الدفاع الجوى **(300-OS)** بناءً على الشراكة الأمريكية الروسية، وهو الأمر الذي حدا بطهران لتفعيل تعاونها مع الاتحاد الأوروبي ليكون حليفًا لها في ظل المتغيرات الجديدة. كما جاء هذا الاتفاق بالرغم من الحرب الأمريكية ضد الإرهاب وإدراج إيران ضمن دول محور الشر، ومن ثم اعتبرت العلاقة مع إيران مجالاً آخر من مجالات التعارض بين رؤى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة؛ فالعلاقات الإيرانية الأوروبية ترتكز على موقع إيران الاستراتيجي بالنسبة لأوروبا،

والثقل الإقليمي الإيراني ودوره الهام في استقرار منطقة الشرق الأوسط، ودعوة خاتمي للانفتاح على العالم[109].

وكان الموقف الأمريكي قبل 11 سبتمبر لا يعنى الكثير لأوروبا التي بادرت باختراق قانون داماتو الأمريكي انطلاقاً من مصالحها الاقتصادية بالأساس، ويعد تصريح وزير الخارجية الألماني خير مثال على ذلك حينما صرح **"بأننا لا نقبل أن تملى علينا الولايات المتحدة مع أي من الدول نقيم علاقات تجارية ولو تمثلت الرغبة الأمريكية في الاستمرار في هذا الأمر فعلى الأوروبيين اتخاذ الخطوات المناسبة لهذا الوضع."**[110]

اهتم الجانب الإيراني بالتعاون الاقتصادي بشكل خاص مع أوروبا، ولقد أشار إلى أن مخاطر الاستثمار في إيران قد انخفضت من ست درجات إلى أربع درجات وفق المعدل العالمي. وأنها قد نجحت في إعادة هيكلة اقتصادها وتجديد صناعاتها وتطبيق برامج التنمية البشرية[111]. فمنذ الربع الأخير من عام 2001 تم الإسراع من عمليات الليبرالية وبدأت تؤتى ثمارها، وعقدت إيران مع النمسا في مارس 2002 ست اتفاقيات للتعاون التجاري والاقتصادي. ولوحت الحكومة الإيرانية للشركات النمساوية بإمكانية التعاون مع إيران، خاصة في ظل موارد الطاقة الضخمة الإيرانية، وأكد خاتمي على إمكانية تعاون الشركات الإيرانية والنمساوية في إعادة إعمار أفغانستان.

وأعلن الجانب النمساوي عن رغبته في تقوية العلاقات الثنائية[112]. وعالجت الاتفاقيات مع النمسا عدة مجالات منها: حل الازدواج الضريبي وتعريفة الضرائب وتناولت أربع اتفاقيات أخرى – بحجم بليون يورو– الاستثمار في إيران.[113] كما وقعت إيران خمس مذكرات تفاهم مع اليونان في مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي[114].

وما زالت المبادرة الإيرانية لحوار الحضارات تلقى دعمًا دوليًا من جهات عديدة حتى بعد أحداث سبتمبر، مثال ذلك إعلان دول الاتحاد الأوروبي عن مساندتها لمشروع حوار الحضارات لما يهدف له من سلام العالم وأمنه.[115] وبذلك تعلو نبرة المساندة على الساحة الأوروبية؛ مشيرة بذلك إلى تباين في درجة دعم حوار الحضارات داخل الغرب ذاته.

إذا ما انتقلنا للقضايا الإقليمية التي تمس المجال الحيوي الإيراني، فسنجدها هي الأخرى ترتبط بشكل أو بآخر بالعلاقات الأمريكية الإيرانية.

احتلت **آسيا** أولوية كبرى على الأجندة الإيرانية ما بعد 11 سبتمبر، فلم يتأثر **التعاون الروسي** مع إيران في المجال النووي فيما بعد 11 سبتمبر، بل إن بعض تقارير الواشنطن بوست في يوليو 2002 أكدت أن هناك مسودة روسية للتعاون المستقبلي مع الحكومة الإيرانية لبناء خمسة مفاعلات نووية إضافية. وأمام المخاوف والضغوط الأمريكية تمت الموافقة على أن ترسل إيران الوقود الناتج عن مفاعلاتها لروسيا، وأن تكف عن البحث وطلب تكنولوجيا استخراج البلوتونيوم، في حين وافقت روسيا على تدعيم تنفيذ قوانين تقييد تصدير تكنولوجيا الصواريخ لإيران بالذات[116].

ومنذ البدايات اتضح **الموقف الياباني** المساند لإيران في هذه الفترة؛ فقبل نهاية سبتمبر 2001 أعلنت اليابان عن نيتها في تقديم مساعدات لإيران من خلال المنظمات الدولية لمساعدتها على مواجهة متطلبات الفارين المتوقع تزايدهم خلال العمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان[117]. وقد زار خرازي اليابان في بدايات نوفمبر 2001.

واستمرت الاتصالات مع **الهند** في محاولة للتنسيق فيما يخص المسألة الأفغانية. وكانت إيران والهند قد وقعتا سبع مذكرات تفاهم خلال زيارة رئيس وزراء الهند إلى طهران خلال عام 2001، بالإضافة إلى إعلان طهران الخاص بتقوية التعاون المشترك في مجالات الطاقة والمياه والتجارة والعلم[118]. وبالمثل كان هناك نشاط إيراني مع

الصين؛ ففي أبريل 2001 زار الرئيس **الصيني** طهران ووقع عدة مذكرات تفاهمية، واتضح التعاون في مجالات الطاقة والتجارة والاقتصاد والأمن وإعادة إعمار أفغانستان، وأشار الطرفان إلى تزايد التبادل التجاري في العام المنصرم بشكل ملحوظ (3،3 بليون دولار)[119].

وظهر تطور إيجابي في العلاقات التركية الإيرانية. أنشئت أو استمرت العديد من اللجان المشتركة الفاعلة بين إيران **وتركيا**، والتي أشار خاتمي في يناير إلى نجاحها خاصة اللجنة الإنسانية[120]. تم التركيز على التعاون التجاري والاقتصادي بين تركيا وإيران في أي محادثات ثنائية، وانعقدت الجلسة الأولى للجنة المشتركة لرجال التجارة بين البلدين في يوليو 2002، وكان هذا المجلس قد انشىء عام 2001[121]. تعددت بشكل الملحوظ اللقاءات بين المسئولين الأتراك والإيرانيين، وأكد خاتمي في أكثر من موضع تقارب العلاقات بين الطرفين والعمل على تدعيمها.

وعملت إيران **وباكستان** على استمرار الاتصال حول إعادة إعمار أفغانستان وتقديم صورة حقيقة للإسلام. كما تمت مناقشة نقل الغاز الإيراني إلى الهند عن طريق باكستان، كحجر زاوية لإعادة الأمن والاستقرار إلى المنطقة[122]. وقد قام خاتمي بزيارة باكستان في ديسمبر 2002 تأكيدًا على إدراك إيران لأهمية التعاون والتنسيق بين البلدين في المرحلة القادمة.

وفى السياق الآسيوي، مثلت **أفغانستان** قضية هامة للغاية تمس أولويات صانع القرار الإيراني، خاصة وأن التطويق الأمريكي لإيران امتد ليضم الجبهة الشرقية للغربية والخليج كمكان للتواجد العسكري الأمريكي المباشر. وبذلك يتم عزل إيران عن ساحة هامة مؤثرة في أمنها القومي وهى وسط آسيا وبحر قزوين. وعبر كروبي رئيس مجلس الشورى عن هذه المخاوف خلال استقباله لكارزاي، حين قال: **"إن إيران تتطلع إلى أفغانستان مستقرة ومزدهرة وخالية من القوات الأجنبية"**، وأحس كارزاي بهذه المخاوف فصرح بأن: **" الوجود الأمريكي مؤقت وأن القوات العسكرية الأجنبية سوف تغادر أفغانستان فور عودة الهدوء والاستقرار للبلاد"**[123].

وكان مجلس الأمن الأعلى قد بلور في اجتماعه في 24 سبتمبر 2001 الثوابت الحاكمة للسياسة الإيرانية تجاه أفغانستان، وهى: أولاً- ضرورة التمييز بين الإرهاب وكافة أشكال المقاومة المشروعة للاحتلال، ثانياً- عدم الربط التلقائي بين الإرهاب والعرب والمسلمين، ثالثاً- أن تكون عمليات مكافحة الإرهاب ضمن إطار الأمم المتحدة وأخيرًا العمل على تفادى كارثة إنسانية في أفغانستان[124].

في البداية ارتابت إيران في حكومة كارزاي بسبب التهميش الكبير لمؤيديها من الشيعة وتضاؤل نفوذ جماعة إسماعيل خان في التوازنات الجديدة. ولكن بعد إسباغ الشرعية الدولية على حميد كارزاي وحكومته الانتقالية خلال مؤتمر بون في ديسمبر 2001، بدأت المساعي الأفغانية لطمأنة دول الجوار تجاه علاقتها الحميمة مع الولايات المتحدة التي تقترب لحد **"العمالة السياسية"**، وفق كثير من التحليلات السياسية. وجاءت إيران محطة إقليمية هامة في زيارات كارزاي الإقليمية في فبراير 2002. وتمثل الهدف الرئيسي، ليس في تهدئة التوتر الأفغاني الإيراني عقب انتهاء العمليات العسكرية، بل الأهم تهدئة التوتر الأمريكي-الإيراني؛ حيث كان المشهد الأفغاني ذاته أحد المحددات الحاكمة له. فلقد زعمت واشنطن أن هناك تدخلاً مناوئا ضد حكومة كارزاي بالإضافة إلى إيواء عناصر طالبان وشبكة القاعدة الفارين من أفغانستان، وأخيرًا ضم إيران إلى محور الشر المعلنة. فتعدت أهمية هذه الزيارة تهدئة الهواجس الإيرانية من مسألة الوجود الأمريكي على حدودها الشرقية إلى عملية الوساطة غير المباشرة بين واشنطن وطهران. وترددت الأنباء عن حمل كارزاي لرسالة من الإدارة الأمريكية لإيران تستهدف تهدئة التوتر المتصاعد مع إيران بعد صدمة الزعامة الإيرانية من تغليب النهج المتشدد لجناح رامسفيلد-تشيني المتشدد على السياسة الخارجية الأمريكية؛ الأمر الذي شكل قطعًا وانتكاسة

لمحاولات التقارب بين البلدين خلال الحرب ضد طالبان، وما قدمته إيران من دعم لوجيستي للعمليات العسكرية في أفغانستان. ومما يرجح من هذا السيناريو أنه لا يمكن أن ينفرد كارزاي بقرار مثل زيارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بدون الحصول على الضوء الأخضر من الولايات المتحدة.[125]

وظهرت رغبة قوية من الجانبين الإيراني والأفغاني في عدم تسييس علاقاتهما الخارجية والارتقاء بمجالات التعاون الثنائي المختلفة لأقصى مدى. وتوافق ذلك الاتجاه مع الثوابت التي أعلنتها إيران فيما يخص الشأن الأفغاني، والتي رحبت بها الحكومة الأفغانية؛ لأنها تصب في صالحها، وهى كالآتي: دعم الحكومة المؤقتة باعتبارها حكومة شرعية اختارها الأفغان حتى تستقر الأوضاع، وهو الأمر الذي فسر به المحللون الإعلان عن اختفاء حكمتيار زعيم الحزب الإسلامي، الذي كان قد اختار إيران منفىً له، وتسبب في كثير من المشاكل للإدارة الإيرانية بعد معارضته للحكومة الانتقالية الموالية للولايات المتحدة، بل إعلانه الحرب عليها وعلى الوجود الأمريكي بأفغانستان. ثانياً- عدم الرغبة بالتدخل في الشئون الداخلية الأفغانية، وعبر خاتمي عن ذلك بوضوح في تصريحاته. وثالثاً- الاتفاق السياسي على بدء مرحلة جديدة من التعاون المصلحي بين الدولتين في مجالات التوتر والقلق، مثل مشكلة اللاجئين الأفغان التي يمكن للحكومة الأفغانية المساهمة في حلها بالتشجيع على عودة اللاجئين لبلادهم عن طريق توفير الأجواء المساعدة على ذلك؛ لكي يساهموا في عمليات إعادة الإعمار، خاصة وأن الشريحة الأفغانية المقيمة في إيران من العمالة الماهرة[126].

وقد قدر مدير اليونيسيف تزايد اللاجئين الأفغان في إيران بحوالي 400 ألف خلال الفترة التالية لسبتمبر 2001.[127] وأعلن محمد نورى المتحدث الرسمي باسم المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين في طهران أنه وفقًا لإحصائيات المفوضية يقيم حاليًا في إيران مليون و868 ألف لاجىء أفغاني وعراقي، ومن المتوقع عودة 400 ألف لاجىء أفغاني لبلادهم في الفترة من مارس 2002 إلى مارس 2003[128]. بالفعل فقد شكلت هذه المشكلة عبئًا كبيرًا على ميزانية الحكومة الإيرانية، ولذا فهي من القضايا التي تسعى القيادة الإيرانية للتقارب مع أفغانستان بشأنها.

بالنسبة إلى مشكلة المخدرات، فإن البلدين شكلا لجانًا مشتركة لمراقبة الحدود، فضلاً عن مساهمة إيران في تشكيل الشرطة الأفغانية التي سوف تقوم بمهام التعامل مع هذه المشكلة التي تعانى منها إيران منذ أمد طويل بسبب طول الحدود وتكلفة المراقبة الأمنية ماليًا وبشريًا، وانتشار المخدرات بين الشباب الإيراني لرخص هذه المواد المخدرة، كما تمت الدعوة لأن تكون منطقة الحدود المشتركة منطقة أمان لمرور تجارة الترانزيت بينهما، ثم هناك المسألة الأمنية ومكافحة الإرهاب والتي قامت فيها إيران بدور حاسم من خلال التعقب والقبض على الهاربين من طالبان والقاعدة حتى تمنع الطريق على الولايات المتحدة من اتهام إيران بإيواء الإرهابيين ولدعم استقرار الحكومة الانتقالية بمنع أي معارضة لها تنطلق من الأراضي الإيرانية. وانعكست هذه القاعدة المشتركة العريضة بين الدولتين في العديد من الاتفاقيات في المجالات الاقتصادية والزراعية والتعليمية والتجارية، وكذلك تنفيذ اتفاقية عام 1972 لتنظيم الاستخدام المشترك لنهر هيلمند[129]. وقام خاتمي بزيارة كابول في يونيو 2001 بعد شهرين من زيارة كارزاي لطهران.

وسعت إيران لأن تلعب دورًا يعتد به في عملية إعمار أفغانستان إيمانًا بضرورة التواجد على الساحة الأفغانية ما بعد طالبان للصالح القومي الإيراني. فبخلاف المعونة البالغة 500 مليون دولار لأفغانستان التي وافق عليها مجلس الشورى الإسلامي، ودفع 50 مليون دولار منها كدفعة أولى، تقوم الحكومة الإيرانية ببناء طريق سريع بطول 75 كيلومترًا من مدينة حيرات غرب أفغانستان إلى

الحدود الإيرانية، وتقديم منح للدراسة الجامعية لألفي طالب أفغاني والتخطيط لإمدادات الكهرباء لمقاطعة حيرات، ومنح 50 أتوبيسًا عامًا لكابول. وأبلغ خاتمي الحكومة الأفغانية بذلك خلال زيارته لكابول التي تعد الأولى لرئيس إيراني منذ أربعين عامًا[130]. كما أعلن كمال خرازي أن إيران قررت إعطاء مميزات للدول المانحة المختلفة التي قررت المساعدة في إعادة إعمار أفغانستان بأن تقدم خدمات الموانى والمطارات والمخازن بنصف الثمن[131].

كما ازداد الاهتمام الإيراني أيضاً بمحيطه الإقليمي في الشمال، فحظت دول آسيا الوسطى بتبادل قوى للزيارات والاتصالات الرسمية بين حكومات هذه الدول والحكومة الإيرانية. بدأ خاتمي جولة في خمس دول من آسيا الوسطى في أبريل 2002: تركمنستان، كازاخستان، كيرجستان، أوزبكستان وطاجكستان[132]. وأنتجت هذه الزيارات 20 وثيقة للتعاون بين إيران وهذه الدول في مجالات التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي[133]. وذلك بالإضافة إلى زيارة الرئيس الإيراني لأوكرانيا في أكتوبر من نفس العام وتم خلالها توقيع عدة اتفاقيات للتعاون الثنائي. وفى المقابل زار كل من الرئيس الأرميني والأذربيجاني طهران. وكانت الأولى في 25 ديسمبر 2001؛ حيث أعلنا النية في الإسراع بتنفيذ مشروعين استراتيجيين يتعلقان بنفق كاجاران ونقل الغاز[134]. في حين زار رئيس أذربيجان طهران في مايو 2002، وناشد خامنئي خلال هذه الزيارة **أذربيجان** بتفادي العلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة وألقى باللوم على القوى الأجنبية في تجميد أي حلول للنزاع في بحر قزوين[135].

وبالمثل زار خاتمي **ماليزيا** في يوليو 2001 لتقوية الاستثمار والتجارة بين البلدين وتكريس التعاون الاقتصادي. وبالفعل تم توقيع ست اتفاقيات ثنائية في مجالات نقل التكنولوجيا وتنظيم الأسرة والمرأة والسياحة والتجارة[136].

من الواضح أن إيران قد اتجهت خلال عام 2001 إلى آسيا بقوة، وتعددت الزيارات المتبادلة بين الرئيس الإيراني وزعماء آسيا، وكان تصريح خاتمي في ماليزيا معبرًا عن ذلك عندما قال: إن أهم السياسات وأكثرها استراتيجية هي توسيع وتقوية التعاون مع الدول الآسيوية، حيث تؤمن إيران أن التعاون والاندماج بين الدول الآسيوية سوف لا يمكن تلافيه في المستقبل، وأن إيران يمكن أن تلعب دورًا تكميليًا لدفع اقتصاديات كثير من الدول الآسيوية. كما تشجع إيران على التعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي (الإيكو) والآسيان، ورحبت بالمبادرة الماليزية لإنشاء صندوق نقد آسيوي.[137]

على مستوى الشرق الأوسط والخليج، استمرت القضية الفلسطينية والعلاقة مع الدول الخليجية محورًا للتحرك الإيراني في هذه المنطقة.

تحتل **القضية الفلسطينية** مكانة أولوية في الخطاب الرسمي الإيراني سواء الإصلاحي منه أو المحافظ. أشار خامنئي إلى أن الدعاية الأمريكية نجحت في استغلال أحداث سبتمبر من أجل إبعاد القضية الفلسطينية إلى جوانب وهوامش تفكير وعقول شعوب العالم[138]. وذكر أيضاً أن القضية الفلسطينية هي سبب كثير من ضعف ومشاكل العالم الإسلامي. وأكد أن أي مفاوضات تقوم على الاعتراف بالكيان الصهيوني هي مفاوضات غير شرعية ولن تستمر[139]. وأشار إلى ضرورة استمرار الشعب الفلسطيني في المقاومة. ورأى أن هناك حلين: الأول يكمن في وقف الصادرات البترولية لمدة شهر، والتي لا يمكن أن تقوم بها دولة واحدة، وهى ليست حركة مسرحية بل جادة وحقيقية، ولابد أن تتخذ كل دولة مثل هذا القرار، وهاجم القائل إن هذا الفعل سيؤذى أولاً الأمم الإسلامية ذاتها، بل على العكس فإنه سيظهر قدرتها على مواجهة نظام الديكتاتورية الدولية التي كثيراً ما كانت وراء تذبذب أسعار النفط. ويتضمن الحل الثاني دعم الفلسطينيين، ويتضح هذا الدعم في المظاهرات في الدول الأوروبية،

ولكن يقع العبء الأكبر على الدول الإسلامية والعربية[140].

وبالرغم من دعم حقوق الفلسطينيين والاعتراف الدولي (غير الأمريكي) بالجرائم الإسرائيلية إلا أن المناخ لم يسمح باستثمار هذا التحول –كما ترى القيادة الإيرانية– حيث استغلت الصهيونية الخوف من الإرهاب لصالح المتشددين داخل إسرائيل وضد السلام العالمي. وبدأ النظام الصهيوني حملة ضد إيران ليبرر تصعيد العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين. وأعلن خاتمي أنه يأمل ألا يتم الانسياق وراء الادعاءات الإسرائيلية التي ادعت شحن إيران لأسلحة إلى فلسطين للتدخل في عملية السلام هناك[141].

أشار خاتمي أن ربط الولايات المتحدة لمصالحها بإسرائيل اتضح في هذه الآونة أكثر من أي وقت مضى، وأنها تبقى وحيدة في دعم أقسى حكومة في العالم، وهى النظام الصهيوني. وأكد على أنه عندما تسعى دولة للاحتفاظ باستقلاليتها، فإنها توصف بأنها تكون محورًا للشر بينما أن أكثر الدول عدوانية توصف بأنها بطل السلام[142].

ونادى خاتمي دول العالم بمقاطعة إسرائيل وطالب الأمم المتحدة بتأسيس محاكم لمحاكمة مجرمي الحرب الصهيونيي، ووصف الانتفاضة بأنها لغة دفاعية لأمة تخضع لأقسى أنواع الضغط والقهر والإرهاب، فالانتفاضة أبعد ما تكون عن العنف والإرهاب، بل على العكس هي في مواجهة وضد الإرهاب والعنف؛ ولذا لابد من دعمها بكافة الطرق، وناشد بالذات الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي في هذا الخصوص. ومن ثم لم يتغير الموقف الإيراني المعلن من قضية الشرق الأوسط، ولم تتبدل الرؤية الإيرانية لوسائل الحل الحاسمة: وهى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة، عودة جميع الفلسطينيين، إقامة استفتاء ديموقراطي حر وإنشاء حكومة مستقلة في القدس تعبر عن المسلمين والمسيحيين واليهود[143]. ومن ثم مثل المسلك الإيراني تجاه القضية الفلسطينية إحدى ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية التي استمرت عقب 11 سبتمبر لم تتغير بل زاد الدفاع عن حكمة وشرعية وواقعية الرؤية الإيرانية بهذا الخصوص.

فبالرغم من ثبات الخطاب الإيراني الرسمي فيما يخص القضية الفلسطينية بعد أحداث 11 سبتمبر، إلا أنه يجب الإشارة إلى ما أثاره فريق من الإصلاحيين أن على الإيرانيين ألا يكونوا أكثر حماسة من الفلسطينيين أنفسهم الذين يجرون اتصالات وحوارات مستمرة بين الأطراف، ورأوا أنه لابد من التنسيق مع العرب والسعودية خاصة، وأن مبادرة الأمير عبد الله حول السلام في الشرق الأوسط لم تحظَ بالعناية المطلوبة من جانب المسئولين الإيرانيين[144]؛ فلقد بزغ تيار –وإن كان غير رسمي– لا يرفض التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي ويتقبل ما قد ينتج عنها.

بالنسبة **للعلاقات الخليجية الإيرانية**، تعددت الزيارات والاتصالات الرسمية، من أهمها خلال عام 2002 زيارة ملك البحرين لطهران في أكتوبر 2002 وزيارة خاتمي للسعودية في سبتمبر من نفس العام: في وقت اتفقت الدولتان على الموقف من التدخل الأمريكي في العراق، وناقش خاتمي كيفية تشجيع الصادرات الإيرانية للسعودية خاصة في ظل مقاطعة السعوديين للسلع الأمريكية[145]، كما استمر التعاون السعودي الإيراني في مجال النفط واضحًا.

وجاءت التهديدات الأمريكية للعراق لتؤكد بعض جوانب الاتفاق وترسخ من أبعاد أخرى للاختلاف. فلقد أعلنت كل من دول مجلس التعاون الخليجي وإيران رفضهما لاحتمال الضربة الأمريكية للعراق. كما ترفضان قيام الولايات المتحدة بتغيير نظام سياسي بالقوة العسكرية؛ لأنه سيمثل سابقة خطيرة يمكن تكرارها مع دول أخرى مستقبليًا. كما تلاقوا حول تفسير هذه التهديدات الأمريكية باعتبارها تحاول التغطية على الممارسات الإرهابية لإسرائيل، ورفضت هذه الدول ربط العراق بما تسميه الولايات المتحدة الحرب ضد الإرهاب؛ حيث إن العراق لم يثبت تورطه في أي أعمال إرهابية، فهو تدخل لا مبرر موضوعيًا له. أما نقاط الخلاف فما زالت النقطة الأولى

تتمحور حول قضية الجزر، والثانية حول تنامي القدرات العسكرية الإيرانية التي تثير مخاوف دول الخليج وتكرس من الرغبة الإيرانية في الهيمنة، خاصة إذا ما تراجعت السياسات الانفتاحية الإيرانية لصالح المتشددين. وبالفعل أثارت التهديدات التي أطلقها بعض المسئولين الإيرانيين الخاصة بقصف آبار البترول الخليجية في حالة إقدام واشنطن على ضرب إيران. وتدور نقطة الخلاف الثالثة حول وجود القوات الأجنبية في الخليج. ولعل نجاح الاستراتيجية الأمريكية الساعية للسيطرة المباشرة على منابع النفط يثير العديد من المخاطر المشتركة، خاصة وأن دول المنطقة جميعها عربية وإيرانية تستقى مكانتها الدولية في الأساس من وزنها النسبي في التأثير على السياسات النفطية إنتاجًا وتسعيرًا. وإلى جانب ذلك هناك التعريف الأمريكي للإرهاب والذي على أساسه تصنف الدول، فإنه يمثل تحديًا ثانيًا مشتركًا أمام دول الخليج جميعًا من أجل إعادة هيكلة العلاقات فيما بينها للاتجاه نحو مزيد من التعاون[146].

تدرك إيران أن ضرب العراق سوف يؤدى إلى استكمال عملية حصار إيران غربًا على النحو الذي تستهدفه الولايات المتحدة. ومن ثم يتفق كل من المحافظين والإصلاحيين على معارضة ضرب العراق لما له من آثار سلبية واضحة على الأمن القومي الإيراني خاصة المتشددين؛ نظرًا لتشددهم في رفض الهيمنة الأمريكية. في البداية اتخذت كل من العراق وإيران مجموعة من الإجراءات للتقارب وبناء الثقة المفقودة، وبدأت إيران مجموعة من المبادرات لتطبيع علاقاتها مع العراق مثل الإفراج عن معظم الأسرى العراقيين غير المسجلين لديها، وتنشيط التجارة الإنسانية مع العراق عبر الحدود، ومارست ضغوطًا على المعارضة العراقية. ولكن التقارب ليس سلسًا، بل تقف في سبيله الكثير من العراقيل، وهو ما اتضح من الضربة الإيرانية الأخيرة القوية ضد قواعد مجاهدي خلق في العراق، والتي عدت أعنف هجوم عليها، ذلك بالإضافة إلى الخلاف حول الملفات الموروثة، مثل: تباين الرؤية الإيرانية لشكل التطبيع مع العراق وأسسه، ملف الحدود المشتركة وملف الأسرى، وملف وجود تنظيمات معارضة لكل نظام لدى الطرف الآخر. الأمر الذي يؤكد على دافع المصلحة الذاتية كمبرر للموقف الإيراني الرافض لضرب العراق. فعلى الرغم من عدم ارتياحها لوجود صدام حسين على رأس السلطة العراقية إلا أن أي تغيير مستقبلي للنظام العراقي أو تفكيكه لن يعنى تحقيق الحلم الإيراني بتكوين دولة شيعية في الجنوب؛ بسبب الموقف الأمريكي الساعي لحصار النموذج الإيراني وليس توسيعه. كما أن العراق ربما تكون الأولى وإيران هي الثانية، إذا ما تتبعنا رؤية بوش لمن هي دول محور الشر في العالم. ويدعم ذلك المساعي الإسرائيلية الحثيثة لدفع الولايات المتحدة لتوجيه ضربة لإيران أو السماح لها بالقيام بهذه المهمة أسوة بالضربة الإسرائيلية نحو العراق في أواخر الثمانينيات. ولكن ليس للرفض الإيراني لضرب العراق وزن كبير يجعله مؤثرًا على التوجهات الأمريكية؛ حيث لا يمكن مقارنة هذا الوضع بالحالة الأفغانية التي كان للتعاون الإيراني دور هام لا يمكن إغفاله. فبالرغم من أن معاداة إيران لصدام حسين لا تختلف كثيراً عن معاداتها لطالبان، إلا أن الموافقة الإيرانية هنا غير واردة خاصة بالنظر إلى التفاعلات الإيرانية الأمريكية التي تلت التعاون الإيراني في أفغانستان، والتي أكدت على الهوة الكبيرة بين طهران وواشنطن. بالإضافة إلى أنه لم يصبح هناك أدنى أمل في تطوير العلاقات الأمريكية الإيرانية في ظل إدارة بوش والتي تسعى لفرض هيمنة فجة على العالم[147].

بالنظر إلى سلبية مردود المساعدة الإيرانية –حتى ولو النسبية– للعمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان؛ حيث كانت مكافأة إيران هي إدماج بوش لها فيما أسماه بمحور الشر، فمن الصعب تكرار الموقف الإيراني تجاه التدخل الأمريكي في أفغانستان على الوضع العراقي. وهو الأمر الذي مثل إحباطًا كبيرًا للإيرانيين، خاصة الذين شاركوا منهم في إسقاط طالبان والقاعدة. وتشير بعض

الكتابات إلى ثلاثة توجهات محتملة للموقف الإيراني تجاه ضرب الولايات المتحدة للعراق، وهى: عدم التعاون مع الولايات المتحدة؛ لأن نجاح الأخيرة في إسقاط صدام حسين وتكوين نظام بديل يزيد من الفرصة الأمريكية للضغط على إيران، في حين يدعو اتجاه ثانٍ إلى أن إسقاط نظام صدام وتأسيس نظام بديل له أمر لابد من حدوثه؛ ولذا لابد من التعامل والتعاون مع الولايات المتحدة، وأن التقارب يجب أن يبدأ خلال العمليات العسكرية، وفى الفترة التي سيتم فيها تشكيل الحكومة الجديدة، أما الاتجاه الثالث والأخير فيدعو لحياد إيران في هذه المسألة أسوة بالمسلك الإيراني الناجح في حرب الخليج الثانية[148].

حتى اللحظة الراهنة يقوم الموقف الإيراني تجاه المسألة العراقية على رفض إيران للتدخل الأمريكي في العراق –كما كرر خاتمي أكثر من مرة– حيث إن في ذلك تقنين سابقةٍ دوليةٍ خطيرة، وأن إيران تعارض أي تحرك من طرف واحد لحل المشاكل الدولية. وشككت إيران في الدوافع الأمريكية المعلنة حول امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل والأسلحة الكيماوية؛ حيث إن العراق سبق واستخدمها ضد إيران ولم تتحرك الولايات المتحدة. كما عارض فكرة وجود حاكم عسكري أمريكي في مرحلة ما بعد صدام، وأكد على ضرورة أن يقوم أي تغيير على شعب العراق المستضعف[149].

يبدو أن اهتمامات الأجندة الإيرانية امتدت إلى أمريكا اللاتينية عندما احتاج تدعيم سعر النفط إلى ذلك. ففي مجال السياسات النفطية المستقلة، حاولت إيران التعاون مع فنزويلا؛ ولذا أرجع بعض المراقبين الموقف الأمريكي المتخاذل من حكومة فنزويلا المنتخبة إلى هذه المحاولاًت المشتركة لتحسين السوق البترولية، وهى الأهداف التي تتعارض في النهاية مع المصالح الأمريكية الاقتصادية الحيوية.

وكان شافيز قد زار طهران في 21 أكتوبر 2001 وعقد مفاوضات مع خاتمي لتحسين سعر البترول، والعمل على دعوة الدول غير الأعضاء في الأوبك المنتجة للنفط؛ للتعاون في دعم استقرار سوق النفط في ظل كساد الاقتصاد الدولي الحالي[150]. وردًا على محاولة الانقلاب في فنزويلا، أكد خاتمي أن هناك ضغوطًا سياسية واقتصادية غير عادلة على الدول المستقلة، مثل: إيران وفنزويلا، وأعلن أن إيران ستعمل على توسيع التعاون مع فنزويلا ثنائيًا ودوليًا ومناصرة الحكومة المنتخبة ديموقراطيًا. وصرح أن الانقلاب الفاشل الأخير كان موجهًا للحرية والديموقراطية وكذلك لمنظمة الأوبك[151].

يكتسب **البعد القيمي الثقافي** أهمية كبرى عند الحديث عن إشكاليات إيران الخارجية خاصة في ظل البيئة النفسية الدولية التي أعقبت أحداث سبتمبر وجعلت الشكوك تتزايد تجاه كل ما هو إسلامي. وتطرح الجمهورية الإسلامية الإيرانية رؤى متميزة لكثير من القضايا الأيدولوجية المعاصرة، منها: طبيعة النظام الدولي الحالي، مفهوم الاقتراب من العلاقات الدولية وطرح إيران المتميز لفكرة حوار الحضارات، تعريف الإرهاب وسبل مقاومته وتقديم نموذج إسلامي للديموقراطية.

بالرغم من خفوت الحدة الثورية للدولة الإيرانية، إلا أنه مازال هناك تناقض على المستوى القيمي بين سياسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وما تمثله من سياسة للثورة الإسلامية مع أسس النظام الدولي، حيث تتعارض قيمها مع مصالح القوى التي تدعو للحفاظ على الوضع القائم. وتتضمن هذه القيم مفاهيم، مثل: الاستقلال والحرية والعدالة وحق تقرير المصير والعمل على صحوة المسلمين[152].

استمرت **الرؤية الإيرانية للنظام الدولي ما بعد 11 سبتمبر** على رفضها للهيمنة الأمريكية الكاملة، ولعل ما قاله خاتمي يوجز الموقف الإيراني في هذا المجال: "**خلق نظام أحادى القطبية مجرد وهم**"[153].

وكثيراً ما تم تشبيه الولايات المتحدة بألمانيا النازية وبوش بهتلر في كثير من الكتابات الإيرانية خاصة القريبة

منها من دوائر صنع القرار المحافظة[154]. كما طابقت بعض التحليلات الإيرانية الأوضاع الدولية المعاصرة بتلك السائدة في الثلاثينيات من القرن الماضي، وترى أن أصحاب السلطة الأمريكيين لا يختلفون كثيراً "**في سياساتهم الكاذبة**" عن النازيين في هذه الفترة، وأن هؤلاء المسئولين والكثيرين من الشعب الأمريكي ليسوا سوى لعبة في يد السياسيين تجار الأسلحة والعسكريين ضيقي الأفق الذين أنتجوا ما يسمى بإستراتيجية السبق أو المبادأة المصحوبة دوماً بعمليات وقائية. يظن بوش وفريقه أن استراتيجية الردع تخص فقط الأنظمة التي تتمتع بقدرات محدودة وضعيفة، وتجعل الإدارة الأمريكية في حالة رد فعل فقط في حين أن الاستراتيجية الأولى تجعلها في حالة فاعلة واستعداد دائم. ولا تؤمن هذه الكتابات الإيرانية بأنها خطوة دفاعية ولدت عقب أحداث سبتمبر، إنما هي في الواقع خلاصة أربع سنوات سابقة من عمل الخبراء العسكريين والمخابرات الأمريكية بقيادة البنتاجون ورامسفيلد[155].

وأطلق خاتمي مسمى "**التحالف من أجل الحرب**" على ما تتبعه السياسة الأمريكية عقب 11 سبتمبر، ويرى أنها استراتيجية تقوم على القوة العسكرية والدعوة إلى الهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية، والتي بدأت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ونهاية نظام ثنائي القطبية، وهى أيضاً سياسة لجعل العالم أحادى القطبية أمرًا واقعًا[156]. وطوال فترة ما بعد 11 سبتمبر جدد خاتمي مطالبته بإنشاء "**تحالف من أجل السلام**" الذي يستطيع تحقيق الحرية والأمن والاستقرار، وليس التحالف من أجل الحرب، وشدد على التعدد والتنوع في عالم اليوم، وأنه لا يمكن توقع أن تنخرط جميع الدول بشكل واحد وأحادي في معسكرين للخير والشر. ويقوم التحالف من أجل السلام على أسس إنسانية من قبل جميع الأمم مع العمل على تدعيم أسباب السلام وطمس العنف والقوة، وأكد مجددًا على الحوار بين الحضارات الذي يطور التعايش بين الأمم. ودعا خاتمي لتكوين اتحاد إسلامي؛ لأن الدول الإسلامية إذا تخطت الاختلافات ستكون اتحادًا قويًا ينشر الهدوء والسلام في العالم، كما لابد من تقوية دور التنظيمات الدولية[157].

وظهرت دعوة خاتمي **لحوار الحضارات** كإحدى الآليات الفعالة التي استخدمتها السياسة الخارجية الإيرانية قبل 11 سبتمبر بنجاح لإحداث تفاعل إيجابي مع عالم ما بعد الحرب الباردة. ولكن جاءت أحداث سبتمبر، والحرب الأمريكية ضد الإرهاب، والحرب في أفغانستان، ثم الحديث عن ضرب العراق الآن لتسهم في انتكاسة هذه الدعوة، ليس من منطلق تخلى إيران عنها، بل من المنطلق عدم ملائمة البيئة الدولية الحالية لها. فقد فشلت محاولات تحسين العلاقات الإيرانية الأمريكية التي كانت قد ظهرت في نهاية عهد كلينتون. وتفجرت بقوة دعوة صراع الحضارات لتحاصر دعوة خاتمي المقابلة الخاصة بالحوار بينها[158]. في رسالته الموجهة إلى سكرتير الأمم المتحدة عقب الأحداث مباشرة، أعرب خاتمي عن أسفه "**أن يقع الهجوم الإرهابي الأعنف والأكثر همجية في عام حوار الحضارات والذي بذلك يفتح الطريق أمام صراع الحضارات والثقافات ويعوق عملية الحوار على المستوى المحلى والدولي**"[159].

وفى المقابل زاد اهتمام الخطاب الإيراني بحوار الحضارات عقب أحداث نيويورك وواشنطن في محاولة لإبراز وجاهة وجدوى تبنى هذا المفهوم في هذا العالم المضطرب، وأشار وزير الثقافة الإيراني إلى أن فكرة حوار الحضارات ليست نظرية، بل بإمكانها أن تكون أساساً لسلوك سياسي، وفى نفس الوقت هناك إدراك للمصاعب التي يضعها المناخ الدولي الحالي أمام مشروع حوار الحضارات؛ حيث تضيع فرص الحوار بين أطراف تتجاهل ثقافة وحضارة الطرف الآخر.[160] ولقد صرح عطاء الله مهاجراني: بأن تداعيات الأحداث الأمريكية من الممكن أن تكون دليلاً على أننا نواجه حرباً بين الثقافات والحضارات وأننا لسنا بصدد إجراء حوار فيما بينها. وإذا أردنا عدم تكرار هذه الحوادث فنحن بحاجة إلى حوار الحضارات للخروج من الأزمة الحالية؛ فمرتكبي هذه الحوادث إما أنهم

لا يؤمنون بالحوار ومنطقه أو أنهم يشعرون أن الحوارات التي تتم مزيفة وبلا نتيجة، وفي النهاية لن تفرز هذه الحوارات سلاماً حقيقياً وعادلاً. وتكمن المشكلة الأساسية التي على الحكومة الأمريكية مواجهتها-وفق الرؤية الإيرانية- هي أنها تملي سياساتها الخاصة على العالم وتقرر لدوله ماذا يصنعون، ولعل هذه الأحداث تدفع المثقفين الأمريكيون والشعب الأمريكي بصورة عامة إلى التأمل وإعادة النظر، خاصة وأن أحداث نيويورك وواشنطن ستضع مفاهيم الأمن والأمن القومي في مواجهة تحد جديد من الناحية النظرية.[161]

وفي هذا الإطار تحدث خاتمي عن أهمية متغير الدين وفهمه الصحيح، وأنه لابد من الابتعاد بلغة العقيدة عن الذين أعدوا الأسلحة من الأديان وأن المجتمعات الدينية لابد أن تلعب دوراً محورياً في الحوار بين الحضارات. ويجب إدخال الدين ضمن الجهود السياسية لحل أزمة الشرق الأوسط والتهديد الإرهابي الحالي، بل إن المناقشات حول حقوق الإنسان يجب أن تأخذ في اعتبارها خلفية العقيدة الدينية.[162] وأكد خاتمي أيضاً أن الإسلام والمسيحية ما زالوا ينظرون لبعضهم بتوجس متبق من الحروب الصليبية وأن حوار الحضارات يعمل على إزالة سوء التفاهم والأحكام المسبقة.[163] وأكد على الحاجة الملحة لإدراك القيم المشتركة التي يمكن أن تربط الشعوب المختلفة في العقيدة أكثر من تلك التي تفرقهم.[164]

استمر إذاً الخطاب الإيراني في تكريسه لأهمية مشروع الحضارات وإن تم إدخال متغير الدين بقوة أكبر في محاولة للاستجابة للتحديات التي فرضتها التطورات الدولية الأخيرة حتى استخدم في أكثر من موضع مصطلح الحوار بين الأديان:**"إذ نعيد التأكيد أن الحوار بين الأديان القائم على تبادل الاحترام والفهم أمر أساسي لتعزيز السلام والأمن الدوليين بما في ذلك أبعادهما البيئية والاجتماعية"**،[165] وجاء إعلان طهران المؤرخ 10 أكتوبر 2001 قد خلا من لفظ حوار الحضارات ليسود الحديث عن الأديان واشتراكها في قيم أساسية.

ترفض طهران التعريف الأمريكي **للإرهاب** وترى ضرورة تمييزه عن الحق الشرعي للدفاع عن النفس ومقاومة الاحتلال كما صرح كمال خرازي ولذا تعتبر إيران حزب الله والجماعات الفلسطينية المسلحة حلفاءاً وليسوا إرهابيين كما يصورهم الخطاب الأمريكي.[166]

"إننا لسنا معكم أو مع الإرهابيين"[167] بهذه العبارة الموجزة والموجهة للولايات المتحدة لخص خامنئي الموقف الإيراني عقب 11 سبتمبر. ولقد وصف خامنئي الموقف الأمريكي بأنه "**متغطرس**" معتبراً أن التعريف الأمريكي للإرهاب خاطيء وغير مقبول، بل واعتبر الولايات المتحدة **"غير مؤهلة وغير صادقة لتزعم الحركة العالمية ضد الإرهاب"**، كما رفض خامنئي المنطق الأمريكي القائل إن الذين لا يساندون أمريكا هم مع الإرهاب منبهاً إلى وجود حكومات إلى جانب أمريكا أخطر من جميع الإرهابيين. وتوافق موقف خاتمي مع المرشد في رفضه التقسيم الأمريكي للعالم إلى قسمين مع أمريكا أو مع الإرهاب كما انتقد التسرع الأمريكي في إدانة المسلمين والعرب؛[168] حيث رأى أنها تدل على **"عقلية تنتمي للقرن الماضي"**؛[169]

رأى خاتمي أن أحداث سبتمبر تمثل دعوة للعالم للتعامل مع **جذور الإرهاب**، وأشار أنها بعيدة عن التطورات داخل فلسطين.[170] وأعلن كمال خرازي أن الممارسات العنصرية وغياب ظاهرة العدل من الأسباب الرئيسية التي تساهم في تنامي ظاهرة الإرهاب مؤكداً أن الدين الإسلامي الحنيف يرفض الممارسات الإرهابية تحت أي ذريعة وفي ظل أي ظروف، وأن موضوع حوار الحضارات يعد من أفضل الظواهر الجديدة في العلاقات الدولية للوقوف بوجه الإرهاب، ورفض استغلال الأحداث الأخيرة لتوجيه ضربة للحضارة الإسلامية ولمحاربة الشعوب التي تسعى لتحرير أراضيها ونيل استقلالها تحت عنوان مكافحة الإرهاب، وأشار إلى أن العالم أدرك اليوم أن

أوضاع فلسطين ساهمت في خلق الكثير من بؤر التوتر والاضطرابات في العالم.[171] وكثيراً ما أشير في الخطاب الإيراني في الشهور الماضية إلى الممارسات الإرهابية الإسرائيلية في تلميح إلى عدم مصداقية التعريف الأمريكي للإرهاب.

وكان لإيران رؤية خاصة **لكيفية محاربة الإرهاب** وسبله وآلياته وفاعليه الدوليين.

عقب أحداث سبتمبر، استمر التأكيد الإيراني على أهمية حوار الحضارات وأنه السبيل لحل الأزمة الراهنة، فالحاجة أصبحت ملحة للحوار لحل أزمة الإرهاب. وسعى الرئيس خاتمي إلى تكوين جبهة إسلامية مسيحية تعارض توسيع الصراع المسلح عقب 11 سبتمبر ومن أجل تأسيس السلام الحقيقي والعدل في العالم؛ فكان البابا في روما من أوائل الاتصالات الإيرانية التي أجريت عقب أحداث نيويورك وواشنطن.[172]

لقد شكك خامنئي في النوايا الأمريكية في محاربة الإرهاب وأن لديها أهدافاً أخرى. ولذلك فهي غير مؤهلة لقيادة حملة دولية ضد الإرهاب فيدها ملطخة بجرائم النظام الصهيوني، فمحاربة الإرهاب عملية هامة فهي بمثابة جهاد ولكن يلزمها قائد أخلاقي. وأن الأمم المتحدة جيدة وقد تصلح لهذه المهمة بشرط التخلص من التأثير الأمريكي وتأثير القوى الكبرى.[173]

وأبرز خامنئي أهمية أن تقوم منظمة المؤتمر الإسلامي بدور مستقل في هذا المجال وإلى ملائمة قيادة الأمم المتحدة لهذه الحركة؛[174] حيث يجب أن تأتى المبادرة في الصراع ضد الإرهاب من الأمم المتحدة وبدون تأثير من الولايات المتحدة والقوى الغربية.[175] لقد دعت إيران إلى تكوين حملة دولية ضد الإرهاب تحت قيادة الأمم المتحدة،[176] تكون بمثابة تحالف لتقوية السلام ويهدف إلى الرحمة ليواجه تحالف الحرب الذي تأسس على القوة والعنف للقضاء على الإرهاب.[177] وبذلك تكون إيران قد قدمت رؤية بديلة تقف في مواجهة الجهود الأمريكية الحالية لتوحيد العالم لصالح الحرب ضد أفغانستان ثم دول أخرى. كما نادت بالاعتماد على سياسيين ذي أفق أوسع للتفكير لصالح تعاون دولي يحركه الحوار، وليس الحرب، وأنه قد حان وقت التخلي عن السياسيين الغضبى.[178]

ترى كثير من الكتابات الغربية خاصة الأمريكية أن الليبرالية والمادية الأمريكية إنما تهدد أسس الجمهورية الإسلامية ولذا فإن كلاً من المحافظين والإصلاحيين يلتقون حول عدة مسائل دولية منها الموقف من الولايات المتحدة.[179] ولكن يمكن ملاحظة اختلاف معنى التهديد الثقافي، فالغرب يراه خوفاً من القيم الليبرالية والديموقراطية وإيران تربطه بمعان أشمل تخص الحياة الاجتماعية والأسرية وليس السياسية فقط ويرون أنهم يقدمون ديموقراطية إسلامية. فلقد أشار الإيرانيون في أكثر من موضع أنهم يؤمنون بالإسلام القائم على **الديموقراطية والاستقلالية** التي تجعل المسلمين يحددون مصائرهم بنفسهم[180]. ولذلك تحتل صورة النموذج الداخلي الذي تقدمه الخبرة الإيرانية أهمية كبرى في مجال التمايز الثقافي الذي تحاول إيران إثباته في عالم اليوم.

2- نموذج إيراني للديموقراطية الإسلامية:

وبالرغم من القيود الواردة على إصلاحات خاتمي إلا أنه نجح في تحسين صورة إيران الخارجية وتقليل عزلتها. وبدت محاولات الجمهورية الإسلامية الإيرانية لطرح نموذجها للديموقراطية أوضح وأكثر فعالية.

داخل السياق الإسلامي، تعد إيران حالياً من أهم الدول التي تطرح نموذجاً للديموقراطية تحاول فيه أن تثبت أن الإسلام والرقابة الشعبية متكاملتان ومتماشيتان. تدرك قيادة الجمهورية الإسلامية الدور الذي تلعبه إيران كنموذج مختلف يقدم طرحاً ايدولوجياً وحضارياً مختلفاً في النظام الدولي المعاصر وما لذلك من تأثير على تزايد الضغوط الدولية خاصة الأمريكية منها وبشكل أخص بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001. فلقد أكد خاتمي أن أهم ما يكره "**الأعداء**" في إيران هو ما تمثله من نموذج قائم على

الاستقلالية والديموقراطية الدينية التي يمكن أن تمثل مصدراً للتقليد لدول إسلامية أخرى.[181]

إذا ما تم النظر في أهداف الثورة الإيرانية" **الاستقلالية، الجمهورية الإسلامية، الحرية**" فإننا سنلاحظ أن الأولى قد تحققت من خلال سياسة خارجية إيرانية تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية، أما الجمهورية الإسلامية فقد تم مأسستها عقب الثورة وتدعم النظام السياسي بحيث تخطت مخاطر الانهيار، ولكنها جمهورية إسلامية في حاجة إلى تدعيم الحرية. [182] أصبحت قضية الحرية السياسية إذاً منذ تولى خاتمي السلطة تحتل قمة أجندة الاهتمامات القومية الإيرانية.

في البداية لابد من الإشارة إلى أن الرؤية الغربية وخاصة الأمريكية لمفهوم **الإصلاح** تختلف بشكل جوهري عن تلك التي يؤمن بها الإصلاحيون الإيرانيون؛ فقضية الإصلاح داخل إيران تدور في إطار من الاعتراف بشرعية واستمرارية الشكل الإسلامي للنظام السياسي وينحصر نطاق التغيير المستهدف في درجة أكبر من الحرية السياسية سواء داخل المؤسسة السياسية ذاتها بالمطالبة بدور أكبر لرئيس الجمهورية أو خارجها من خلال تدعيم حرية الصحافة وزيادة مصداقية العملية الانتخابية بالذات على مستوى الترشيح. إذاً هو جدل في أساسه حول آليات عمل النظام الإسلامي وليس إحلاله بنظام آخر علماني كما تصور بعض التحليلات الغربية.

على صعيد المرجعية العقائدية فإن التيار الإصلاحي في عام 2002 استقى مرجعيته مرة أخرى من فكر على شريعتي مثل منظمة مجاهدي خلق إبان الثورة الإيرانية، كما ضم فئات تقرأ بشكل نقدي فكر الخوميني حتى إن أحد رموز هذا التيار صادق الحسيني ذكر بأن القداسة سقطت عن كافة الرموز في إيران اليوم، وانعكست ليبرالية اليسار الإسلامي الحالي في إعادة تقييم والنظر إلى جلال الأحمد الذي تحول من الماركسية إلى الدفاع عن الأصالة الحضارية والثقافية الإسلامية دون الانحياز للمؤسسة الدينية الرسمية باعتباره مرجعية فكرية لهم.[183] وفى المقابل أيضاً حرص اليسار الإسلامي على عدم الانقياد في الحملة الإيرانية الداخلية السائدة للهجوم على الولايات المتحدة، واقتصر هجومهم على القضايا التي لا تحتمل مهادنة أو انصياعاً لواشنطن مثل الموقف من فلسطين والسلام في الشرق الأوسط والتحامل الأمريكي على إيران بحجة انتهاكها لحقوق الإنسان ودعمها للإرهاب وحيازتها لأسلحة الدمار الشامل.[184]

وعلى الصعيد المؤسسي استمر الإصلاحيون في السيطرة على منصب الرئاسة والأغلبية البرلمانية وغالبية مقاعد المجالس المحلية، وفى المقابل مازال التيار المحافظ يسيطر على مؤسسات سياسة أخرى أكثر حيوية مثل منصب مرشد الثورة، مجلس صيانة الدستور، السلطة القضائية، الأجهزة الأمنية والحرس الثوري والباسيز والمؤسسات الاقتصادية العملاقة مثل "**بنياد مستضعفين**" "**وبنياد شهيد**". وقامت كثير من التحليلات بتصنيف تيار مستقل خاص بالرئيس رافسنجاني الذي ما زال يحوز على رئاسة مجلس تشخيص المصلحة، الأمر الذي يغرى اليسار الإسلامي باستمرار بناء علاقات ودية معه بغض النظر عن الاتهامات المستمرة لتياره بالانتهازية السياسية وبغياب القاعدة الشعبية مما أدى إلى وجود علاقات أقل حميمية بين تيار رافسنجاني واليسار الإسلامي عامة بالمقارنة بما كان سائداً إبان انتخابات خاتمي الرئاسية الأولى.[185]

وكانت بعض الأصوات الأمريكية قد بدأت تفقد الأمل في قدرة خاتمي على تغيير النظام –وفق النظرة الغربية– وأصبح التركيز الآن على الصحفيين وعدد من الفقهاء غير الراضين عن النظام. كذلك أكد توماس داشل زعيم الديموقراطيين في الكونجرس الأمريكي "**أنه يمكن لبعض الإصلاحيين الدعوة لتطبيق العلمانية والتي معها تتلاشى كل ادعاءات ورغبات الحكومة الإسلامية.**" حتى إن بعض الادعاءات الأمريكية ربطت بين تصريح بوش وإدراجه إيران في محور الشر كنوع من مناصرة لآية الله متطهري

الذي أعلن استقالته المسببة والتي انتقد فيها كثيرًا من الممارسات السياسية للجمهورية الإسلامية. وذلك لأن بوش يبدى تأييده ودعمه لأشخاص مثل آية الله طاهري؛ فهو رجل دين غير راض عن النظام.[186]

كان تيار الوسط الذي نادى به خاتمي يرتكز على الدعوى لإقامة الديموقراطية الإسلامية والتوقف عن محاربة الديموقراطية باسم الدين والعكس صحيح أيضاً. واعتبر كثير من المراقبين أن مثل هذا التيار يعد الأمل في إنقاذ الجمهورية الإسلامية الإيرانية من قطبية المتطرفين سواء من الإصلاحيين أو من المحافظين. وكان الهدف خلق نموذج يحتذي به في العالم الإسلامي. وجاءت أحداث 11 سبتمبر بمثابة انتكاسة للدعوة الخاتمية على المستوى الداخلي أيضاً بسبب حدة المواجهة بين المتشددين داخل كلا الجناحين المحافظ والإصلاحي: الأوائل يدعون للمصالحة مع الولايات المتحدة والآخرين يعتبرون هذه الدعوى جريمة يجب أن يعاقب عليها القانون ووصل التطرف إلى درجة التلويح بفرض حالة الطوارىء لمواجهة التهديدات الأمريكية، وعلى الجانب الآخر اعتبر الإصلاحيون أن إعلان حالة الطوارىء بمثابة انقلاب عسكري ضدهم. ووسط هذا المناخ المتصاعد توتره تراجع احتمال بروز تيار الوسط الذي كان يعول عليه كثيراً خاتمي، وتراجع معه مشروع النهوض بالجمهورية الإسلامية.[187]

تمادى بعض المحللين في تقييم الوضع الراهن داخل إيران باعتبار أن التطورات الداخلية تعيد طرح تساؤل رئيسي من جديد: "**إلى متى سوف تستمر الجمهورية الإسلامية**"؟، ومن أهم الأحداث الداخلية التي تركت انطباعات سلبية أو دلالة على خطورة المرحلة الحالية في حياة النظام السياسي الإيراني هما: اضطرار الرئيس خاتمي إلى الدخول في مرحلة جديدة من الصراع ضد التيار المحافظ من خلال إعادة فتح معركة صلاحيات رئيس الجمهورية وثانيها- تفجر قضية استقالة آية الله متطهري الكائن تحت الإقامة الجبرية. وكان للمعركة التي فجرتها استقالة آية الله طاهري أبعاد أخرى هامة؛ حيث عبرت عن صراعات آيات الله داخل التيار المحافظ خاصة بين رجال الدين الذين هم الركن الأساسي لنظام الجمهورية الإسلامية. وقد عكست رسالة استقالة طاهرى التي وجهها إلى الأمة الإسلامية بكل ما تعنيه من تجاوز للقيادة ووضع الخلاف على قاعدة الحاكمية الشعبية مدى عمق الأزمات التي تواجه الجمهورية الإسلامية وأبعاد الأزمة البنوية للنظام. وكان آية الله طاهري قد أشار إلى أنه "**إذا كانت مصلحة الدولة تكمن في العدل والحرية فإننا نشاهد وأدهما على مدى السنوات الماضية**". ورأى د.محمد السعيد إدريس أن هذه الشهادة بالرغم ما تعكسه من درجة كبيرة من الحرية إلا أنها تحتوى طعناً خطيراً في شرعية الجمهورية الإسلامية.[188]

في الوقت الذي لم يزدد الانشقاق بين المحافظين والمعتدليين في النظام الإيراني الحاكم، ازداد بوضوح التباين داخل الحركة الإصلاحية خلال العام المنصرم، فتفاوتت نظرة إصلاحي النظام عن رؤية إصلاحيي المجتمع المدني خاصة فيما يتعلق بسرعة تطبيق الإصلاحات المطلوبة والأساليب الأنسب لتحقيقها.

تسعى الحركة الإصلاحية "**الرسمية**" إلى قيام دولة إسلامية ديموقراطية: جمهورية إسلامية جديدة يقبلها الشباب والمرأة وكثير من المواطنين الذين يبغون التقليل من الرقابة على الأبعاد الخاصة لحياتهم، فلقد تغلغت الحركة الإصلاحية إلى روح المجتمع الإيراني، وبرز معنى التمكين واتخذ الإصلاح طريقه بالرغم من القيود التي يفرضها أنصار النظام القديم[189]؛ فبالرغم مما تعانيه الحركة الإصلاحية من عثرات إلا أنه من المستحيل العودة لمرحلة ما قبل 1997، فإيران تعيش إحدى أكثر فتراتها ديناميكية في تاريخها المعاصر والتغيير يحدث في كافة مناحي الحياة[190]. ولكن فقدت الحركة الإصلاحية على المستوى غير الرسمي – مستوى المجتمع المدني- صبرها وأصبحت تبغي نفس الأهداف ولكن بسرعة أكبر وباستخدام أساليب شعبية ضاغطة. فجاء خطاب الإصلاحيين داخل النظام الحاكم

أكثر مهادنة للمحافظين ورغبة في تلافي مواجهات حاسمة معهم.

سيطر الجدل حول صلاحيات الرئيس الإيراني الدستورية على المسرح السياسي الإيراني كانت ساحته الرئيسية مجلس الشورى الإيرانية، ودار فيه حوار بين رؤوس السلطة التنفيذية والقضائية. سعى خاتمي في أغسطس إلى تمرير مشروع قانون في المجلس يقوى من سلطاته في الدولة كما يهدف الدستور. وأعلن أن بعض القوى الداخلية تسعى لتقليص قوته على عكس الاحتياطات الدستورية. ويرى أنه كرئيس للجمهورية الإسلامية عليه واجبان: أن يمسك بلجام الحكومة ويضمن تطبيق الدستور. ولذا فهو يحزن أن يرى انحسارًا مستمرًا لحق الرئيس في ضمان تنفيذ الدستور. ويحزن أن يرى تجاهل ملحوظاته في عدة مناسبات عن الانتهاكات الدستورية. وأشار إلى أنه لا يتمتع بالحقوق التي وافق عليها المجلس في ظل رئاسة خاتمي، والتي تعطيه حق التدخل في المسائل الخلافية عندما تتطلب حدًا أدنى من المراجعة من قبل إدارة الأمن القومي[191].

في 24 سبتمبر قدم خاتمي مشروعه المطول لدعم سلطاته التنفيذية إلى المجلس من خلال نائبه للشئون البرلمانية والقانونية. يعيد مشروع القانون تعريف امتيازات الرئيس بالتركيز على حقه في تحذير أى من المسئولين في السلطات الدستورية الثلاث، وفرض عقاب عليه في حالة عدم مبالاته بذلك. وتراوحت ردود الفعل: فالبعض رآه قانونًا غير دستوري لتدخله في سلطات أخرى في الدولة في حين رحب به فريق آخر لما سيتيحه للرئيس خاتمي من صلاحيات تمكنه من تنفيذ وعوده بإنشاء حكم القانون والمجتمع المدني[192]. ففي أكتوبر 2001 أكد كاروبي رئيس المجلس على السلطات الدستورية للرئيس حيث إن **"للرئيس مكانة خاصة في الدستور"**، وأن الدستور الإيراني فرض عليه مهمة حمايته. واندلع النقاش حول هذه القضية الجدلية عندما عارض خاتمي القبض على ومحاكمة بعض النواب البرلمانيين نتيجة لآرائهم وتجاهل حصانتهم التي منحها لهم الدستور، بل والحكم على النواب الثلاثة بالسجن بمدد مختلفة، وما زالت القضايا في الاستئناف. وفى رسالة شهرودي لخاتمي رداً عليه أشار إلى أن القضاة مستقلون في تفسيرهم للدستور، وأنه لا يملك سلطة فرض تفسير معين عليهم. وذلك بخلاف ما سبق وصرح به كاروبي من أن الرئيس باعتباره ثاني أكبر سلطة في الدولة بعد المرشد فإن له الحق في الإشراف على التنفيذ الصحيح للقوانين.[193] وفى نهاية عام 2002 تم تمرير مشروع الانتخاب و لم يحسم بعد الجدل حول المشروع الآخر الذي تقدم به خاتمي حول صلاحياته الدستورية.

عاصرت إيران في عام 2002 جدلاً أوسع، امتد ليشمل قطاعات أوسع من المجتمع المدني خاصة الشباب، فيه تمت مناقشة ضرورة تدعيم **الحريات السياسية** وتدعيم حماية حرية الرأي. خبرت الحركة الإصلاحية خلال حياتها القصيرة فترات انحسار، وأخرى ازدهار طبقاً لموقف المعسكر المحافظ من قضية الحريات، ممثلة خاصة في حرية الصحافة. ولكن غالباً ما تجيء النهضة الإصلاحية على يد الطلبة الذين أصبحوا بحق جنود الصف الأول في المواجهة.

وينظر المنظرون الأيدولوجيون المحافظون للولايات المتحدة كتهديد حالي فهي وإسرائيل آخر الشياطين الذين ما زال معترفاً بهم. ويعد التهديد الثقافي الأمريكي الأخطر من وجهة النظر المحافظة؛ حيث يرون أنه إذا فتحت الأبواب، سيتم التأثير جذرياً خاصة أن درجة التعاطف مع الغرب وقيمه أوضح وأكبر من معارضة النظام لدى الشباب. ودلل بعض المعلقين بإعلان لجنة التنسيق لحركة الطلاب في 21 مارس الماضي (بداية العام الإيراني) حينما رفضوا بلهجة قوية شعار الموت لأمريكا وحرق علمها في إطار مسيرة كبيرة للتعاطف مع ضحايا 11 سبتمبر، والتي لاقوا فيها معاملة سيئة من القوات الحكومية. لقد امتزجت أوجه الحداثة مع الشباب الذي يمثل قطاعاً كبيراً ومتنامياً من الشعب الإيراني.[194] إن الشباب أصبح يقود حركة

المعارضة ضد النظام، أو تحول على الأقل إلى أن يكون هو القوى الإصلاحية الرئيسية أو التي يرتكن عليها الإصلاحيين.

وقد أثنى الرئيس خاتمي على **الحركة الطلابية** باعتبارها **"عملية ديموقراطية حقيقية تتمتع باستقلالية، ولا ترتبط بأي من مراكز السلطة في إيران"**، وأنها رمز الديناميكية والبحث عن الحرية كما أنها تسعى إلى الاعتدال في رؤيتها السياسية، ونادى بالمبادرة بحوار يجادل العلاقة بين الدين والحرية.[195]

وبدأت اضطرابات الطلبة منذ، 1999 ولكنها وصلت إلى قمتها في نوفمبر 2001 بعد مباراة كرة قدم، وألقى القبض على أعداد كبيرة. وفى نهاية سبتمبر 2002 أرسل جماعة من الطلاب خطاباً مفتوحا للرئيس خاتمي مطالبينه بجدية وعوده الإصلاحية أوترك السياسة؛ حيث صرح الاتحاد الإسلامي للطلبة في جامعة طهران، وكلية العلوم الطبية أنه إذا اعترض مجلس صيانة الدستور على مشاريع القوانين التي تعرف السلطات والواجبات الرئاسية، والخاصة بقانون الانتخاب فعلى الرئيس ترك السياسة لأنه لم يستطع تجسيد وعوده وشعاراته الإصلاحية، كما طالبه الخطاب بمخاطبة الجماهير وتعريفها بمن يحول دون تطبيق الدستور، وطالب بزيادة المخصصات المالية للتعليم والبحث العلمي.[196]

بل وتحدى الطلبة الجناح المحافظ بإعلانهم أنهم سيقومون بإجراء استفتاء على مستقبل الجمهورية الإسلامية؛ خوفاً مما أثير عن وجود تحالف دقيق بين المحافظين والإصلاحيين الرسميين. وأعلن زعيم الطلبة داخل مكتب الوحدة التضامنية أن قرارهم بإجراء مثل هذا الاستفتاء بين الطلبة إنما جاء رداً على اتهامات المحافظين بأن موقف الطلبة متناغم مع الموقف الأمريكي. كما أنه جاء رداً على قرار المحكمة الثورية الإسلامية بالقبض على ثمانية من زعماء الطلبة بتهمة الإضرار بالأمن. وتم الإفراج عن أربعة منهم، وإن كان عليهم جميعاً المثول أمام المحكمة.

ويشير المحللون السياسيون إلى أن الطلبة قد أبعدوا أنفسهم عن خاتمي والإصلاحيين؛ لأنهم من وجهة نظرهم ضعفاء، وغير فعاليين، أو مؤثرين ولذا فإن دعوتهم ربما لا يرحب بها المعسكر الإصلاحي الحالي أيضاً. وفى هذا السياق دعا خاتمي المحافظين لتوحيد الصفوف مع الإصلاحيين لتمرير مشروعي القانون المطروحين أمام المجلس، والتي تهدف لتحجيم بعض سلطات مجلس الأوصياء في مقابل زيادة بعضها للرئيس.[197]

وجاءت قضية آقاجاري لتكرس من الجدل الدائر بين النظام من جانب والحركة الإصلاحية داخل المجتمع الإيراني حول حرية الرأي. وقد شبه آقاجاري في محاضرة بعنوان البروتستانتية الإسلامية السلطات الزمنية التي يتمتع بها حكام إيران بتلك التي كان يحوذها الآباء الكاثوليكيين في العصور الوسطى[198]. وهو الأمر الذي أثار كثيراً من الجدل السياسي ثم تحول إلى مشاكل قانونية أدخلت أبعاداً جديدة للمناقشات الدائرة بين الإصلاحيين والمحافظين. وقد مرت هذه القضية بمرحليتن رئيسيتين: الأولى جاء فيها الرد الرسمي من قبل التيارين ناقداً لمقولات هذا المفكر ولكن بعد تأزم الموقف بصدور أحكام قضائية مبالغ فيها وردود الفعل الجماهيرية خاصة الطلابية القوية بدأت القيادات الإيرانية في تهدئة الموقف.

في البداية انتقد خاتمي إهانة الفقهاء باسم الإصلاح؛ فلا يتوقع أي شيء من الأعداء إلا إضعاف العلماء والقيادة الدينية للفقهاء الشيعة. وجاء ذلك رداً على نداء الصحفي هاشم آقاجاري لإعادة الهيكلة الدينية بعد أن شبه المقلدين بالقردة. وأثارت هذه التصريحات بعض من نادوا بتدخل القضاء ضد الصحفي المفكر. وصرح خاتمي أن المثقف الحقيقي هو من عمل على تقوية النظام الإسلامي، والمؤسسة الفقهية والمسلم والثوري الحقيقي هو من كان نقده بهدف الإصلاح وليس إضعاف الفقهاء[199].

ثم تطورت ردود الفعل الرسمية لقضية آقاجاري، فأعلن خامنئي أن حماية النظام الإسلامي هي أهم واجب

على المسؤليين في الأفرع الحكومية الثلاث. وأضاف أن السلطة القضائية لابد أن تعمل بحذر حتى لا تعطى حججاً ومبررات للأعداء لتحدى أداء النظام القضائي. واعتبر ذلك تعليق المرشد على حكم محكمة في هامدان بالحكم بالموت على الأستاذ الجامعي، وكانت محكمة محلية قد حكمت عليه بالنفي في صحراء مدن طاباس وزابول وجوناباد، وحرمته من التدريس لمدة عشر سنوات. ووجه حديثاً إلى وزير العدل أشار فيه إلى أهمية استعانة المسئولين بالقوانين ولكن على القيادة أن تعتمد على القوى الشعبية عند الضرورة لتلافى المشاكل[200].

وفيما اعتبر نقلة انفتاحية فيما بين المحافظين، عندما هاجمت صحيفة جمهوري إسلامي المحافظة التابعة للمرشد عدم انصياع السلطة القضائية لتوجيهات خامنئي، وما وصفته "**بعدم طاعتها المتعمدة**". بل رفض القطاع المتشدد داخل المحافظين هذا الحكم من منطلق أنه مثير للطلبة. وأعلن المدعى العام أن من حق آقاجاري أن يستأنف في غضون المدة القانونية، وهى العشرين يوماً. ولكن آقاجاري رفض ذلك لأنه يعتبر نفسه بريئاً والمحكمة التي حاكمته غير مختصة. وتوجه معظم النقد إلى شهرودي رئيس السلطة القضائية لأنه أخرج السلطة من تحت يد خامنئي الذي عينه لصالح رافسنجاني رئيس مجلس تشخيص المصلحة الذي تصفه بعض التحليلات بأنه زعيم الجناح الراديكالي للمحافظين الآن. ومن المؤشرات الأخرى الهامة على الانشقاق داخل المعسكر المحافظ ما قدمه كثير من أئمة الجمع من دعم للحكم بالموت على آقاجاري[201].

في نفس الوقت وصف خاتمي الحكم بأنه "**حكم غير لائق**"، "**وإنني شخصياً لا أوافق على مثل هذه المواجهات**"، وأضاف أنه من الصعب إصدار الحكم على مسألة أيدولوجية، خاصة إذا تم النظر في سجل الشخص المحكوم عليه وفى تصريحاته التي عند تفسيرها بطريقة معينة لا نجد خطأ فيها. وأعلن عن أمله "**أن هذا الحكم الذي يبدو غير قابل للتنفيذ لا ينفذ**" وأن تحل هذه المشكلة في أقرب فرصة. وأثار هذا الحكم مظاهرات آلاف الطلبة السلمية. وطالبهم خاتمي بالهدوء وألا يعطوا المبررات "**لهؤلاء الناكرين لمبادىء الجمهورية الإسلامية**". في حين أكد الزعيم على ضرورة إتباع القنوات القانونية، وأنه إذا جاء يوم لا ترغب أو تستطيع فيه الأفرع الحكومية الثلاث حل مشاكل أكبر، تستدعى القيادة الجماهير إلى الساحة لحل المشاكل[202].

ومن القضايا الأخرى التي تمس الحرية السياسية قضية إبراهيم يزدي؛ حيث يقف زعيم حركة تحرير إيران أمام المحكمة الثورية بتهمة الإضرار بالأمن القومي. وقبلها ذكرت بعض التقارير أن محامي أعضاء هذه الحركة قد تم إيقافه بتهمة نشر أكاذيب عن المحكمة الثورية لطهران[203].

استمرت الحكومة الإيرانية في تبنيها لسياسات الليبرالية الاقتصادية، فلقد نادى خاتمي بحركة جريئة تجاه الخصخصة؛ حيث إن القطاع العام أقل قدرة من القطاع الخاص؛ حيث إنه لابد من تحريك الشروط المسبقة للاستثمار والإنتاج. وأعلن أن حكومته تجاهد من أجل تطوير الخصخصة والتخفيف من مسئوليات الحكومة[204]. وإن حظت السياسات الاقتصادية للجمهورية الإسلامية بأهمية كبرى خلال العام المنصرم، إلا أن القضايا السياسية وخاصة المتعلقة بالحريات احتلت قمة أولويات الأجندة القومية الإيرانية، كما أنها ظلت محور اهتمام وسائل الإعلام المحلية والدولية. بشكل عام كثرت تصريحات المسئولين التي تتحدث بطريقة أو أخرى عن الحاجة إلى مزيد من التنسيق بين أفرع النظام الثلاث، وعن ضرورة محاربة الفساد.

شهدت الساحة الإيرانية الداخلية تغييراً ممتداً مستمراً ولكنه ليس بالجديد. فبغض النظر عن أحداث سبتمبر، كان الجدل داخل الجمهورية الإسلامية دائراً حول عدة قضايا خلافية. ربما أسهمت فقط هذه الأحداث في تكريس النقاش حول الحوار مع الولايات المتحدة وجدواه، ومر بمراحل مختلفة بحسب تطور الموقف الدولي. يمكن القول إن انعكاس أحداث سبتمبر في الداخل الإيراني اقتصر على تكريس القطبية داخل النظام وإحيائها، ولكن ليس

بشكل مغاير ومختلف عما اعتادته العلاقة المتذبذبة بين الطرفين.

– خاتمة:

تداخلت الأبعاد الأيدولوجية والقيمية مع الجوانب السياسية والاستراتيجية، لتشكل نظرة هذه الدراسة إلى النسق الداخلي والخارجي لكل من تركيا وإيران ما بعد 11 سبتمبر. وتشابهت واختلفت الدولتان في استجابتها لأحداث واشنطن ونيويورك انطلاقاً من التداخل والتشابك الكبير لهذه المتغيرات المختلفة.

قبل 11 سبتمبر مثلت تركيا نموذجاً للحليف الإسلامي المثالي بالنسبة للولايات المتحدة، في حين كانت إيران على النقيض من ذلك مثالاً للدولة المناوئة والمعارضة للسياسات الأمريكية. وامتد كل من التحالف والرفض ليشمل ليس فقط المستوى السياسي والاستراتيجي بل أيضاً الأيدولوجي والثقافي والحضاري. ولم يتغير الوضع كثيراً بالنسبة للدولتين بعد 11 سبتمبر. فبالرغم من بعض التغيرات العارضة التي فرضها تطور الأحداث الخاصة بكل فترة إلا أن الاتجاه العام للنموذجين لم ينحرف عن مساره الأساسي.

فما زالت تركيا تعد نموذجاً للإسلام المعتدل حتى إن الدول الإسلامية التي تريد تحسين صورتها ومكانتها لدى الإدارة الأمريكية تحاول التشبه بالنموذج العلماني الرائد المقدم من قبل جمهورية أتاتورك، مثال حي لذلك ما جاء على لسان الرئيس الباكستاني بأنه يقتدي بعلمانية تركيا لتقديم إسلام معتدل. إنه نموذج تبغي الولايات المتحدة تعميمه. وفي إطاره يمكن قبول وصول حزب إسلامي للحكم وفقاً لقواعد اللعبة السياسية التي تسمح للانتخابات أن تغير الحكومات طالما أن الطابع العلماني محمي ومؤمن. إنه تداول للسلطة تحكمه هوية علمانية ثابتة ومستقرة. ومن الصعب التكهن إذا ما كان لأحداث سبتمبر دور في تسهيل وصول حزب ذي توجه إسلامي إلى السلطة، فبالنظر إلى: الحالة المتردية للأحزاب الأخرى، تردى الأداء الحكومي خاصة في مواجهة أزمة اقتصادية طاحنة والقاعدة الاجتماعية العريضة للحزب ذي التوجه الإسلامي، من السهل القول إن هذا التطور كان مآله الحدوث عاجلاً أم آجلاً. ولكن لا يمكن إغفال الدور المساعد للضغط الأمريكي، على المؤسسة العسكرية التركية لتسمح لحزب التنمية والعدالة بدخول الانتخابات حتى لا تزيد التوتر على الساحة التركية. ولعل الجديد جاء في نسبة التصويت التي حصل عليها هذا الحزب وسمحت له بتشكيل الحكومة منفرداً.

وفي داخل إيران أيضاً، لم يحدث تغيير كبير: ما زالت نفس القضايا تدور في نفس فلك الإصلاحيين والمحافظين، إلا أن تطورات السياسة الأمريكية عقب 11 سبتمبر كرست من الجدل حول قضية العلاقة مع الولايات المتحدة. ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين رئيسيتين حتى الآن:مرحلة الحرب في أفغانستان، ومرحلة ما بعد أفغانستان أو مرحلة توجيه الضربة للعراق، إذا جاز القول؛ ففي المرحلة الأولى زادت احتمالات حدوث تغيير في العلاقات الأمريكية الإيرانية واتسعت مطالب الإصلاحيين الداعية للحوار مع القطب الأمريكي وساعدت طبيعة المرحلة في تدعيم مطالبه، ثم جاءت تصريحات بوش المعادية لإيران عقب حسم المعركة على الأرض الأفغانية واستمر خلالها الانقسام حول ضرورة الحوار مع الولايات المتحدة ولكن في ظل اهتزاز قوة حجة ومبررات الخطاب الإصلاحي التي كان يتمتع بها من قبل.

ولعل أهم تطور داخلي شهدته الساحة الإيرانية هو اتساع التمايز داخل الإصلاحيين ليس حول الأهداف بقدر ما هو حول الوسائل وسرعة التطبيق. بدا هناك من يمكن تسميتهم بالإصلاحيين الرسميين المرتبطين بالنظام ذاته وكان خطابهم أكثر مهادنة ويؤمن بالتغيير من داخل الهياكل المؤسسية الرسمية، في حين أن الإصلاحيين خارج النظام وداخل المجتمع المدني –خاصة الحركة الطلابية–، فظهروا باعتبارهم القوة الدافعة الرئيسية للتيار الإصلاحي، التي

تؤمن بأهمية الضغط الشعبي من خلال المظاهرات لإجبار المحافظين داخل النظام على أحداث التغيير المطلوب. ولكن احتفظ النظام الإيراني بقدرته على احتواء هذه الأزمة حتى الآن.

استمرت إيران تحاول أن تقدم نموذجاً للديموقراطية الإسلامية وتركيا تسعى لإثبات علمانية نموذجها حتى في ظل حكومة يشكلها حزب ذو توجه إسلامي، الأولى تهدف لتقديم رؤية مختلفة عن الرؤى الغربية، والثانية تبغي إثبات أحقيتها في الاندماج مع الغرب. بالرغم من هذا التباين في المتغيرات الأيدولوجية التي تؤثر في موقف الدولتين ما بعد سبتمبر، إلا أنهما اتفقتا على ثبات المسار القيمي لنموذج كل منهما بل دعمت هذه الأحداث من رغبتهما في إثبات نجاح رؤيتهما.

سيطرت الحرب الأمريكية ضد الإرهاب على السياسات الأمريكية تجاه أقاليم العالم المختلفة خاصة العالم الإسلامي وتداخلت وأثرت في رسم الاستراتيجيات الأمريكية للمرحلة القادمة خاصة على مستوى تحديد أسباب التحرك المعلنة. واقترنت معظم إن لم يكن جميع المبررات الشرعية بمحاربة الإرهاب، الأمر الذي اكسب الصراعات الدولية أبعاداً قيمية وثقافية لا يمكن إغفالها، نابعة من الخلاف حول تعريف الإرهاب وأسبابه وسبل مقاومته. وفى هذا السياق تباينت كل التباين المواقف التركية والإيرانية.

اتضح التناسق الكبير بين الرؤية التركية والأمريكية: في رفض أي مبرر لقتل المدنيين، وإعلاء قيمة الأمن على قيمة الحرية، ضرورة المواجهة الأمنية والقضائية والعسكرية، الترحيب بالدور الأمريكي لقيادة الحملة الدولية ضد الإرهاب وتقارب الخطابين عند توجيه النقد للدول الأوروبية وإن اختلفت الأسباب لدى كل منهما. وكان عدم الاندفاع في إدانة السلطة الفلسطينية والفلسطينيين وحدهم هو ساحة التمايز الرئيسية بين الدولتين في هذا السياق، فلقد حملت الحكومة التركية الطرفين:الفلسطيني والإسرائيلي مسئولية تصعيد العنف في الوقت الذي أدانت فيه عمليات العنف التي ارتكبها الطرفين فإنها وصفت العمليات التي تقوم بها التنظيمات الفلسطينية بالعمليات الانتحارية وليس الاستشهادية، وهى بذلك وإن لم تتطابق مع الرؤية الأمريكية الرسمية إلا أنها حافظت على قدر من الأرضية المشتركة.

وعلى الجانب الآخر جاءت الرؤية الإيرانية لتعريف الإرهاب وأسبابه وطرق مقاومته متناقضة مع الرؤية الأمريكية، فركزت على ضرورة التفرقة بين الإرهاب وأعمال مقاومة الاحتلال المشروعة، على مفهوم عدم العدالة وربطه بالسياسات الأمريكية كأحد أسباب ظهور الأعمال الإرهابية، وشككت بل ورفضت قيام الولايات المتحدة بدور الفاعل الرئيسي القائد للحملة الدولية ضد الإرهاب وربطت هذه المهمة بالتنظيم الدولي والأمم المتحدة بالذات، رحبت بالتفهم الأوروبي النسبي لخصوصية الأوضاع في الشرق الأوسط واهتزاز الدعم الأوروبي للممارسات الإسرائيلية وبالطبع كانت النظرة مختلفة تماماً في توصيف أعمال المقاومة الفلسطينية والدعوة إلى دعمها.

على مستوى القضايا الخارجية السياسية، استطاعت تركيا حسم التحدي الخارجي بطريقة أسهل من التحديات الداخلية التي مازالت في طور التطور. وبالرغم من الأحداث الجسام فإن الاستمرارية داخلياً وخارجياً كانت واضحة للغاية في تركيا. اجتازت ثوابت السياسة الخارجية التركية اختبارات هامة خلال عام 2002: اختبار خارجي ممثلاً في تداعيات 11 سبتمبر واختبار داخلي متمثلاً في وصول حزب العدالة والتنمية إلى تشكيل الحكومة بمفرده، ولعل التأثير الرئيسي لأحداث سبتمبر هو في تحجيمها لأي تحول متوقع في السياسة الخارجية كان من السهل حدوثه في ظل حكومة جول لولا أن التيار الجارف الذي خلقته أحداث سبتمبر يجعل من الصعب على أي حليف لواشنطن حتى مجرد التقليل من درجة التنازلات المعهود فيه تقديمها، فدرجة التبعية في علاقة التحالف تغلب درجة الشراكة.

وساعد على توثيق العلاقة الأمريكية التركية أن الولايات المتحدة تخطت مرحلة التشكيك والتدقيق في مساعدتها وعادت إلى محاولة ربط أنقرة بها بكافة الوسائل بشدة وبسرعة كبيرة. وفيما يخص مسألة توجيه ضربة للعراق كانت دوماً التعويضات الأمريكية لتركيا عن خسائرها المحتملة على قمة أي مفاوضات بين الطرفين. وبالرغم من بعض التحفظات التي ناقشتها حكومة جول ولكنها لم تؤثر على طبيعة الدور التركي المستقر في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

وبالمثل في الحالة الإيرانية، لم تتأثر ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية فيما بعد 11 سبتمبر. كرست أحداث سبتمبر وموقف القيادة الأمريكية المحافظ من جمود العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد أن ساد التفاؤل لفترة بما يمكن أن تقود إليه الحرب الأمريكية ضد الإرهاب من تقارب إيراني أمريكي. شهدت البيئة الخارجية: الإقليمية والدولية تطورات كبيرة، وجميعها في غير صالح الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ حيث زاد التطويق الأمريكي للأراضي الإيرانية فزاد التهديد المباشر والحالي للأمن القومي الإيراني. وعملت القيادات الإيرانية على الموازنة بين الحفاظ على الاستقلالية الإيرانية وبين احتواء أي توتر وعدم تصعيده. فبالرغم من التنديد الشديد لمقولات بوش حول محاور الشر الثلاث التي من بينهم إيران، إلا أن الخطاب الإيراني احتوى على تفنيد أيدولوجي ومنطقي لكثير من السياسات الأمريكية وتأكيداً على قدرة إيران الدفاعية ضد أي عدوان أمريكي محتمل. وسريعاً ما تم احتواء تصريحات الحرس الثوري التي هددت برد فعل إيراني خارج الحدود الإيرانية، وربما استخدمت هذه التلويحات وظيفياً كنوع من تبادل الأدوار لفترة محدودة بدون التوسع فيه.

ومن ثم لم تنتج أحداث 11 سبتمبر تغييراً محورياً في السياسة الخارجية لكلا الدولتين، ولكنها أدت إلى مزيد من البراجماتية. واستمرت كل تجربة في احتلال نفس المركز داخل النظام الدولي ولعب نفس الدور داخل الرؤية الأمريكية. وأثرت السياسة الأمريكية ما بعد 11 سبتمبر في رسم المحددات التي على صانع القرار التركي والإيراني مواجهتها والتعامل معها.

---

[1] Tareq Y. Ismael, Middle East Politics Today: Government and Civil society, University Press of Florida, 2001, p181

[2] Alan Makovsky, "U.S Policy toward Turkey: Progress and Problems", Morton Abramowtiz (ed), Turkkey`s transformation and American Policy, 2000, p257.

[3] Yasemin Celik, Contemporary Turkish Foreign Policy, Praeger, London, 1999, p152.

[4] Graham E.Fuller," Turkey and the Middle East Northern Tier", Laura Guazzone (ed), The Middle East in Global Change, Macmillan Press Ltd, Great Britain, 1997, p45

[5] Alan Makovsky, opcit, p257.

[6] Tareq Y. Ismael, opcit, p181.

[7] Yasemin Celik, opcit, p164.

[8] Ibid, p153.

[9] Birthe Hansen, Unipolarity and the Middle East, St. Martin`s Press, New York, 2001, p193.

[10] Dietrich Jung & Wolfango Piccoli, Turkey at the Crossroads: Ottoman Legacies and A Greater Middle East, Zed Book, London, 2001, p209.

[11] Graham E.Fuller, opcit, p45-46.

[12] Yasemin Celik, opcit, p163.

[13] William Hale, Turkish foreign policy 1774-2000, Frank Cass, London, 2000, p337.

[14] Graham E.Fuller, opcit, p46-47.

[15] Ibid, p49.

[16] "La Singularite: Une Identite Multidimensionnelle", Texte de l'intervention de Monsieur Ismail CEM, Ministre des Affaires Etrangères de la République de Turquie, à l'Institut Français des Relations Internationales, Paris, 29 avril 2002http://www.mfa.gov.tr/cem-paris.htm

[17] Alan Makovsky, opcit, p263.

[18] Alam Makovsky, Turkey`s role in the twenty first century, The Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Institute of Technology, 2001, p106.

[19] **U.S. President Bush Receives Prime Minister Ecevit, Anadolu Agency, January 16,2002 http://www.turkishpress.com/turkishpress/news.asp?ID=4746**

[20] **"Measures Taken By The Republic OF Turkey Against Terrorism", Report to the Security Council Committee established pursuant to resolution1373(2001), December 2001, http://www.byegm.gov.tr/YAYINLARIMIZ/CHR/ING01.HTM**

[21] **Cooperation Between MIT And US, Summary of the political and economic news in the Turkish press, 14.09.2001, www.turkishpress.com**

[22] **Whit Mason, "Cresent and Star: Turkey between worlds", Whasington Quarterly, January-Februry 2002, p46**

[23] **Gen. Buyukanit: We Have Been Left Alone In The Fight Against Terrorism, Summary of the political and economic news in the Turkish press, 27.09.2001, www.turkishpress.com**

[24] **Alan Makovsky, U.S Policy toward Turkey: Progress and Problems, opcit, p233-234.**

[25] **Dietrich Jung & Wolfango Piccoli, Turkey at the Crossroads: Ottoman Legacies and A Greater Middle East, Zed Book, London, 2001, p149.**

[26] **Remarks by His Excellency İsmail Cem, Minister of Foreign Affairs of the Republic of Turkey at the 56th session of the General Assembly New York, 12 November 2001http://www.mfa.gov.tr/grupa/ab/cems.remarks56.onu.htm**

[27] **Cengiz Candar, Some Turkish perspectives on the United States and American policy towards Turkey, Morton Abramowtiz (ed), opcit, p149-150.**

[28] نبيل زكي، "الصراع على الكركوك"، الوفد، 25 نوفمبر 2002، ص14.

[29] "واشنطن تطلب نشر 100 ألف جندي أمريكي على الحدود بين تركيا والعراق"، الوفد، 4 ديسمبر 2002، ص1.

[30] "تركيا ترفض نشر قوات أمريكية فوق أراضيها"، الوفد، 25 ديسمبر 2002، ص1.

[31] "اقتسام الغنائم قبل الحرب: تركيا تسمح بنشر 80 ألف جندي أمريكي مقابل 10% من بترول العراق"، الوفد، 28 ديسمبر 2002، ص1

[32] "أردوجان يطالب بتشكيل تحالف عربي للمشاركة في ضرب العراق"، الوفد، 19 ديسمبر 2002، ص1.

[33] **Press Scan, Anadolu Agency, Wednesday, January 01, 2003 http://www.turkishpress.com/turkishpress/news.asp?ID=8398**

[34] **Statement by Minister of Foreign Affairs Mr. Ismail Cem regarding the ongoing events in Palestine and the developments in the Middle East ,1 April 2002 http://www.mfa.gov.tr/cempalestine.htm**

[35] **Statement By Minister Of Foreign Affairs Mr. Ismail Cem Regarding The Latest Developments In The Middle East, 9 March 2002, http://www.mfa.gov.tr/cemmiddleeast.htm**

[36] **Remarks by His Excellency İsmail Cem, Minister of Foreign Affairs of the Republic of Turkey at the 56th session of the General Assembly New York, 12 November 2001 ,http://www.mfa.gov.tr/grupa/ab/cems.remarks56.onu.htm**

[37] **Ibid.**

[38] **Sezer: "This Should Be A Lesson For The European Countries, Summary of the political and economic news in the Turkish press ,13.09.2001. www.turkishpress.com**

[39] **Ecevit`s Statement On Terrorism, Summary of the political and economic news in the Turkish press, 19.09.2001 www.turkishpress.com**

[40] **Gen. Buyukanit: We Have Been Left Alone In The Fight Against Terrorism", opcit.**

[41] **Remarks by His Excellency İsmail Cem, Minister of Foreign Affairs of the Republic of Turkey at the 56th session of the General Assembly New York, opcit**

[42] **Ecevit`s Statement On Iternational Terrorism, Summary of the political and economic news in the Turkish press, 18.09.2001, www.turkishpress.com**

[43] **Statement to the Press By Turkish Foreign Minister H. E. Ismail Cem (OIC Doha, 10 October 2001) http://www.mfa.gov.tr/grupa/ab/cems.1.htm**

[44] **Whit Mason, opcit, p46.**

[45] **Alan Makovsky, U.S Policy toward Turkey: Progress and Problems, opcit, p227.**

[46] **Ibid, p224-225.**

[47] **Dietrich Jung & Wolfango Piccoli, opcit, p205.**

[48] **Ibid, p207.**

[49] **Metin Heper & Fuat Keyman, "Double-Faced State: Political Patronage and the Consolidation of Democracy in Turkey", Sylvia Kedourir (ed), Turkey Before And After Atatturk: Internal And External Affairs, Frank Cass, London, 1999, p259.**

[50] **Dietrich Jung & Wolfango Piccoli, opcit, p210.**

[51] **Graham E.Fuller," Turkey and the Middle East Northern Tier", Laura Guazzone (ed), The Middle East in Global Change, Macmillan Press Ltd, Great Britain, 1997, p48.**

[52] **Cengiz Candar, opcit , p150-151.**

[53] **Ben Holland, Turkey's Prime Minister Agrees to Early Elections, The Associated Press, Wednesday, July 17, 2002 http://www.sltrib.com/2002/Jul/07172002/nation_w/754331.htm**

[54] **Andrew Finkel, Turkey's economy minister resigns, cnn.world, August 10, 2002, http://www.cnn.com/2002/WORLD/europe/08/10/turkey.dervis/**

[55] فهمي هويدي، "عن الزلزال السياسي في تركيا"، الأهرام، 12 نوفمبر 2002، ص11.

[56] المرجع السابق، ص11.

[57] المرجع السابق، ص11

[58] سلامة احمد سلامة، "تركيا بالحجاب"، الأهرام، 12 نوفمبر 2002، ص10.

[59] "تكليف عبد الله جول بتشكيل الحكومة التركية الجديدة"، الأهرام، 17 نوفمبر 2002، ص4.

[60] فهمي هويدي، "قراءة أخرى للمشهد التركي"، الأهرام، 10 ديسمبر 2002، ص11.

[61] "جول يتعهد بعدم تغيير الدستور إلا بالتوافق مع المعارضة التركية"، الأهرام، 28 نوفمبر 2002، ص4.

[62] **The Constitution Of The Republic Of Turkey Preamble (As amended on October 17, 2001) http://www.tbmm.gov.tr/anayasa/constitution.htm**

[63] تكليف عبد الله جول بتشكيل الحكومة التركية الجديدة، المرجع السابق، ص4

[64] "تصاعد الأزمة السياسية في تركيا بعد رفض "سيزر" التعديلات الدستورية التي أقرها البرلمان"، الأهرام، 21 ديسمبر 2002، ص4.

[65] **President Sezer Ratifies Constitutional Amendment Anadolu Agency: Tuesday, December 31, 2002**

http://www.turkishpress.com/turkishpress/news.asp?ID=8390

[66] **Ecevit Speaks On CNN Turk, Summary of the political and economic news in the Turkish press,01.10.2001, www.turkishpress.com**

[67] **The Program Of The 58TH Government Presented To The Grand National Assembly Of Turkey By H.E. Prime Minister Abdullah G-L, 23 November 2002, http://www.tbmm.gov.tr**

[68] "تكليف عبد الله جول بتشكيل الحكومة التركية الجديدة"، المرجع السابق، ص4

[69] **Khatami: Constitution, yardstick for national progress Tehran, IRNA, Sept 10,2002 , www.president.ir**

[70] **William A.Clark, "Iran`s Ambivalent World Role",Steven W.Hook (ed), Comparative Foreign Policy: Adaptation Strategies of the Great and Emerging Powers, Upper Saddle Raver, New Jersy, 2002, P244.**

[71] **William A.Clark,opcit , P241-242.**

[72] **Kyodo news international, Iran condemns attacks on U.S., warns against reprisals, Insights, Sept 24, 2001. www.irna.com**

[73] **Imam Khamene'i on US response to the New York and Washington explosions Full text of speech of Ayatollah al-Udham Sayyed Ali Hussaini Khamenei on US response to the New York and Washington explosions, delivered on September 26, 2001: http://www.islam-pure.de/imam/speeches/speech2001.htm#11112001**

[74] **Leader hits out at US bullying in Iraq, Afghanistan, Palestine , IRNA ,Tehran, Oct 5, , www.irna.com**

[75] حسين موسوي، "الولايات المتحدة والشرق الأوسط بعد أحداث سبتمبر"، مطالعات خاورميانه (دورية دراسات الشرق الأوسط)، خريف 2001، مختارات إيرانية، العدد22، مايو 2002، ص24.

[76] **Iran-Khatami-Terrorism New York, IRNA, Nov 12,2001, www.president.ir**

[77] **Iran-Khatami-Rights Tehran, Oct 23,2001, www.president.ir**

[78] محمد السعيد إدريس، "صراعات آيات الله ومستقبل الجمهورية الإسلامية"، مختارات إيرانية، العدد 26، سبتمبر 2002، ص4.

[79] محمد سعد أبو عامود، "العلاقات الخليجية الإيرانية في ظل التهديدات الأمريكية للعراق"، مختارات إيرانية، العدد 26، سبتمبر 2002، ص60.

[80] **Leader: George Bush has demonstrated a thirst for human blood (31.1.2002),: http://www.islam-pure.de/imam/speeches/speech2001.htm#11112001**

[81] **Iran's Leader Says Iran Would Make US Regret Any Attack, 7-28-2 reuter, http://www.rense.com/general27/ld.htm**

[82] **Khatami-Bush-Reaction, IRNA Jan 30,2002, www.president.ir**

[83] **Iran-US-President Tehran, IRNA, July 15, , www.president.ir**

[84] **Jack Kelly, "Disaffected Youth, Sour Economy Bode Change in Iran", Pitsburgh Post- Gazette, April 22, 2002, p2,**

[85] **Azadeh Moaveni, "Sympathy for the devil: after the terrorists attacks, Iranians are reassessing their anti-American stance", Time International, October 2001, Vol 158,I 13, p55.**

[86] "**إزالة التوتر بين طهران وواشنطن**"، همبسكى (التضامن)، مختارات إيرانية، عدد 22، مايو 2002، ص58.

[87] **Iran-Khatami-Reform, IRNA, June 1, www.president.ir**

[88] علاء سالم، "إيران وأفغانستان: إشكالية البعد الأمريكي في العلاقات الثنائية"، مختارات إيرانية، عدد 22، مايو 2002، ص69

[89] **Jim Muire ,Iran's leader rules out US talks, http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/1880224.stm**

[90] علاء سالم، المرجع السابق، ص70.

[91] **Birthe Hansen, Unipolarity and the Middle East, St. Martin`s Press, New York, 2001, p200.**

[92] **Iran-Terrorism-Khatami IRNA ,Tehran, Feb 11,2002, www.president.ir**

[93] علاء سالم، المرجع السابق، ص69-70.

[94] **Bush urges Iran not to harbor al-Qaida members, IRNA Jan 14 2002, www.irna.com**

[95] محمد صادق الحسيني، "دفاعاً عن القاهرة والرياض واستقلالية القرار"، الوفاق 2002/8/19، مختارات إيرانية، عدد 26، سبتمبر 2002، ص33.

[96] **Michael Rubin, "Tehran Temtation: The United States relation with Iran", Insight Magazine, I Januay 2002, p1 www.lexisnexis.com**

[97] **Iran will never allow any al-Qaeda terrorists to use its territory, IRNA, Kabul, Aug 13, 2002, www.president.com**

[98] **Iran says U.S. should cooperate, not criticize on terrorism, IRNA, Feb 11 2002, www.irna.com**

[99] **Syria-Iran-Khatami Palestinians, IRNA ,Tehran, March 6,2002, www.president.ir**

[100] **Iran-Politics-Khatami Tehran, IRNA, March 16,2002 , www.president.ir**

[101] **Iran-Khatami-Austria Vienna, IRNA ,March 12,2002, , , www.president.ir**

[102] **Iran Revolutionary Guard Warns U.S. of New Vietnam EHRAN, (Reuters) ,http://ca.news.yahoo.com/020207/5/ills.html**

[103] **president receives Iraqi foreign minister Tehran, IRNA, Sept 29,2002, www.president.ir**

[104] **Iran-Russia-Khatami Tehran, IRNA June 13, , www.president.ir**

[105] **Iran-Khatami-Austria Vienna, IRNA, March 12,2002 , www.president.ir**

[106] **Iran-Belgium-President Tehran, IRNA, June 11, 2002, , www.president.ir**

[107] **UN-Iran-President IRNA, Jan 26, 2002 , www.president.ir**

[108] "العلاقات الإيرانية مع الاتحاد الأوروبي"، انتخاب (الانتخاب)، 2002/7/22، مختارات إيرانية، العدد 26، سبتمبر 2002، ص45.

[109] أشرف محمد كشك، "العلاقات الإيرانية الأوروبية: رؤية تحليلية"، مختارات إيرانية، العدد 26، سبتمبر 2002، ص67.

[110] المرجع السابق، ص70.

[111] **Iran-EU-President , IRNA, Sept 26, 2002, www.president.ir**

[112] **Austria-Khatami-Economy Vienna, IRNA, March 12, 2002, www.president.ir**

[113] **Khatami-Greece Visit Athens, IRNA, March 13,2002 , www.president.ir**

[114] **Iran-Politics-Khatami Tehran, IRNA March 16,2002, www.president.ir**

[115] **EU supports President Khatami`s initiative on dialogue, Brussels, Nov 14, 2001, p11, www.dialoguecentre.org/news%20detail%206.htm**

[116] **Nyet on Iran?,Insight Magazine, September and October 2002,**

[117] **Japan may provide financial aid to Iran via UNHCR, oct 2001.**

[118] **Khatami-Abdullah-Meeting Tehran, IRNA, March 31,2002, www.president.ir**

[119] **Iran-China-Jiang Tehran, IRNA, April 20,2002, www.president.ir**

[120] **Iraq-Iran-Meeting Tehran, IRNA ,Jan 28,2002, www.president.ir**

[121] **Turkey-Iran-Traders Tehran, IRNA, June 18, 2002, www.president.ir**

[122] **Khatami, Musharraf discuss Afghanistan, ME, regional security Istanbul, IRNA, Oct 14,2002 ,www.president.ir**

[123] علاء سالم، المرجع السابق، ص68.

[124] المرجع السابق، ص69.

[125] المرجع السابق، ص67-68.

[126] المرجع السابق، ص68

[127] **Unicef UK Director," Just Returned From Iran", Available For Media Interviews, PR Newswire, London, October 8oct 8, 2001.**

[128] "**1,5 مليون لاجيء عراقي وأفغاني في إيران**"، رسالت (الرسالة)، 2002/3/5، مختارات إيرانية، عدد 22، مايو 2002، ص17.

[129] علاء سالم، المرجع السابق، ص68-69.

[130] **Iran's leader pledges aid to neighbor , *2002 Associated Press Wednesday, August 14, 2002*,http://www.pittsburghlive.com/x/tribune-review/terrorism/s_86096.html**

[131] **Iran offers half-price use of ports, storage for Afghan help, IRNA, Jan28 2002. www.president.ir**

[132] **Iran-Khatami-Asian Tour Tehran, IRNA, April 22,2002. www.president.ir**

[133] **Iran-Khatami-Trip Tehran, IRNA, May 2,2002 ,. www.president.ir**

[134] **Iran-Armenia-Cooperation Tehran, IRNA ,Dec 27,2002,. www.president.ir**

[135] **Iran: Leader Presses Baku To Limit U.S. Ties, Criticizes Foreign Powers Tehran, 19 May 2002 ,: http://www.islam-pure.de/imam/speeches/speech2001.htm#11112001**

[136] **Iran, Malaysia sign six cooperation agreements Kuala Lumpur, IRNA ,July 22, 2002,. www.president.ir**

[137] **Iran-Islam Kuala Lumpur, IRNA July 23, 2002, www.president.ir**

[138] **Leader: George Bush has demonstrated a thirst for human blood (31.1.2002), http://www.islam-pure.de/imam/speeches/speech2001.htm#11112001**

[139] **Speech at Imam Khomeini's mausoleum (4.6.2002), http://www.islam-pure.de/imam/speeches/speech2001.htm#11112001**

[140] **Speech on the current situation in Palestine (1.5.2002), http://www.islam-pure.de/imam/speeches/speech2001.htm#11112001**

[141] **UN-Iran-President , IRNA ,Jan 26, 2002, www.president.ir**

[142] **Khatami says US interests linked with Israel Kuala Lumpur, IRNA, July 23, 2002, www.president.ir**

[143] **Iran-Intifada-Khatami Tehran, IRNA, Jan 29,2002 , www.president.ir**

[144] "إزالة التوتر بين طهران وواشنطن"، المرجع السابق، ص58.

[145] **Khatami to leave for Riyadh Wednesday: report Tehran, IRNA, Sept 11, 2002, www.president.ir**

[146] محمد سعد أبو عامود، "**العلاقات الخليجية الإيرانية في ظل التهديدات الأمريكية للعراق**"، مختارات إيرانية، العدد 26، سبتمبر 2002، ص61-63.

[147] احمد المنيسي، "**الموقف الإيراني من التهديد الأمريكي بضرب العراق**"، مختارات إيرانية، العدد 27، سبتمبر 2002، ص64-66.

[148] **"At large Iran United States headlines", Tehran Times, 16 July 2002, p1. www.lexis.nexis.com**

[149] **Khatami renews Iran's opposition to US attack on Iraq, Tehran, IRNA, Dec 10, 2002, www.president.com**

[150] **Iran-Chavez-Khatami ,Tehran, IRNA ,Oct 21, 2002, www.president.com**

[151] **Khatami-Rodriguez-OPEC Tehran, IRNA, June 3, 2002, www.president.com**

[152] "**السياسة الخارجية الإيرانية وبنية النظام الدولي**"، علوم سياسي (العلوم السياسية)، السنة الرابعة، عدد 16، شتاء 2001، مختارات إيرانية، عدد 22، مايو 2002، ص45.

[153] **Iran-Yugoslavia-President Tehran, IRNA May 7,2002 , www.president.com**

[154] محمد صادق الحسيني، المرجع السابق، ص33.

[155] حشمت الله فلاحت بيشه، "الولايات المتحدة واستراتيجية خلق الأزمات"، رسالة _الرسالة)، 2002/7/1، مختارات إيرانية، العدد 26، سبتمبر 2002، ص43.

[156] **Iran-Terrorism-Khatami Tehran, IRNA Feb 11, 2002, www.president.ir**

[157] **Khatami reiterates Iran's support for global terrorism campaign, Tehran, IRNA, Jan 10, 2002 www.president.ir.**

[158] محمد السعيد إدريس، المرجع السابق، ص4

[159] **Iran-Khatami-U.N. , Tehran, IRNA, Sept 17, 2001, www.president.ir**

[160] وزير الثقافة/حوار الحضارات، 2001/11/12، www.news.irib.com/Full_ar.asp?news_id=139444

[161] عطاء الله مهاجراني، "الأحداث الأمريكية الأخيرة نتيجة لغياب حوار الحضارات"، همشري 2001/10/15، مختارات إيرانية، نوفمبر 2001، ص37.

[162] **Iranian president Khatami to religious Leaders at Episcopal Cathedral of St.John the divine: take back language of belief from "Decadent" terrorists, PR Newswire, November 14, 2001, p1-2, www.findarticles.com/cf_0/m4PRN/2001_Nov_14/80066963/print.jhtml**

[163] **Khatami warns hasty actions may lead to expansion of terrorism, United Nations, Nov 12, 2001, p13, www.dialoguecentre.org/news%20detail%206.htm**

[164] **Iranian President Khatami, Religious Leaders to explore role of religion in "Dialogue Among Civilizations", PR Newswire, Nov 9, 2001, p1, www.findarticles.com/cf_0/m4PRN/2001_Nov_9/79904513/print.jhtml**

[165] إعلان طهران المتعلق بالبيئة والدين والثقافة، الجمعية العامة، الأمم المتحدة، 9 أكتوبر 2001، ملف وثائقي عن الحوار بين الحضارات (وثائق الأمم المتحدة)، ص193

[166] **Ray Takeyh, "Ayatollah Attitude: Iran's place in the new war.(Ayatollah Ali Khamenei; Iran must make choices concerning the support of terrorism)", Insight Magazine, November 2001, p1.**

[167] **Irans Supreme Leader called the fight against terrorism as necessary and an act of Jihad, (26.9.2001), www.islam-pure.de/imam/news/news2001/sep2001.htm**

[168] محمد السعيد إدريس، "حرب أمريكا ضد الإرهاب وصراع المصالح في قلب آسيا"، مختارات إيرانية، العدد 15، أكتوبر 2001، ص5

[169] **Democracy-President, IRNA, Sept 26,2002, www.president.ir**

[170] **Iran-EU-President , IRNA, Sept 26, 2002 , www.president.ir**

[171] خرازي/حوار الحضارات، 2001/11/17، www.news.irib.com/Full_ar.asp?news_id=139701

[172] **Gill Donovan," Iranian leader phones pope on terrorism crisis", National Catholic Reporter, 19 October 2001, p1, www.findarticles.c../article.jhtml?term=iranian=dialogue=among=civilizatio**

[173] **Imam Khamene'i on US response to the New York and Washington explosions, Full text of speech of Ayatollah al-Udham Sayyed Ali Hussaini Khamenei on US response to the New York and Washington explosions, delivered on September 26, 2001: http://www.islam-pure.de/imam/speeches/speech2001.htm#11112001**

[174] **Irans Supreme Leader called the fight against terrorism as necessary and an act of Jihad, (26.9.2001), www.islam-pure.de/imam/news/news2001/sep2001.htm**

[175] **Leader calls for serious campaign against terrorism, (26.9.2001),), www.islam-pure.de/imam/news/news2001/sep2001.htm**

[176] **Khatami warns hasty actions may lead to expansion of terrorism, opcit, p13.**

[177] **Khatami urges world peace coalition based on justice, Seton Hall University, New York, Nov 10, 2001, p2, , www.dialoguecentre.org/news%20detail%205.htm**

[178] **"Time to disarm the angry politicians", Khatami declares in United Nations, Nov 11, 2001, p3-4, www.dialoguecentre.org/news%20detail%205.htm**

[179] **Ray Takeyh, opcit, p1.**

[180] **Khatami calls for formation of an `Islamic Union' Kuala Lumpur, IRNA July 23, 2002, www.president.ir**

[181] **Khatami-Reformists-Corruption Tehran, IRNA Feb 2, 2002, www.president.ir**

[182] **William A.Clark, opcit, p240.**

[183] وليد محمود عبد الناصر، "مقارنة لليسار الإسلامي في إيران بين ثلاثة عهود"، مختارات إيرانية، عدد 22، مايو 2002، ص63.

[184] المرجع السابق، ص66.

[185] المرجع السابق، ص65.

[186] رسالت (الرسالة)، "كلمة بوش كانت لمناصرة آية الله طاهري"، 2002/7/16، مختارات إيرانية، العدد 26، سبتمبر 2002، ص21.

[187] محمد السعيد إدريس، المرجع السابق، ص4.

[188] المرجع السابق، ص5.

[189] **Behzad Yaghmanian, Social Change In Iran: An eyewitness account of dissent, defiance, and**

new movements for rights, State University of New York Press, 2002, p9.

[190] Ibid, p225.

[191] Khatami vows to have his authority strengthened Tehran, IRNA Aug 28, 2002, www.president.ir

[192] Students ask President to quit politics if reforms fail Tehran, IRNA, Sept 28, 2002, www.president.ir

[193] Iran-Khatami-Authority Tehran, Oct 21, 2002, www.president.ir

[194] David Campbell, Time is broken: the return of the past in the response to September 11, 2002, p1, http://muse.jhu.edu/journals/theory_and_event/v005/5.4campbell.html

[195] Democracy-President, IRNA ,Sept 26, , 2002, www.president.ir

[196] Students ask President to quit politics if reforms fail Tehran, IRNA, Sept 28, , www.president.ir

[197] IPS Correspondent, Students Say They Would Organize Referendum, TEHRAN ,28 Nov.2002, (IPS) , http://www.iran-press-service.com/

[198] Iran leader sentenced to death for blasphemy, Tehran, Nov 7, 2002: http://www.iran-press-service.com

[199] Iran-Clerics-Khatami, IRNA, June 27, 2002, www.president.com

[200] Protecting Islamic system most important obligation of officials Tehran, IRNA Nov 12, 2002, , www.president.com

[201] The Solitude Of The Leader, Tehran, 30 Nov,2002. (IPS), http://www.iran-press-service.com/

[202] President Khatami says death verdict on Aghajari "improper" Tehran, IRNA Nov 13, 2002 www.president.com

[203] Iran: Leader Presses Baku To Limit U.S. Ties, Criticizes Foreign Powers Tehran, 19 May 2002 , http://www.islam-pure.de/imam/speeches/speech2001.htm#11112001

[204] Economy-Privatization-Khatami IRNA ,March 4,2002, www.president.ir